الفصل الرابع: سرد أحداث شهري فبراير ومارس ٢٠١١

أولاً: المقدمة:-

١٨٦- يتناول هذا الفصل سردًا للأحداث التي وقعت في البحرين خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١، من خلال وصف تلك الأحداث بشكل يومي، بما فيها الأحداث التي وقعت في دوار مجلس التعاون الخليجي، أما الأحداث التي وقعت في مجمع السلمانية الطبي فسوف سيتم تناولها في الفصل الخامس، نظرًا لوقوع أحداثها في مكان واحد، وفي إطار تقديم خدمة عامة ذات وضع قانوني فريد. كما سيتم استعراض الآثار المترتبة على هذه الأحداث في الفصول التالية. وفي هذا الفصل سيتم عرض السياق العام للأحداث التي وقعت خلال الفترة محل التحقيق، أما وصف وتحليل سياق هذه الأحداث فسيتم عرضه في الفصول التالية باعتبارها الأكثر تحديداً وصلة بكل قضية تتم مناقشتها على حدة.

ثانياً.. سرد الأحداث:-

يناير ٢٠١١:

١٨٧- بدأ في أواخر شهر يناير عام ٢٠١١ تعميم الدعوة، من خلال بعض المنتديات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر (Face Book, Twitter) لمظاهرات تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البحرين، وقد تمت الدعوة لتلك الاحتجاجات لمحاكاة الانتفاضات الشعبية التي اندلعت في تونس أولاً ثم في مصر والتي أدت للإطاحة بكل من الرئيسين زين العابدين بن علي وحسني مبارك.

أوائل شهر فبراير ٢٠١١ :

١٨٨- تم إنشاء صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Face Book) تحت عنوان *"ثورة ١٤ فبراير في البحرين"* بهدف الدعوة إلى احتجاجات واسعة في جميع أنحاء البحرين يوم ١٤ فبراير ٢٠١١، وقد لاقت هذه الصفحة قبولاً شعبيًا سريعًا، وبالفعل انضم إليها عدة آلاف من الأفراد. وقد تم اختيار موعد المظاهرات المقترح ليتزامن مع كل من الذكرى العاشرة للاستفتاء على ميثاق العمل الوطني، الذي عقد يومي ١٤-١٥ فبراير ٢٠٠١، ويوم صدور الدستور الحالي وإعلان البحرين مملكة دستورية.

١٨٩- وقد قامت مجموعة أطلقت على نفسها اسم *"شباب ثورة ١٤ فبراير"* بإصدار بيان يضم الخطوط العريضة لقائمة من الخطوات في عدد من القضايا، كانت في رأيهم، ضرورية لتحقيق "التغيير والإصلاحات الجذرية في نظام الحكم والإدارة في البحرين، والتي كان غيابها من اسباب التوتر المستمر في العلاقة بين الشعب والنظام". وقد وصف أصحاب هذا البيان أنفسهم بأنهم غير

منتسبين لأية حركة أو تنظيم سياسي، وينبذون أية اختلافات تقوم على أسس دينية أو طائفية، كما شددوا على أن المظاهرات المزمع تنظيمها ستكون سلمية. وتمثلت المطالب التي تضمنها البيان فيما يأتي:

أولاً:. حل الجمعية الوطنية.

ثانيًا:. إلغاء الدستور الحالي، وتشكيل جمعية تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد، ينبغي أن يتضمن النص على ما يأتي :

(أ) وجوب أن تتكون السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان من أعضاء جميعهم منتخبون.

(ب) أن تمارس السلطة التنفيذية صلاحياتها من خلال رئيس وزراء منتخب.

(ج) أن نظام الحكم في البحرين نظام ملكي دستوري تتولاه أسرة آل خليفة. ومع ذلك يحظر على أي من أفراد الأسرة الحاكمة تولي أي مناصب عليا في السلطات الثلاث في الدولة.

ثالثًا:. الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان. وإنشاء لجنة وطنية تتولى التحقيق في بلاغات التعذيب وغيرها من المضايقات التي قد يكون هؤلاء الأشخاص قد تعرضوا لها، ومساءلة جميع المتورطين في ارتكاب هذه الأفعال.

رابعًا. ضمان حرية التعبير، والكف عن مضايقة الصحفيين والمدونين، وضمان حرية تلفاز الدولة والانترنت، ووضع حد لتدخل الأجهزة الأمنية في عمل الحكومة ووسائل الإعلام.

خامسًا:. ضمان استقلال وعدم تسييس السلطة القضائية.

سادسًا:. إنشاء لجنة وطنية للتحقيق في ادعاءات منح الجنسية لدوافع سياسية، وكذلك إسقاط الجنسية البحرينية إما لأغراض سياسية أو بالمخالفة للقوانين المعمول بها.

١٩٠- كما ظهرت مجموعة من البيانات الأخرى على شبكة المعلومات الدولية (Internet) ووُضعت مجموعة من المطالب المماثلة للإصلاح وتم تداولها بين البحرينيين. وقامت بعض الحركات السياسية غير الرسمية ومنها حركة حق وحركة أحرار البحرين الإسلامية، بإصدار بعض البيانات لدعم الاحتجاجات محل الدعوة. ولاحقًا وبتاريخ الثالث عشر من فبراير أصدرت جمعية

" الوعد " وهي جمعية سياسية معترف بها رسميًا، بيان يدعم حق الشباب في التظاهر السلمي. بينما لم تصدر عن أي من الجمعيات السياسية الأخرى المعترف بها أية بيانات تدعو للتظاهر.

الجمعة، الموافق الرابع من فبراير ٢٠١١:

١٩١- خلال خطبة الجمعة والتي حضرها، وفق بعض التقديرات، حوالي خمسة ألاف شخص، والتي ألقاها الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وعلق خلالها على الانتفاضات الشعبية التي جرت في كل من تونس ومصر، مؤكدًا على عزم شعوب منطقة الخليج العربي على أن تعمل لتحقيق التغيير كما حدث في تونس ومصر، وقد دعا خلال خطبته أيضًا إلى ضرورة إجراء إصلاح سياسي يضمن استقرار النظام الملكي الدستوري في البحرين، ويسمح بالمنافسة السلمية للوصول للسلطة التنفيذية. إذ أن هذه الإصلاحات سوف تسهم، على حد قوله، في رفعة شأن الكرامة الإنسانية لشعب البحرين. وقد اختتم الشيخ سلمان خطبته بمطالبة الذين يعتزمون المشاركة في المظاهرة التي كان من المقرر لها أن تتم عند مقر السفارة المصرية في المنامة بالحفاظ على سلميتها، ونهى عن مهاجمة قوات الشرطة.

١٩٢- تظاهر البعض عند مقر السفارة المصرية بالمنامة للتعبير عن دعمهم للشعب المصري في انتفاضته الشعبية والتي أدت بالإطاحة بالرئيس حسني مبارك بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١١.

١٩٣- وقد أدت كل من الاحتجاجات في البلدان العربية الأخرى والدعوات لتنظيم المظاهرات بالبحرين ابتداءً من يوم الرابع عشر من فبراير إلى قيام وزارة الداخلية باتخاذ بعض التدابير الوقائية ومن بين هذه التدابير رفع درجة الاستعداد في وحدات وزارة الداخلية ونشر أكبر عدد ممكن من الدوريات الأمنية في الأحياء المختلفة وكذلك تشديد الأمن على المنشآت والمواقع الهامة مثل المكاتب الحكومية والمقار الدبلوماسية والمصارف والمنشآت الدينية والمنشآت الحيوية.

الجمعة، الموافق الحادي عشر من فبراير ٢٠١١:

١٩٤- ألقى الشيخ/ عيسى قاسم وهو أحد القادة الدينيين للشيعة خطبة الجمعة، تناول فيها الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر، مشيراً إلى أن رياح التغيير في العالم العربي لايمكن وقفها. أما بالنسبة للبحرين فقد أكد الشيخ قاسم في خطبته على الدعوة لضرورة إعادة صياغة دستور البحرين وفقا لمبادئ النظام الملكي الدستوري والذي يتم من خلاله انتخاب الحكومة من قبل الشعب، كما دعا لمكافحة الجريمة والإفراج عن جميع السجناء السياسيين وإنهاء جميع الممارسات مثل التعذيب ومضايقات النشطاء والتمييز الديني والطائفي.

١٩٥- وبالمثل أيضا فقد قام الشيخ/ على سلمان خلال خطبة الجمعة بمسجد الصادق بمناقشة التطورات الإقليمية في المنطقة ومدى ارتباطها بالبحرين، وقد أعرب خلال خطبته عن أن الشعب البحريني قد صوت لصالح ميثاق العمل الوطني في عام ٢٠٠١ لأنه يطمح إلى إقامة ملكية دستورية حقيقية في البحرين، إلا أن هذا الطموح على حد قول الشيخ سلمان لم يتحقق، وواقع الحال أنه مخالف للنظم المماثلة التي تأخذ بنظام الملكية الدستورية، حيث أن رئيس الوزراء في البحرين من أفراد الأسرة المالكة. كما انتقد الشيخ سلمان أيضًا الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى غير المنتخب وهو الأمر الذي يجعل من بعض أحكام الدستور متعارضة مع روح ميثاق العمل الوطني، كما أعلن الشيخ سلمان أيضا أن موقف الوفاق من الدعوة للتظاهر يوم ١٤ فبراير باعتباره حق قانوني ويتعين ممارسته بطريقة سلمية.

السبت، الموافق الثاني عشر من فبراير ٢٠١١:

١٩٦- وقعت مجموعة محدودة من المظاهرات في مناطق مختلفة في البحرين ومن بين تلك الحوادث هجوم على إحدى دوريات الشرطة بمنطقة الدير، واندلا ع حريق محدود في منطقة ساحل البحر، والاعتداء على سيارة خاصة في منطقة شرق الرفاع.

١٩٧- وأصدر صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مرسوما ملكيا بمنح كل عائلة بحرينية منحة ملكية بمبلغ ألف دينار بحريني بمناسبة الذكرى العاشرة لإقرار ميثاق العمل الوطني.

الأحد، الموافق الثالث عشر من فبراير ٢٠١١:

١٩٨- قامت عدد من المظاهرات المحدودة في عدد من المناطق بالمنامة والقرى المجاورة وكان من بينها تجمعاً زاد على حوالي مائة شخص بمنطقة صباح السالم، وتجمعًا آخر مماثل في حي كرزكان، وقد حدثت خلال تلك التجمعات بعض الإشتباكات بين قوات مكافحة الشغب والأفراد في مختلف المواقع منها مناطق سترة وبني جمرة وطاشان، وهو ما أدى لوقوع بعض الإصابات الطفيفة بين الأفراد وصفوف الشرطة على حد سواء، وقد أصيب شخص واحد خلال تلك المواجهات بجروح من جراء طلقة مطاطية.

١٩٩- ولم تقدم أي طلبات للحصول على تصريح رسمي لأية مظاهرات وفق القانون واجب التطبيق، وهو المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات.

الاثنين، الموافق الرابع عشر من فبراير ٢٠١١:

٢٠٠- اندلعت المظاهرات والتجمعات السياسية في جميع أنحاء البحرين خلال هذا اليوم، ولم يتم تقديم تصريح بالتظاهر بالنسبة لأي منها، وقد اختلفت هذه الاحتجاجات من حيث الحجم والتوجه السياسي. وقد اتخذت بعض المظاهرات مواقع محددة في المنامة وغيرها من المدن إلا أن البعض الآخر اتخذ شكل المسيرات والتجمعات في الشوارع والتي بدأت داخل أحياء معينة ثم تتحرك باتجاه الطرق الرئيسية خارج تلك المناطق. وقد تراوحت أعداد الأشخاص المشاركين في هذه الاحتجاجات من العشرات أحيانًا إلى ما يزيد على الألف شخص في أماكن أخرى. وقد بلغ عدد المتظاهرين في ذلك اليوم في عموم المملكة، ما يقرب، وفق بعض التقديرات، من ستة ألاف متظاهر. وقد رُفعت خلال تلك المظاهرات شعارات متنوعة ركزت على بعض المظالم السياسية وغيرها من المطالبات الاجتماعية والاقتصادية.

٢٠١- قامت إدارة مستشفى السلمانية بإعلان حالة الطوارئ بالمستشفى وذلك توقعاً منها لاحتمال وقوع إصابات جراء المظاهرات الجارية في البلاد.

٢٠٢- وقد سُجلت باكورة المظاهرات في الساعة الخامسة والنصف صباحًا تجمعًا في منطقة النويدرات في مسجد الشيخ أحمد، تحرك في اتجاه الطريق الرئيسي وبلغ عدد المشاركين فيه، في ذلك الوقت، ما يقرب من ثلاثمائة شخص، وعندئذ وعلى خلفية أن هذه المظاهرة لم يكن مصرحًا بها وأن المتظاهرين قاموا بترديد شعارات سياسية اعتبرتها قوات الأمن العام مناهضة للنظام، شرعت قوات مكافحة الشغب في اتخاذ إجراءات لتفريق المتظاهرين نتج عنها إصابة عدد من الأشخاص نُقل أحدهم للمستشفى.

٢٠٣- وفي ذات الوقت تجمع حوالي ثلاثون شخصًا عند دوار النويدرات حاملين لافتات تدعو للإصلاح السياسي والدستوري ولم تتم مواجهتم من قبل وحدات وزارة الداخلية.

٢٠٤- وبمرور الوقت، تزايدت الاحتجاجات في حجمها وانتشارها في أنحاء البحرين، وواصلت وحدات وزارة الداخلية مواجهتها للمظاهرات والمسيرات غير المصرح بها في محاولات لتفريقهم. وكان من بين هذه المظاهرات تجمع يضم ما يقرب من مائة وخمسين شخصًا في منطقة الدراز، أسفرت مواجهتم من قبل قوات مكافحة الشغب إلى إصابة ثلاثة منهم نقلوا إلى المستشفى، كما أصيب أخر أثناء قيام الشرطة بالتصدي لمظاهرة تضم ما يقرب من مائتي شخص في منطقة السنابس. وقد تم تسجيل عدد آخر من المظاهرات بأعداد متفاوتة في بعض القرى والأحياء المختلفة. وكان من بين هذه التجمعات تجمع يضم مائتي متظاهر بشارع الشيخ سلمان، وحوالي أربعون

متظاهرًا في مدينة المقشع، وحوالي مائة آخرين في محيط جاد حفص، وحوالي مائة وخمسون متظاهرًا في منطقة كرباباد، كما تجمع حوالي مائة وأربعون متظاهرًا في أبو صيبع. وفي وقت لاحق بعد ظهر ذلك اليوم تم تسجيل تزايد في أعداد المتظاهرين في مناطق متفرقة بالبحرين، شهدت بعضًا من حوادث العنف. ويمكن التمثيل لتلك الحوادث بما وقع في الساعة الرابعة مساء، حين قامت أجهزة وزارة الداخلية بمحاولة تفريق مظاهرة تضم ما يقرب من أربعمائة متظاهر بمنطقة النبي صالح بعد أن تم إشعال النار بحاويات القمامة. وكذلك عندما قامت الشرطة بمنع مظاهرة من حوالي ألف متظاهر بمنطقة سترة، تم خلالها إلقاء الحجارة وأشياء أخرى على كل من أفراد وسيارات الشرطة.

٢٠٥- وقبل غروب شمس ذلك اليوم كانت المظاهرات قد امتدت إلى أحياء أخرى كانت هادئة في وقت سابق من بينها مناطق البلد القديم، العكر الغربي، دوار علي، مدينة حمد، باربار، الهاجر، المالكية، بني جمرة، باب البحرين. وقد تراوحت أحجام تلك التجمعات من عشرة أو عشرين متظاهرًا إلى خمسمائة أو سبعمائة متظاهر، ولم يُسجل خلال هذه المظاهرات وقوع إصابات خطيرة استدعت دخول المستشفى.

٢٠٦- وفي حوالي الساعة الثامنة مساءً أصيب السيد/ علي عبد الهادي المشيمع بإصابة أودت بحياته أثناء قيام قوات وزارة الداخلية بمحاولة تفريق مظاهرة بمنطقة الدية[٢٣٨]. وهى أول حالة وفاة تم تسجيلها خلال أحداث فبراير ومارس ٢٠١١ في البحرين. وقد اختلفت الروايات في شأن توصيف الأحداث التي أدت إلى وفاته. فوفقا للتحقيقات التي أجرتها وزارة الداخلية فإن السيد/ المشيمع كان من بين المشاركين في مظاهرة غير مصرح بها، وكان قوامها حوالي ثمانمائة متظاهر، قامت بمهاجمة سيارة للشرطة وثمانية أفراد من قوات الشرطة، حيث اقترب المتظاهرون على بعد أمتار قليلة من قوة الشرطة المتواجدة وقتئذ والتي كانت قد استنفدت إمداداتها من الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، وهو ما اضطرها لإطلاق طلقة واحدة من بندقية الصيد والمعروفة محلياً بال "شوزن" أصابت السيد/ علي المشيمع. وقد نازعت أسرة السيد/ المشيمع هذا التصور، حيث أنكروا وقوع مظاهرة في المنطقة التي وقعت بها الحادثة، وذكروا أن السيد/ المشيمع غادر محل إقامته حوالي الساعة الثامنة مساءً ثم قُتل عقب ذلك بطلقة من دورية الشرطة بعد وقت قليل دون سبب واضح. وقد تم نقل الضحية إلى مجمع السلمانية الطبي حيث

٢٣٨ تم مناقشة تلك الواقعة تفصيلا في الجزء المتعلق بحالات الوفاة

جرت عدة محاولات لإنقاذه إلا انه قد توفي حوالي الساعة الثامنة وعشرون دقيقة مساء ذات اليوم. وبتاريخ الخامس عشر من فبراير أمرت وزارة الداخلية بإجراء تحقيق حول الحادث.

٢٠٧- وفي مساء يوم الرابع عشر من فبراير تجمع عدة مئات من الأفراد عند مجمع السلمانية الطبي، وتواجد معظمهم بمنطقة انتظار السيارات المجاورة لقسم الحوادث والطوارئ، بينما دخل آخرون ومنهم بعض المحتجين والصحفيين غرفة الإفاقة بقسم الطوارئ حيث تم التقاط عددٍ من الصور للمصابين هناك، كما تم إجراء حوارٍ صحفي مع أسرة السيد/ علي المشيمع.

٢٠٨- وفي وقت لاحق من ليل ذلك اليوم، تم رصد المزيد من المظاهرات، حيث تجمع ما يقرب من مائتي متظاهر في كرزكان وما يقرب من ثلاثمائة متظاهر آخرين في دامستان. كما تم تسجيل أول تجمع بمركز السلمانية الطبي حوالي الساعة التاسعة مساءً وقد ضم حوالي مائتي متظاهر، وفي الساعة الحادية عشرة وعشرون دقيقة سار حشد في طرق السلمانية والملك فيصل في اتجاه دوار مجلس التعاون الخليجي، حيث تم نشر العديد من دوريات الشرطة، التي اعتقلت أربعة وعشرين متظاهرًا عندما رفض المتظاهرون وقف هذه المسيرة.

٢٠٩- ووفقا لأحد التقديرات فقد بلغ إجمالي عدد المظاهرات مختلفة الأحجام التي حدثت خلال يوم الرابع عشر من فبراير ما يقرب من خمس وخمسين مظاهرة من مختلف الأحجام، تضمنت عددًا من المطالب منها تعديل الدستور وإجراء إصلاحات سياسية وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بجانب وفاة السيد/ المشيمع والإصابات التي تعرض لها متظاهرون آخرون، فقد اقتصرت حوادث العنف التي تم تسجيلها في هذا اليوم على الهجمات من متظاهرين على أفراد وسيارات الشرطة والدوريات الأمنية التي تولت تفريق المظاهرات غير المصرح بها.

الثلاثاء، الموافق الخامس عشر من فبراير ٢٠١١:

٢١٠- خلال الساعات الأولى من صباح ذلك اليوم تم تسجيل عدد من التجمعات القليلة في عدة مناطق من بينها مناطق الدراز ورأس الرمان حيث تم إشعال النار في حاويات القمامة و في إحدى السيارات الخاصة.

٢١١- وتم تشييع جنازة السيد/ علي المشيمع في هذا اليوم، وقد كانت هذه الجنازة هي التجمع الأكبر ضمن التظاهرات التي وقعت في البحرين على مدار اليوم. بدأت الجنازة بتجمع لبعض المشيعين حوالي الساعة السادسة والنصف صباحًا عند مشرحة مجمع السلمانية الطبي، واستمرت الأعداد

في التزايد إلى أن جاوزت الألف شخص بحلول الساعة الثامنة والنصف صباحا وقت تسليم جثمان الضحية لأسرته. وقد غادر موكب الجنازة مجمع السلمانية الطبي باتجاه مقابر جاد حفص حيث تمت مواراة جثمان السيد/ مشيمع. وقد أفادت بعض التقارير إلى أن أعداد المشيعين قد وصلت لما يقرب من ألفين وخمسمائة شخص وقت وصول الجنازة للمقابر.

٢١٢- وعند انتقال الموكب لطريق السلمانية تلاحظ لبعض مشيعي الجنازة وجود سيارتي دورية تابعتين لقوات الأمن العام بجوار متجر سنا، وكانت السيارة الأولى معطلة بينما كانت السيارة الثانية مكلفة بتأمين الموقع إلى أن يتم سحب السيارة الأولى بعيدًا عن المكان. وفي الساعة الثامنة وسبع وأربعون دقيقة قام مجموعة من المشيعين، قدرت بحوالي أربعمائة شخص، بالاقتراب من دورية الشرطة وبدأت بالاعتداء على أفراد الشرطة بالقول ثم بقذف الحجارة والأسياخ الحديدية في اتجاههم، وقد نتج عن ذلك إصابة بعض أفراد الشرطة بجروح وإحداث بعض التلفيات بسيارة الدورية وسحب الشاحنة.

٢١٣- ومع إزدياد الأمر سوءاً، قام أفراد الشرطة السبعة المتواجدين في الموقع بالرد على المشيعين باستخدام القنابل الصوتية والقنابل المسيلة للدموع والطلقات المطاطية. وطبقًا لما ورد بتقرير وزارة الداخلية فإن المشيعين أصبحوا أكثر عدوانية واقتربوا من دوريات الشرطة وتمكنوا من الاستيلاء على إحدى قاذفات الغاز المسيل للدموع من أحد أفراد الشرطة وإتلافها، ولما استنفد أفراد الشرطة المتواجدون إمداداتهم من الذخيرة قاموا بإطلاق طلقتين ناريتين من بندقية الصيد (شوزن) في اتجاه المشيعين، ثم قام أفراد الشرطة بإخلاء الموقع.

٢١٤- وترتب على اشتباك أفراد الشرطة مع المشيعين إصابة السيد/ فاضل سليمان متروك بطلقة بندقية صيد خرطوش (شوزن) واحدة في الظهر من مسافة قريبة قدرت بحوالي متر واحد[٢٣٩]. وهو الأمر الذي أدى إلى نقله إلى مجمع السلمانية الطبي حيث أجريت محاولات لإسعافه، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل، وتم الإعلان عن وفاته في الساعة التاسعة والنصف صباحاً. وهو القتيل الثاني خلال الأحداث التي وقعت في البحرين خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١. وقد أمرت وزارة الداخلية بعد وقت قصير بفتح تحقيق حول الحادث.

٢١٥- وقد زادت حالة الوفاة الثانية من غضب الشعبي، حيث بدأ المتظاهرون بالتجمع عند مشرحة مجمع السلمانية الطبي وفي عدة مناطق أخرى بالمنامة وبعض القرى المجاورة منها شهركان، وبني حمزة، وسترة. وفي ذات الوقت، وفي أعقاب جنازة السيد/ المشيمع قام المشيعون الذين

٢) وتناقش وقائع هذه القضية بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل السادس.

انضمت إليهم مجموعات أخرى من المتظاهرين بالتحرك نحو دوار مجلس التعاون الخليجي ودخلوا إليه في حوالي الساعة الثالثة عصرًا. وبحلول الساعة الثالثة والربع عصراً بدأت الخيام في الظهور بدوار مجلس التعاون الخليجي، كما تم وضع شاشة العرض في وقت لاحق من اليوم، وقام بعض الأفراد بمنع حركة المرور بدوار مجلس التعاون الخليجي. وبحلول الليل تجاوز عدد المتظاهرين بدوار مجلس التعاون الخليجي عدة ألاف. وقد ازدحم الدوار بالمتظاهرين وبالسيارات الخاصة. ولم تتصدى وزارة الداخلية للمتظاهرين كما أنها لم تحاول تفريقهم. حيث كان جلالة الملك قد أصدر أوامره بالسماح للمتظاهرين بالدخول لدوار مجلس التعاون الخليجي للتعبير عن غضبهم.

٢١٦- وبعد نهاية اليوم زادت الاحتجاجات ووقعت بعض حوادث العنف في أماكن مختلفة منها مناطق عالي، والسهلة الجنوبية حيث تم إحراق الإطارات لتعطيل المرور. وفي الوقت ذاته ابلغ أصحاب المتاجر بشارع الشيخ عبد الله بسوق المنامة بقيام مجهولين بالدخول لمتاجرهم وإجبارهم على إغلاقها.

٢١٧- وفي تلك الليلة ألقى جلالة الملك خطابا للأمة أذُيع تلفزيونيًا بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف وقد أعرب جلالته في خطابه عن تعازيه عن حالتي الوفاة، وأعلن عن تشكيل لجنة برئاسة السيد/ جواد سالم نائب رئيس الوزراء لتحديد أسباب أحداث اليومين السابقين، كما أكد أيضا على حق الشعب البحريني في ممارسة حرية التعبير والتجمع وفقا للقانون.

٢١٨- وفي الوقت ذاته أعلن أعضاء مجلس النواب من كتلة جمعية الوفاق تعليق مشاركتهم في جلسات المجلس، كما أعلن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين عن الدعوة لإضراب عام يوم السابع عشر من فبراير، وفي وقت لاحق تم تعميم رسائل نصية من مجهولين على الهواتف المحمولة دعت المواطنين للانضمام للإضراب.

الأربعاء، الموافق السادس عشر من فبراير ٢٠١١:

٢١٩- أدت حالة الوفاة الثانية الخاصة بالسيد/ فاضل علي متروك التي حدثت في اليوم السابق وزيادة الاشتباكات بين المتظاهرين ودوريات قوات الأمن العام التابعة لوزارة الداخلية في مختلف أنحاء البحرين، إلى تفاقم حالة الغضب الشعبي، وهو ما أدى إلى تنظيم عدد أخر من المظاهرات. وظل دوار مجلس التعاون الخليجي تحت سيطرة المتظاهرين اللذين تباينت أعدادهم خلال الساعات الأولى من اليوم.

٢٢٠- وفي الساعة السابعة وأربعين دقيقة صباحا تم تسجيل أول تجمع كبير عند مشرحة مجمع السلمانية الطبي حيث كان المحتجون يستعدون لتشييع جنازة السيد/ فاضل متروك، وقد استمرت تلك الأعداد في التزايد إلى أن بلغت ما يقرب من ثمانمائة شخص بحلول الساعة الثامنة والنصف صباحا. وفي ذلك الوقت تم تسليم الجثمان لأسرة الضحية. وتحرك موكب الجنازة من مجمع السلمانية الطبي في الاتجاه لمقابر أم الحصم. وقد ازداد موكب الجنازة من حيث الحجم وعدد الأشخاص اللذين انضموا إليه على طول مساره حتى وصل لما يقرب من حوالي ألف وخمسمائة شخص. ولم تُسجل أية مواجهات بين وحدات وزارة الداخلية ومشيعي الجنازة.

٢٢١- وفي حوالي الساعة الواحدة مساء تم رصد جمع من حوالي ألف وثلاثمائة شخص بالقرب من مسجد الفاتح بحي الجفير بالمنامة. وقد تحول هذا التجمع إلى موكب ضم حوالي مائة سيارة، للتعبير عن دعمهم لجلالة الملك. ولم تُسجل ثمة محاولات من قبل وزارة الداخلية لمنع أو تفريق ذلك التجمع.

٢٢٢- عقد كل من سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل مؤتمرًا صحفيًا منفصلًا أعرب كل منهما خلالهما عن أسفه لحدوث حالات الوفاة التي وقعت في اليومين السابقين، كما أكدا على أن البحرين تحكمها سيادة القانون، كما شددا على أن الحوار هو الحل لما تشهده البحرين من اضطرابات وهو ما يجب أن يتم في المجلس الوطني.

٢٢٣- وفي الوقت ذاته فقد شهد دوار مجلس التعاون الخليجي تزايدا في عدد المتظاهرين والذي بلغ وفق بعض التقديرات حوالي ستة ألاف متظاهر في الساعة الرابعة مساءً.. حيث تنوعت المطالب والشعارات المرفوعة في ذلك الوقت. وكان المشاركين في هذه التظاهرات يمثلون قطاعاً عريضاً من المجتمع البحريني وفقًا لكثير من الحسابات. وطالب بعض المتظاهرين بتعديل الدستور في حين طالب البعض الأخر بإجراء إصلاحات ديمقراطية، هذا بالإضافة للعديد من المظالم المتعلقة بالحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ووفقًا لوصف بعض شهود العيان فإن الحالة داخل الدوار كانت وكأنها احتفالية، حيث كان يتم تمرير الشاي والقهوة والأطعمة بين المتظاهرين وتبادل وجهات النظر حول الوضع في البحرين.

٢٢٤- وقد تم تسجيل قيام بعض الشخصيات العامة البارزة بزيارة الدوار والإدلاء بالتصريحات وإلقاء الخطب السياسية التي تعبر عن وجهات نظرهم حول الوضع في البحرين وتحديد مطالب

الإصلاح السياسي والاقتصادي. ومن هؤلاء عبد الوهاب حسين من جمعية وفاء السياسية المعارضة والشيخ علي سلمان الأمين العام لجمعية الوفاق السياسية.

٢٢٥- كما تجدر الإشارة أيضا إلى انه على الرغم من العدد الكبير من الأشخاص المتجمعين داخل الدوار والمناطق المجاورة له خلال فترة بعد الظهر إلا أن حركة المرور لم تكن معطلة تماما، إلا انه قد تم تسجيل قيام مجهولين بعرقلة حركة المرور أعلى كوبري الشيخ سلمان بالقرب من الدوار، كما شوهد قيام البعض بتوزيع المنشورات والملصقات في حين تم تسجيل قيام آخرين باستيقاف السيارات الخاصة وإزالة أي ملصقات مؤيدة للحكومة كان قد سبق وضعها. هذا وقد تعطلت حركة المرور أيضا في مناطق مختلفة في المنامة منها تقاطع الملك فيصل في البديع، ونادي دار كليب بمنطقة دار كليب وكذلك شارع محمود العلوي في حي الصويفية.

٢٢٦- وعلى الصعيد السياسي عقد اجتماع بين صاحب السمو الملكي ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وممثلين عن جمعية الوفاق كان من بينهم أمينها العام الشيخ/ علي سلمان، وقد أعرب ممثلو الوفاق خلال هذه الاجتماعات عن تحفظاتهم على الدستور القائم كما أعربوا عن استيائهم من أداء الحكومة وتشكيلها وصلاحياتها وطالبوا بالسماح ببقاء المتظاهرين بدوار مجلس التعاون الخليجي. ومن جانبه، اقترح سمو ولي العهد أن ينتقل المتظاهرين إلى موقع أخر أكثر أمانا حيث أعرب عن قلق الحكومة على سلامتهم من هجمات محتملة.

٢٢٧- وفي ذلك المساء زار الشيخ/ علي سلمان دوار مجلس التعاون الخليجي لأول مرة، حيث ألقى كلمة قصيرة عبر فيها عن تأييده لحركة الاحتجاج والمطالب التي أعرب عنها في المظاهرات.

٢٢٨- وقد واصلت أعداد المتظاهرين بدوار مجلس التعاون الخليجي في الزيادة إلى أن جاوزت الاثنى عشر ألف متظاهر عند الساعة الحادية عشرة ليلا.

الخميس، الموافق السابع عشر من فبراير ٢٠١١:

٢٢٩- في حوالي الساعة الثالثة صباحا صدرت الأوامر إلى وحدات وزارة الداخلية لاستعادة السيطرة على دوار مجلس التعاون الخليجي وإخلاء جميع المتظاهرين الذين قدر عددهم في ذلك الوقت وفقا للتقديرات إلى نحو ألف وخمسمائة شخص. وفق ما ورد في تقارير وزارة الداخلية، حيث تم إرسال أربع كتائب بلغت قوامها أكثر من ألف فرد لتنفيذ العملية، وكانت تلك القوات مسلحة بالدروع والعصي والقنابل الصوتية وقاذفات القنابل المسيلة للدموع وبنادق الصيد (شوزن). هذا بالإضافة إلى أفراد من جهاز الأمن الوطني وإدارة التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية ومخابرات

قوة دفاع البحرين. وقد أشارت تقارير من بعض الجمعيات السياسية المعارضة إلى أن القوات المنفذة للعملية كانت من أفراد قوة دفاع البحرين الذين كانوا يرتدون ملابس قوات الأمن العام. ومن جانبها، أكدت التقارير الحكومية أن أفراد قوة دفاع البحرين لم يشاركوا في هذه العملية، وأن الوحدات العسكرية المتواجدة في المنطقة بقت مستعدة لتقديم المساعدة لقوات الأمن العام إذا ما احتاجت لذلك، وهو ما لم يحدث.

٢٣٠- بدأَت العملية بإصدار تحذيرات عبر مكبرات الصوت لمدة خمس دقائق تأمر المتظاهرين بمغادرة الدوار، وقد أفادت بعض التقارير بأن هذه التعليمات لم تسمع لصدورها من أعلى الكوبري الملاصق للدوار. وفي المقابل، أشارت تقارير أخرى أن تحذيرات وزارة الداخلية سمعت من قبل المتظاهرين لأن بعضهم أجابوا بتحديهم ورفضهم الامتثال لتلك التعليمات.

٢٣١- عقب ذلك قامت ثلاث من كتائب من وزارة الداخلية بالدخول للدوار من جهات مختلفة لإخلاء المتظاهرين من الدوار، بينما بقت الكتيبة الرابعة أعلى الجسر لتأمين مؤخرة القوات، ووفقًا لتقارير الشرطة فقد تم ترك طريقين مفتوحين لتمكين المتظاهرين من الانصراف، وخلال عملية الإخلاء امتنع عدد من المتظاهرين عن إخلاء الدوار وقاموا بالمقاومة والاعتداء على أفراد الشرطة الذين ردوا بدورهم ذلك الاعتداء باستخدام المعدات المتاحة، ومنها إطلاق قذائف الغاز المسيل للدموع وطلقات بنادق الصيد (شوزن)، وقد استغرقت العملية من عشرين إلى ثلاثين دقيقة تم بعدها إجلاء جميع المتظاهرين اللذين تفرقوا للشوارع والأزقة المجاورة.

٢٣٢- وفي أعقاب عملية الإخلاء تم اكتشاف مقتل ثلاثة أشخاص بالرصاص على أيدي أفراد وزارة الداخلية هم: محمود مكي أحمد أبوتاكي، وعلي منصور أحمد أحمد خضير، وعلي أحمد عبد الله أحمد، حيث أصيب جميعهم بجروح قاتلة من جراء الإصابة من كريات طلقات بنادق الصيد (شوزن) من مسافة قريبة. وكشفت تحقيقات وزارة الداخلية أن الضحايا الثلاث كانوا من بين الذين رفضوا إخلاء دوار مجلس التعاون الخليجي كما أنهم اشتركوا مع آخرين في الاعتداء على أفراد الشرطة، الأمر الذي اضطرهم لإطلاق عدة أعيرة بقصد الدفاع عن النفس[٢٤٠].

٢٣٣- كما كشفت التحقيقات التي أجريت بعد عملية الإخلاء عن إصابة حوالي خمسين شخصًا بإصابات مختلفة، في حين أصيب سبعة وأربعين شخصًا من أفراد الشرطة بسبب المواجهات مع المتظاهرين. هذا فضلا عن أن عمليات التفتيش في المنطقة أسفرت عن ضبط عدد من

٣) وتناقش وقائع هذه القضية بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل السادس.

السكاكين والسيوف والخناجر وبعض الآلات الحادة بالإضافة لأربعة مسدسات وطلقات نارية. كما تجدر الإشارة إلى انه لم يتم تسجيل ثمة دليل على إصابة أي من أفراد الشرطة بطلقات نارية حيث أن الإصابات التي تم تسجيلها كانت من الآلات الحادة المشابهة لما تم ضبطه في الدوار. وأصيب خلال تنفيذ العملية عدد من أفراد الشرطة ممن حاول المتظاهرون دهسهم بسيارات خاصة.

٢٣٤- وفي حوالي الساعة الرابعة وعشرين دقيقة صباحًا تجمعت مجموعة أخرى من الأفراد في طريق الملك فيصل في مسيرة اتجهت إلى دوار مجلس التعاون الخليجي الذي كان قد أصبح بالكامل تحت سيطرة الأجهزة الأمنية الحكومية. ووفقًا للثابت بتقارير وزارة الداخلية فقد قام هؤلاء الأفراد بالتعدي على إحدى الدوريات الأمنية بمنطقة القفول عن طريق رمي الحجارة وقنابل المولوتوف هذا فضلا عن محاولة الاستيلاء على سلاح أحد أفراد هذه الدورية. عندئذ قام أفراد الشرطة بإطلاق طلقة نارية واحدة أصابت السيد/ عيسى عبد الحسين علي في رأسه من مسافة قصيرة قدرت بعدد من السنتيمترات وأودت بحياته. وقد زاد ذلك من العدد الإجمالي من القتلى المدنيين خلال الأحداث التي وقعت في البحرين ليصبح العدد ست حالات وفاة.

٢٣٥- وفي وقت لاحق، تجمع نحو خمسمائة شخص في حي النعيم وحاولوا الدخول إلى دوار مجلس التعاون الخليجي إلا انه قد تم مواجهتهم بمعرفة بعض الوحدات التابعة لوزارة الداخلية المنتشرة في المنطقة. وفي حوالي الساعة الخامسة وخمسة وأربعين دقيقة مساء تم نشر ثماني آليات مدرعة تابعة للحرس الوطني بالقرب من الدوار في اتجاه منطقة السيف لدعم القوات التابعة لوزارة الداخلية المتمركزة في المنطقة. هذا بالإضافة إلى أن قوة دفاع البحرين قد أعلنت عن نيتها بإرسال بعضًا من وحداتها لتشديد الأمن على المواقع الحيوية في العاصمة.

٢٣٦- وبعد ظهر ذلك اليوم، ألقى المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية بيانًا على شاشة التلفزيون البحريني عن الأحداث التي وقعت في وقت سابق ذلك اليوم بدوار مجلس التعاون الخليجي، وقد عرض مع البيان لقطات حية تم تصويرها خلال عملية إخلاء الدوار. كما أفاد المتحدث باسم وزارة الداخلية أن تظاهرة الدوار لم يكن مصرحًا بها، وأن عملية الإخلاء بدأت بإعطاء تعليمات للمتظاهرين باستخدام مكبرات الصوت، كما أنه قرر بأنه قد تم إخلاء النساء والأطفال أولاً وتم توفير وسائل للنقل خارج المنطقة، وعقب ذلك بدأت عملية الإخلاء باستخدام العصي والغاز المسيل للدموع، وأن استخدام البنادق كان فقط للدفاع عن النفس. وقد أظهر العرض أيضا أمثلة للإصابات التي لحقت ببعض أفراد وزارة الداخلية خلال العملية والتي كان من بينها جروح بالغة

وبتر لأصابع أحد أفراد قوات الأمن العام، فضلاً عن عرض للأسلحة التي عثر عليها في الدوار عقب عملية الإخلاء.

٢٣٧- وفي الساعة الثالثة مساءً، أصدرت القيادة العامة لقوة دفاع البحرين بيانا أعلنت فيه أنه تم نشر وحدات مسلحة في المنامة تابعة لقوة دفاع البحرين لضمان سلامة وأمن المواطنين والمقيمين وممتلكاتهم، وأكد البيان أن قوة الدفاع البحرين على استعداد لاتخاذ إجراءات حاسمة لاستعادة الاستقرار، كما دعا البيان جميع الأفراد لتجنب التجمع في مواقع حيوية في وسط العاصمة.

٢٣٨- وردًا على بيان وزارة الداخلية أصدرت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية السياسية بيانا رفضت فيه الرواية الواردة على لسان المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية ودحضت فيه الادعاءات التي ساقها بأن المتظاهرين كانوا يحوزون أسلحة في الدوار. وفي وقت لاحق، أصدر الائتلاف المشكل من سبع جمعيات سياسية بيانًا مشتركًا أدانوا من خلاله ما وصفوه بـ *"المجزرة البشعة"* التي ارتكبتها القوات التابعة لوزارة الداخلية أثناء إخلائها لدوار مجلس التعاون الخليجي من المتظاهرين، كما طالب البيان باستقالة مجلس الوزراء وتشكيل حكومة إنقاذ وطني للإشراف على صياغة دستور جديد للبلاد، وتمكين البلاد من التغلب على الأزمة السياسية القائمة، وقد حذر البيان من استمرار الحكومة في تبني سياسات انتهاك حقوق الإنسان والتي من شأنها أن تؤدي إلى "حمامات دم لا تنتهي". وقد وقعت على هذا البيان سبع جمعيات سياسية معارضة، هي: الوفاق الوطني الإسلامية، العمل الوطني الديمقراطي (الوعد)، العمل الإسلامي، التجمع الوطني الديمقراطي، التجمع القومي الديمقراطي، الإخاء الوطني، المنبر الديمقراطي التقدمي.

٢٣٩- وفي وقت لاحق من تلك الليلة، أعلن أعضاء مجلس النواب المنتمون لكتلة جمعية الوفاق السياسية انسحابهم من جلسات المجلس.

٢٤٠- وقد تم تسجيل عدة حوادث عنف ضد أفراد الشرطة والدوريات الأمنية والمنشآت التابعة لوزارة الداخلية في عدة مناطق من بينها قيادة إدارة الدفاع المدني بشارع الملك فيصل ومقر قسم شرطة المنامة. وفي وقت لاحق بالمساء تم تسجيل بعض حوادث العنف والحرائق المحدودة في مناطق كرباباد، وتوبلي، وجد علي.

٢٤١- وبدأ الأطباء وبعض الأفراد التظاهر في موقف السيارات المجاور لقسم الحوادث والطوارئ بمجمع السلمانية الطبي، حيث وصل عدد المشاركين في هذا التجمع لحوالي ألفان وخمسمائة

شخص بحلول الساعة التاسعة مساء[٢٤١]، وفي الوقت ذاته أصدرت جمعية المعلمين البحرينية دعوة للمعلمين للمشاركة في إضراب خارج المدارس في العشرين من فبراير.

٢٤٢- وقد عبر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي عن تضامنهم ودعمهم للتدابير التي أعلن عنها جلالة الملك في كلمته في يوم الخامس عشر من فبراير، وجاء ذلك عقب انتهاء اجتماعهم الذي عُقد بالمنامة.

الجمعة، الموافق الثامن عشر من فبراير ٢٠١١:

٢٤٣- ارتفع معدل العنف خلال هذا اليوم وزادت كثافة المواجهات بين قوات الأمن والأفراد في مختلف أنحاء البحرين. وقد ساهم وقوع قتلى في اليوم السابق في تغذية ذلك الغضب الشعبي.

٢٤٤- وكان أول تسجيل لعمليات العنف في ذلك اليوم حوالي الساعة الرابعة صباحًا، حيث قام مجموعة من الأشخاص المجهولين بإضرام النيران في أعمدة الإنارة بشارع الشيخ زايد، كما تم استخدام حاويات القمامة وقطع من الحجارة في سد وإغلاق عدد من الشوارع والأزقة في منطقة دراز. وبالمثل أيضا فقد تم إشعال إطارات السيارات واستخدامها في تعطيل حركة المرور في طريق الملك فيصل بالمنطقة الدبلوماسية، كما شكلت مجموعة من ثلاثين شخصًا نقاط تفتيش بالقرب من مطعم ديري كوين في منطقة القفول. وقد تم تسجيل بعض الحوادث المماثلة في طريقي الملك عبد العزيز والبديع.

٢٤٥- وقد تجمع عدد من الأفراد في وقت سابق عند مشرحة مجمع السلمانية الطبي وقت خروج جثث قتلى اليوم السابق. وكانت أسر الضحايا قد تسلمت جثث ذويهم في حوالي الساعة الثامنة وعشرون دقيقة صباحا. وقد تجمع حوالي ألف وخمسمائة شخص بمنطقة الديه في وقت لاحق لإحياء ذكرى وفاة السيد/ على المشيمع، أول ضحية للأحداث، ثم سار حوالي ألف شخص في مسيرة إلى مقابر جد حفص حيث دفن السيد/ علي المشيمع.

٢٤٦- وفي محاولة لتهدئة الأجواء التقي السيد/ زايد الزياني وهو من مستشاري سمو ولي العهد في الساعة التاسعة والنصف صباحا بممثلي الوفاق وكان من بينهم الشيخ علي سلمان. وخلال اللقاء أبلغ السيد/ الزياني قيادات الوفاق أن هدفه هو التخفيف من حدة التوتر في الشارع والبدء في مناقشات مع القوى والجمعيات السياسية في البلاد. وشجع السيد الزياني جمعية الوفاق على

٢٤١) تفاصيل حول الأحداث التي وقعت في مجمع السلمانية الطبي المتوفرة في الفصل الخامس من هذا التقرير.

تعليق دعوتها للمشاركة في مظاهرة كبيرة كانت مقررة في اليوم التالي من اجل تجنب المواجهات مع قوات الأمن. وقد أوضح الشيخ على سلمان مطالب الوفاق المتعلقة بالحالة السياسية والتي تضمنت تنظيم لقاء بين ولي العهد وأكبر جمعيات المعارضة السياسية حيث أن الوفاق قد نسقت موقفها معها، بما في ذلك جمعية الوعد. كما طالب الأمين العام أيضا إعادة صياغة دستور البحرين بما يتضمن منح مجلس النواب سلطة اكبر، وأن يتم الاتفاق على خارطة طريق بين الحكومة والمعارضة بشأن كيفية حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البحرين. كما أضاف الشيخ علي سلمان أن الوفاق ترغب في مناقشة وسائل الانتقال السلمي للسلطة على نحو يكون من شأنه أن يؤدي إلى وجود رئيس وزراء منتخب خلال مدة من اثنى عشر إلى ستة عشر عاماً.

٢٤٧- وفي الوقت نفسه ركز الشيخ عيسى قاسم خلال خطبة الجمعة على الأحداث التي جرت في اليوم السابق حيث أدان عملية إخلاء الدوار، ووصفها بأنها "مذبحة متعمدة ضد المتظاهرين سلميا" على حد قوله، حيث إنهم كانوا يطالبون بالإصلاح السياسي. وقد أعلن الشيخ قاسم بأن الهدف من العملية هو تلقين المتظاهرين درسًا قاسيًا، وللتأكيد على عدم إمكانية تحدى الوضع السياسي القائم ولا الدستور الحالي حيث وصفه بأنه القوة على الشعب. كما رفض رجل الدين الشيعي البارز الدعوات التي وصفها بالموالية لتشجيع الأشخاص على الانتظار من أجل التغيير والإصلاح التدريجي، وأكد ازدياد سوء وضع حرية التعبير والعدالة الاجتماعية وكذلك المشاركة الشعبية في الحكومة. وأضاف أن الحكومة مستمرة في تجاهل دعوات الحوار، وأدان وسائل الإعلام الحكومية لقيامها بالتحريض على الكراهية الطائفية ودعا لعدم قبولها.

٢٤٨- وفي الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً، اطلع سمو ولي العهد على نتائج اللقاء الذي تم بين السيد/ الزياني والشيخ سلمان. وبناء على طلب ولي العهد بدأت اتصالات لترتيب لقاء مع الأمين العام للوفاق حيث تلقى السيد/ الزياني في الساعة الثانية والنصف مكالمة من ممثل الوفاق يبلغه فيها انه قد تم إلغاء المظاهرة التي كانت مقررة في اليوم التالي.

٢٤٩- وبعد ظهر ذلك اليوم جاءت مسيرة في اتجاه دوار مجلس التعاون الخليجي حتى وصلت لأحد حواجز وزارة الداخلية التي كانت تسد طريق الملك فيصل. حيث كان قد تم نشر وحدة مدرعة تابعة لقوة دفاع البحرين خلف وحدات وزارة الداخلية لعرقلة الدخول للدوار. وقد تواجد بالمسيرة كثير من المشاركين في مواكب تشييع القتلى الأربعة في اليوم السابق. وقد اختلفت الأرقام التي أشارت لحصر المشاركين في تلك المسيرة لحد كبير حيث أفادت بعض الشهادات إلى أن عدد المشاركين فيها قد بلغ ستمائة شخص في حين أكد آخرون أن العدد قد وصل للألف وستمائة

شخص. وقد أشارت التقارير أيضا إلى أن عددًا من سيارات الإسعاف قدرت بسبع سيارات قد رافقت المتظاهرين من الخلف في طريق الملك فيصل في اتجاه دوار مجلس التعاون الخليجي.

٢٥٠- وفي الساعة الرابعة والنصف مساءً، بدأت مواجهات بين المتظاهرين ووحدات وزارة الداخلية المكلفة بإغلاق طريق الملك فيصل حيث اضطرت القوات للانسحاب وترك مواقعها بسبب وجود عدد كبير من المتظاهرين، ثم قام المتظاهرون عقب ذلك بإزالة الحواجز التي وضعتها وحدات وزارة الداخلية، متجهين صوب وحدات قوة الدفاع المتمركزة بمدخل دوار مجلس التعاون الخليجي. وتجدر الإشارة أنه وفقًا للتقارير الحكومية فإن أفراد قوة الدفاع المنتشرين بالمنطقة كانوا مسلحين ببنادق M16، وبنادق دلمون، وبنادق آلية من عيار ٠،٥٠ براوننج محمولة على سطح الآليات المدرعة.

٢٥١- وفي الساعة الخامسة مساءً، كان المتظاهرون قد اقتربوا من حاجز قوة الدفاع وطالبوا بالسماح لهم بدخول الدوار. ووفقًا للتحقيقات اللاحقة التي أجريت بمعرفة قوة الدفاع، فقد بدأ المتظاهرون في الاعتداء لفظياً على العسكريين المتواجدين بالمنطقة والنداء بشعارات معادية للنظام، وقد أشارت التقارير أيضا لقيام بعض الأفراد بتلطيخ أجسادهم بسائل أحمر اللون اختلاقًا لإصابات مزعومة لتسجيلها وبثها على شبكات المعلومات وعلى القنوات الإخبارية الفضائية. كما زعمت التقارير الحكومية أن الدم الذي تم استخدامه قد تم الحصول عليه من بنك الدم بمجمع السلمانية الطبي.

٢٥٢- وعندما اقترب المتظاهرون من مسافة قدرت بحوالي ثمانين متراً من حاجز قوة الدفاع، قام الأفراد العسكريون المتواجدون عند هذه النقطة بإصدار تعليمات باستخدام مكبرات الصوت بإخلاء المنطقة. وعندما رفض المتظاهرون المغادرة أطلقت طلقات تحذيرية في الهواء أدت لتفريق المتظاهرين لفترة وجيزة تجمعوا بعدها مرة أخرى. وكانت الأسلحة المستخدمة لإطلاق الطلقات التحذيرية في الهواء هي بنادق عيار M16، وبنادق دلمون، وبنادق آلية من عيار ٠،٥٠ براوننج. وقد تكرر هذا التسلسل لأكثر من ثلاث مرات لمدة تسعين دقيقة تقريبًا، ونعني بذلك، استخدام أفراد قوة الدفاع لمكبرات الصوت ثم إطلاق الطلقات التحذيرية. وعقب ذلك أوفدت وزارة الداخلية بعضًا من قواتها للمكان لدعم وحدات قوة الدفاع في تطهير المنطقة، وقد أشارت الأدلة المتاحة إلى قيام أفراد الشرطة إلى استخدام الغاز المسيل للدموع والبنادق لتفريق المتظاهرين.

٢٥٣- وفي أعقاب تلك المواجهات تم اكتشاف إصابة السيد/ عبد الرضا محمد حسن برصاصة في الرأس، حيث تم نقله على الفور لمجمع السلمانية الطبي لتلقي العلاج، إلا انه قد أعلن عن وفاته في الساعة الواحدة وعشرون دقيقة من مساء يوم الحادي والعشرين من فبراير ٢٠١١[٢٤٢]، كما أصيب عدد آخر من الأفراد الآخرين في الحادث، حيث أفادت التقارير الطبية إصابة شخص على الأقل بأعيرة نارية في الصدر، بينما جُرح آخرون نتيجة كريات الطلقات النارية في أجزاء مختلفة من الجسم، هذا فضلا عن إصابة بعض الأفراد من جراء استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع.

٢٥٤- وفي تلك الليلة أجرى سمو ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة مقابلة تلفزيونية لم يكن مرتبًا لها على التلفزيون الوطني لمناقشة التطورات الأخيرة. وقد ذكر سمو ولي العهد ما يلي في المقابلة:

(أ) تقدمه بتعازيه لأسر الضحايا الذين فقدوا حياتهم خلال المواجهات في الأيام السابقة.

(ب) أن الأوان قد حان لضبط النفس والهدوء بالنسبة لأفراد القوات المسلحة والشرطة والمواطنين.

(ج)أكد على اهتمامه بكرامة المواطنين البحرينيين وضرورة اتخاذ خطوات فورية لإعادة بناء الثقة بين المواطنين لتجنب الانزلاق للفوضى.

(د) وأعرب عن اعتقاده أن وتيرة الإصلاحات في البحرين كانت بطيئة، وأن هذا هو السبب في أحداث الأيام السابقة.

(هـ)وأن الهدوء والحوار هما أفضل وسيلة لإيجاد حل للازمة الحالي، وهو ما يتطلب بداية فترة من الهدوء فوراً.

(و) أن العديد من البلدان انزلقت إلى حرب أهلية لأن المعتدلين في تلك البلدان لم يقوموا بدورهم في حماية الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وأن " *اليوم يتم تقسيم البحرين* " ، وهو ما يجب معالجته على الفور، حيث أنه من غير المقبول أن يدخل البحرينيون في مواجهات مع بعضهم البعض.

(ز) جميع المشاكل التي تواجهها البحرين هي محصلة سنوات عديدة ولا يمكن حلها بين عشية وضحاها، لذا يتعين على جميع البحرينيين التوحد والدخول في حوار فوري.

---

٢٤٢) وتناقش وقائع هذه القضية بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل السادس.

٢٥٥- وقد أذيع بذات الليلة حوار على قناة *"آل البيت"* التلفزيونية مع رجل الدين الشيعي البارز الشيخ/ هادي المدرسي، وصف خلاله التظاهرات الجارية في البحرين بأنها فرصة الشعب حتى يتخلص من الفساد والقمع والأسلوب المتخلف للأسرة المالكة والتي حكمت البحرين بالقوة لمدة مائتين وخمسين عامًا ثم أوجز مطالبه ونصائحه للشعب البحريني في عدة نقاط هي:

(أ) يجب على جميع المتظاهرين الصمود والإصرار على عزل الأسرة المالكة.

(ب) ويجب ألا يثق الشعب في وعود الحكومة وهو ما ينبغي معه رفض دعوة ولي العهد للحوار حيث أن مائتين وخمسون عامًا من حكم آل خليفة أثبتت عدم جدوى الحوار.

(ج) يجب أن تنسحب جميع الوحدات العسكرية التي تسيطر على دوار مجلس التعاون الخليجي.

(د) يجب على الحكومة الإفراج عن الخمس وثلاثين جثة، قتلى عملية إخلاء الدوار على حسب ما ادعى.

(هـ) السبيل الوحيد لتحقيق مطالب المتظاهرين هو استخدام العنف حيث انه الأسلوب الوحيد الذي تفهمه كل من الأسرة المالكة و الحكومة.

(و) جميع الشهداء الذين سقطوا في مرتبة شهداء المعارك الإسلامية التاريخية مثل بدر وأحد وكربلاء، كما انه وصف الوضع في البحرين بأنه كربلاء الثانية.

٢٥٦- وفي وقت لاحق من تلك الليلة كلف جلالة الملك ولي عهده سمو الأمير سلمان بإجراء حوار مع جميع الجمعيات والأطراف السياسية في البحرين. وفي بيان صدر عن القصر الملكي أعلن خلاله الملك منح ولي العهد جميع الصلاحيات لتحقيق أمال وتطلعات جميع المواطنين البحرينيين. ورداً على ذلك البيان فقد أعلن السيد/ عبد الجليل خليل إبراهيم العضو البارز في جمعية الوفاق أنه قبل قبول أي عرض للحوار فإنه يتعين على الحكومة أن تسحب قواتها من دوار مجلس التعاون الخليجي واستقالة مجلس الوزراء.

٢٥٧- وقد أصدرت جمعية المعلمين البحرينيين بيانا للتأكيد على نيتها في تنظيم إضراب أمام المدارس في العشرين من فبراير ودعوة الآباء والأمهات إلى عدم إرسال أبنائهم للمدارس لتجنب تعرضهم للأذى إذا ما قررت قوات الأمن مواجهة الإضراب المقرر.

٢٥٨- وخلال الليل، تم تسجيل عدداً من حوادث الاعتداءات من مجهولين على المواطنين العاديين، وتم الإبلاغ عن حالات تخريب في المنامة وبعض القرى الأخرى. ومنها على سبيل المثال في الساعة السابعة النصف مساء، قيام مجموعة من الأشخاص باقتحام مقهى "*كريب كافيه*" في حي البديع بمنطقة بابار وتهديد المتواجدين وأمرهم الجميع بالمغادرة. وكذلك في الساعة الثامنة مساءً حيث تم تسجيل قيام حوالي أربعون شخصا بالتجمع في منطقة أسواق الساتر بالجنبية.

٢٥٩- كما تجمع أيضًا عدد كبير من الأفراد قدر بحوالي ألف شخص تقريباً بمجمع السلمانية الطبي ومنهم ما كان قد سبق وشارك في مسيرة دوار مجلس التعاون الخليجي أو ممن كانوا يحتجون على استخدام القوة ضد المتظاهرين، وقد تجمع في ذلك الوقت العديد من الشخصيات السياسية وقادة المجتمع وأجروا عددا من التصريحات حول الأحداث السابقة[٢٤٣].

٢٦٠- وكانت قد بدأت في وقت سابق من ذلك اليوم الاتصالات بين السيد/ زايد الزياني مع الوفاق لترتيب لقاء بين صاحب السمو الملكي ولي العهد وبين الشيخ سلمان حيث استمرت الاتصالات طوال النهار وحتى الليل، وقد أشارت المعلومات التي تم تلقيها من مستشاري ولي العهد أن المشاورات بين الوفاق والجمعيات السياسية الأخرى كانت تجري لبحث ما إذا الشيخ/ على سلمان قد تقبل عرض صاحب السمو الملكي ولي العهد من عدمه، حيث اعترضت بعض الجمعيات على عقد ذلك الاجتماع.

٢٦١- وفي حوالي الساعة الحادية عشرة مساءً، انضم سمو ولي العهد لمستشاريه لمتابعة المباحثات وفي الساعة الواحدة صباحاً اقترح السيد/ الزياني على الأمين العام للوفاق أن يكون اللقاء المقترح عقده مع صاحب السمو الملكي ولي العهد بغية التوصل لاتفاق بشأن الحوار على أن ينتهي بأداء صلاة الفجر في الدوار وعلى أن يكون الشيخ سلمان هو الإمام ويحضرها ولي العهد.

٢٦٢- وفي حوالي الساعة الثالثة صباحًا، اجتمع أحد كبار ممثلي الوفاق مع صاحب السمو الملكي ولي العهد ومستشاريه وطلب السماح للمتظاهرين بالعودة إلى دوار مجلس التعاون الخليجي وعلى الرغم من تلقيه مشورة من معاونيه بعكس ذلك رتب ولي العهد انسحاب القوات المنتشرة في الدوار وتمكين المتظاهرين من الوصول للدوار وأن يسمح لهم بالبقاء. وكان هذا القرار في مقابل موافقة الوفاق على الدخول في حوار مع الحكومة. وقد كرر ولي العهد انه لا يزال يعتقد بأن دوار مجلس التعاون الخليجي ليس بالمكان الآمن، وهو ما يتعين معه النظر في نقل المتظاهرين لمكان أخر، إلا أنه ومع ذلك سيتم السماح لهم بالوصول للدوار. وعلى الرغم من قرار إعادة فتح الدوار

٢٤٣) انظر الفصل الخامس.

للمتظاهرين فقد تم إبلاغ صاحب السمو الملكي ولي العهد، في الساعة الرابعة صباحاً، أن الشيخ/ على سلمان لن يكون قادراً على مقابلة ولي العهد.

٢٦٣- وقد ذكرت مصادر في المعارضة رواية مختلفة قليلاً عن المناقشات السياسية مع صاحب السمو الملكي ولي العهد، ووفقا لهذه المصادر فقد اشترط الشيخ/ علي سلمان للموافقة على المشاركة قي اجتماع مذاع تلفزيونياً مع صاحب السمو الملكي ولي العهد تحقق أمرين هما: موافقة الجمعيات المعارضة الأخرى على هذا الاجتماع، و أن يحدد صاحب السمو الملكي ولي العهد مدى القدرة على المناقشة والاتفاق فيما يخص تدابير الإصلاح، وقد أكدت الوفاق أن اجتماعًا عُقد مع ولي العهد وغيره من كبار المسئولين خلال ليلة ١٨ فبراير والساعات الأولى من صباح اليوم التالي، إلا أنه تلاحظ أنه لا يوجد استعداد لأن يكشف ولي العهد عن سقف التدابير التي يمكن اتخاذها، وقبول اقتراح أي إصلاح سياسي في المستقبل، ووفقاً لهذا الاعتبار فقد اقترح صاحب السمو الملكي ولي العهد بأن يتم نقل المتظاهرين إلى موقع آخر من دوار مجلس التعاون الخليجي، وبعد ذلك يمكن النظر في مطالب الإصلاح تدريجيا.

السبت، الموافق التاسع عشر من فبراير ٢٠١١:

٢٦٤- مقارنة بالأسبوع السابق، شهدت البحرين في هذا اليوم هدوءً نسبياً، وحوادث عنف بين المتظاهرين وقوات الأمن الحكومية اتسمت بأنها كانت أقل عنفا، حيث عاد المتظاهرون لدوار مجلس التعاون الخليجي وتم سحب القوات العسكرية المنتشرة في المنطقة.

٢٦٥- وقد كان مجمع السلمانية الطبي أحد أهم مراكز النشاط طوال اليوم. وبدأ المتظاهرون في التجمع في المركز الطبي الساعة السابعة والنصف صباحاً، في موقف السيارات المجاور لقسم الطوارئ واستمروا في التجمع حتى وصلوا لما يقارب الألف وسبعمائة شخص قبل الساعة العاشرة والنصف صباحا، ورفع خلالها المتظاهرون لافتات وشعارات سياسية مختلفة وأعربوا من خلالها عن بعض الطلبات المتعلقة بالإصلاح السياسي والدستوري بينما تبني البعض الأخر منهم طلبات أكثر راديكالية مثل الإطاحة بالنظام[٢٤٤]. هذا فضلاً عن عدد من المسيرات والمظاهرات في الاتجاه من وإلى دوار مجلس التعاون الخليجي في أوقات مختلفة من اليوم. وكان من بينها مظاهرة في الساعة التاسعة والنصف شارك فيها أفراد من الطاقم الطبي تحركت من الدوار إلى مجمع السلمانية الطبي.

٢٤٤) تفاصيل حول الأحداث التي وقعت في مجمع السلمانية الطبي متوفرة في الفصل الخامس.

٢٦٦- وفي الوقت ذاته بعد ظهر ذلك اليوم، تم تسجيل تجمع من حوالي مائة شخص في محيط دوار الدانة بمنطقة السنابس، وقد تزايدت أعداد المشاركين فيها من منطقة الديه وجاد حفص والذين وصلوا لمنطقة السنابس حتى وصل عدد المشاركين فيها لحوالي مائتين وخمسين متظاهراً.

٢٦٧- كما تم تسجيل مظاهرة من حوالي ستمائة شخص في الطريق نحو الصويفية في الاتجاه لقسم شرطة المنامة. وقد واجهت وحدات وزارة الداخلية تلك المظاهرات وحاولت تفريقها باستخدام الإجراءات المعتادة بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. كما تم تسجيل جمعا آخر أقل عدداً بلغ حوالي مائتي شخص بمنطقة دار كليب بالقرب من جامعة البحرين. حيث كانت قد تمت الدعوة إلى هذه التظاهرات عبر شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وعبر مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك وتويتر (Facebook, Twitter) هذا فضلا عن إرسال رسائل نصية إلى الهواتف المحمولة لحث الأشخاص على الانضمام لتلك التظاهرات.

٢٦٨- إلا أن التطور الأكثر أهمية في هذا اليوم كان عودة المتظاهرين إلى دوار مجلس التعاون الخليجي حيث بدأت مجموعات صغيرة من الأفراد في الاقتراب من الدوار في ظهر هذا اليوم من عدة اتجاهات، بينما كان الدوار لا يزال تحت سيطرة قوات الأمن ثم بدأت أعداد المتظاهرين في الزيادة وهو ما حدا بقوات الأمن بالبدء في تفريق هذه الحشود باستخدام الغاز المسيل للدموع، إلا أنه قد صدرت أوامر إلى وحدات قوة الدفاع بالانسحاب كما انسحبت وحدات الداخلية أيضاً، بحيث تم التخلي عن السيطرة على الدوار وتركه للمتظاهرين. وقد بلغ عدد الأشخاص المتواجدين في الدوار حوالي خمسة عشر ألف شخص قبل الساعة الخامسة مساءً.

٢٦٩- هذا وقد كان الجو الاحتفالي هو المناخ السائد بين المتظاهرين في ذلك الوقت حيث قاموا بتفكيك الحواجز والأسلاك الشائكة التي كانت قد خلفتها قوات الأمن وتم نصب الخيام وتعليق اللافتات والملصقات التي توضح مطالبهم، واعتبر الكثيرون إعادة فتح دوار مجلس التعاون الخليجي انتصاراً يمثل قدرتهم على إجبار الحكومة على تغيير سلوكها. وتجمع المواطنون من مختلف الانتماءات السياسية والأيدلوجية للتعبير عن أرائهم بشأن الوضع في البحرين وعن رأيهم في الحلول الممكنة لهذه الاضطرابات التي تشهدها البلاد. وقد قرر معظم المتظاهرين البقاء في الدوار لحين الاستجابة لمطالبهم.

٢٧٠- وفي الساعة الرابعة مساءً، أصدرت القيادة العامة لقوة دفاع البحرين بياناً أعلنت من خلاله أن وحدات القوات المسلحة المنتشرة بالعاصمة قد أنهت مهمتها بنجاح وأنه قد صدرت الأوامر بعودة تلك القوات إلى ثكناتها.

٢٧١- وفي الوقت ذاته وعلى الصعيد السياسي التقى صاحب السمو الملكي ولي العهد الشيخ سلمان مجموعة من الشخصيات السنية البارزة وبعض رجال الأعمال لتبادل وجهات النظر حول الحالة التي تتكشف في البحرين. وأعرب بعض الحاضرين في هذه الاجتماعات عن وجهة نظرهم بأنه قد تم تقديم تنازلات أكثر من اللازم للشيعة، حيث كان يتعين على صاحب السمو الملكي ولي العهد أن يتخذ موقفاً أكثر تشدداً مع المعارضة. وفي نفس الوقت فقد قام مستشارو صاحب السمو الملكي ولي العهد بإبلاغه بأنه قد تم عقد لقاءات بين سبعة من الجمعيات السياسية المعارضة توصلوا فيه إلى أنه من غير الممكن أن يتم الاتفاق على أي شي مع الحكومة إلا إذا تمت الموافقة عليه فيما بينهم بالإجماع. وكانت المعلومات قد أشارت أيضا أن جماعتي الوعد والشيرازي قّد أبديتا تحفظاتهما على الوصول إلى اتفاق مع ولي العهد.

٢٧٢- وفي وقت لاحق من مساء ذلك اليوم، ألقى صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سلمان خطاباً عبر التلفزيون البحريني أوضح من خلاله عن وجود بصيص من الأمل في الأفق كما أعرب عن امتنانه لمن سماهم بـ "العقلاء والحكماء" اللذين استجابوا للدعوة والوحدة الوطنية والهدوء في الليلة السابقة. كما أنه أعلن عن أن مرحلة جديدة قد بدأت حيث ستتم مناقشة كافة المشاكل والقضايا المطروحة بالصدق والصراحة. كما أكد على أهمية الحفاظ على الهدوء في البلاد والذي لا غنى عنه وعلى جميع الأطراف تقديم وجهات نظرهم بطريقة مثمرة وبناءة.

٢٧٣- كما أعلن أيضاً سمو ولي العهد أن صاحب الجلالة الملك قد أصدر مرسوماً بتفويضه لرئاسة الحوار الوطني، وفي وقت لاحق من تلك الليلة اجتمع صاحب السمو الملكي ولي العهد مع فريق التفاوض والذي كان حريصاً فيه على أن يشمل الطائفتين السنة والشيعة وكذلك أحد أعضاء الأسرة المالكة.

٢٧٤- وفي الساعة التاسعة والنصف مساءً، ألقي الشيخ/ على سلمان الأمين العام لجمعية الوفاق خطاباً في دوار مجلس التعاون الخليجي، أكد خلاله على الطبيعة السلمية للاحتجاجات وطالب الحكومة بإثبات التزامها بعدم تطهير المنطقة مرة أخرى باستخدام القوة، كما أضاف بأنه سيتم دعوة مختلف القوى السياسية والشباب الموجودين بالدوار للدخول في حوار مع الحكومة لإثبات حسن نيتهم. وكانت العديد من الشخصيات السياسية الأخرى وبعض قادة المجتمع من حاضرين لهذا الخطاب، وتم تقديم خطابات أخرى لتوضيح وجهات النظر حول الوضع في البحرين.

٢٧٥- وأصدر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين (*General Federation of Bahrain Trade Unions GFBTU*) بياناً دعا فيه إلى إضراب عام في البحرين، ما لم يتم سحب القوات العسكرية والسماح للأشخاص بممارسة حقهم في حرية التعبير عن الرأي ، وفي وقت لاحق أعلن الأمين العام المساعد للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين أنه على الرغم من انسحاب القوات التابعة لقوة الدفاع من دوار مجلس التعاون الخليجي إلا أن الاتحاد لا يزال يسير مع الإضراب الذي كان مقررا للضغط على الحكومة لضمان عدم تعرض المتظاهرين للهجوم.

٢٧٦- وفي وقت لاحق في تلك الليلة، أجرى صاحب السمو الملكي ولي العهد مقابلة مع قناة CNN الإخبارية، أعرب خلالها عن تعازيه لأسر المتوفين خلال الأحداث، كما قرر أيضاً أن جلالة الملك قد أذن له بقيادة حوار وطني مع جميع الجمعيات السياسية حول الوضع في البحرين، وأنه كان يعمل على تهدئة الوضع وإعادة بناء الثقة بين جميع الأطراف، حيث أشار صاحب السمو الملكي ولي العهد أن القصد من الخطوات التي تم اتخاذها، مثل انسحاب الوحدات العسكرية وإعادة فتح دوار مجلس التعاون الخليجي هو ترسيخ الثقة بين كل الأطراف. وأكد على السماح للمتظاهرين بالبقاء في الدوار، حيث أنه يتعقد أن المتظاهرين يمثلون "نسبة كبيرة من المجتمع"، إلا أنه توجد قوى سياسية أخرى في المجتمع، وهو ما يستلزم تبني الثقة أولاً حتى يمكن تجاوز الأزمة، وأعرب صاحب السمو الملكي ولي العهد عن اعتقاده بأن الإصلاحات التي أُجريت في السنوات العشر الماضية لم تكن كافية، وتعهد بإجراء مزيد من الإصلاح في المستقبل.

الأحد، الموافق العشرون من فبراير ٢٠١١:

٢٧٧- وكانت أهم الأحداث في ذلك اليوم إضرابات واسعة النطاق ومظاهرات نُظمت من قبل العاملين في القطاعين العام والخاص .وكانت تلك الإضرابات على الرغم من إعلان الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بتعليق الإضراب في ضوء قرار الحكومة سحب قوة الدفاع من الشوارع وإعادة فتح الدوار.

٢٧٨- ورغم عدم توافر إحصاءات دقيقة عن أعداد الموظفين المشتركين في الإضراب في ذلك اليوم، إلا أن بعض التقديرات أشارت إلى أن نحو من ٨٠% إلى ٨٥% من العاملين قد اضربوا خلال ذلك اليوم. وجدير بالذكر أنه قد تم تسجيل أول إضراب في المدارس في جميع أنحاء البلاد حيث تجمع العاملين أمام أبواب المدارس حوالي الساعة السابعة والنصف، ورفضوا مباشرة العمل، كما أشار بعض الشهود إلى أن إضراب المعلمين قد شهد تبايناً من حيث العدد في

المناطق المختلفة، ففي المحرق أضرب معلمو أربع مدارس بينما ارتفع العدد إلى ثمانية في المنامة وإلى تسعة بالواسطى وإلى أربع وعشرين بالسلمانية.

٢٧٩- هذا فضلاً عن إضراب أعداد كبيرة من المحامين في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم، حيث تجمعوا في البداية في مقر وزارة العدل ثم انتقلوا في الساعة الواحدة والنصف إلى دوار مجلس التعاون الخليجي. كما نظمت شركة ألمونيوم البحرين (ALBA) مظاهرة بمقر الشركة ورفعت خلالها شعارات تدعو للإصلاح الدستوري والوحدة الوطنية ونبذ الطائفية وإدانة وفاة المتظاهرين، كما رفعت بعض الشعارات أيضا مطالبة بالإطاحة بالأسرة المالكة. وفي الساعة التاسعة مساء، خرجت مسيرة نظمتها جمعية المهندسين البحرينية من حوالي ثمانين شخصا على طريق الشيخ سلمان باتجاه دوار مجلس التعاون الخليجي.

٢٨٠- وفي ذات الوقت وعلى الصعيد السياسي أصدرت جمعية الوفاق السياسية بياناً لتقديم تعازيها لأسر الضحايا وإدانة ما اعتبرته استخدامًا مفرطًا للقوة من قبل الأجهزة الأمنية، كما أعرب الوفاق أيضا عن الدعم الكامل لمطالب الشعب والمتمثلة في الآتي:

(أ) إقامة ملكية دستورية حقيقية وإعادة صياغة الدستور بما يعطي السلطة للشعب.

(ب) ضمان اختيار الحكومة بالانتخاب من الشعب.

(ج) تقديم جميع المتورطين في حوادث قتل وإصابة للمساءلة.

(د) حل المشاكل السياسية والاجتماعية المُطالب بها شعبياً لأكثر من عشر سنوات، ومن أهمها تأسيس برلمان كامل الصلاحيات، وتخويل المجالس البلدية سلطات أوسع، وإعادة توزيع الدوائر الانتخابية، ووقف اختلاس الأموال العامة، وإعادة الأموال المنهوبة.

٢٨١- وفي وقت لاحق من اليوم، أصدرت سبعة جمعيات سياسية بياناً مشركاً بمطالبهم، وهي جمعيات: الوفاق الوطني الإسلامية، العمل الوطني الديمقراطي (الوعد)، العمل الإسلامي، التجمع الوطني الديمقراطي، التجمع القومي الديمقراطي، الإخاء الوطني، المنبر الديمقراطي التقدمي. وكانت النقاط المدرجة في ذلك البيان هي:

(أ) تقديم التحية لشباب ١٤ فبراير لصمودهم في مواجهة المجازر التي ارتكبتها قوات الأمن في دوار مجلس التعاون الخليجي.

(ب) تقديم التعازي لأسر الشهداء الذين فقدوا حياتهم في الأيام السابقة.

(ج) دعوة الحكومة لاتخاذ المزيد من التدابير الايجابية الضرورية لبدء الحوار الوطني.

(د) المطالبة بوقف "التحريض على الكراهية الطائفية" في وسائل الإعلام الحكومية الرسمية.

(هـ) المطالبة بالإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المحتجزين في القضايا ذات الطابع السياسي.

(و) إعادة التأكيد على التزامها بالتشاور مع جميع الجمعيات السياسية التي تنشط على الساحة السياسية بما في ذلك الحركات الشبابية التي قادت حركة ١٤ فبراير.

٢٨٢- وفي الوقت نفسه، قام الطاقم الطبي بمجمع السلمانية الطبي وبعض الأفراد بالخروج في مسيرة بمقر المجمع الطبي رفع خلالها عدداً من الشعارات المطالبة بالإصلاح الدستوري والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية والتأييد لمطالب حركة ١٤ فبراير[٢٤٥]. وفي حوالي الساعة الثالثة وعشرون دقيقة مساءً، خرجت المسيرة من مقر المجمع الطبي في اتجاه دوار مجلس التعاون الخليجي، وضمت حوالي سبعمائة شخص.

٢٨٣- وعلى مدار اليوم، تم تسجيل عدد من المظاهرات والتجمعات في مختلف أنحاء البحرين، حيث اتجه الكثير منها صوب دوار مجلس التعاون الخليجي، فعلى سبيل المثال تجمع حوالي مائة شخص تقريباً في حوالي الساعة الرابعة وأربعين دقيقة مساءً في منطقة المحرق ثم تقدمت باتجاه الدوار، وبالمثل فقد تجمع عدد أقل في شارع الإمام الحسين حوالي الساعة التاسعة وخمسين دقيقة واتجهوا للدوار. وقدر عدد المتظاهرين الذين تواجدوا في الدوار في ذلك الوقت بحوالي خمسة عشر ألف شخص خلال النهار.

٢٨٤- وتباينت الآراء ووجهات النظر التي أُعرب عنها خلال التظاهرات في دوار مجلس التعاون الخليجي بما يعكس تنوع المواقف والآراء حول الأطياف السياسية في البحرين. وقد شارك في تلك المظاهرات قادة وشخصيات سياسية ذات خلفيات أيديولوجية مختلفة وانتماءات سياسية متنوعة كما تنوعت المطالبات والتدابير التي يتعين اتخاذها لحل الأزمة في البحرين. فكان هدف المظاهرات بالنسبة لبعض المتواجدين بالدوار هو ممارسة الضغط على الحكومة لاتخاذ خطوات أكثر جرأة نحو الإصلاح الدستوري، الذي يمكن أن يفتح الباب أمام المزيد من المشاركة الشعبية في حكم البلاد، وفي حين أعرب البعض الأخر عن شكاوى لها طابع اقتصادي واجتماعي، مثل تفاوت الدخول، وانعدام فرص العمل، وسياسة التمييز في التوظيف، وعدم كفاءة الحكومة، وانعدام فرص الحصول على الأراضي العامة، أعرب آخرون عن أراء أكثر تطرفاً، حيث

٢٤٥) انظر الفصل الخامس.

رفع شعار "*الشعب يريد إسقاط النظام*" والذي كان من أكثر الشعارات انتشاراً خلال الانتفاضات الشعبية في كل من تونس ومصر، والتي أدت للإطاحة برؤساء تلك الدول . وأخيراً خرج آخرون بشعارات سميت فيها الأسرة المالكة تحديداً، حيث رفعت شعارات مثل "*الموت لآل خليفة*" و "*يسقط آل خليفة*".

٢٨٥- إلا أنه وعلى الرغم من الطابع السلمي الغالب على أغلب التظاهرات التي جرت خلال ذلك اليوم، إلا أنه قد تم تسجيل عدد من الحوادث المحدودة من الاشتباكات مع قوات الأمن وبعض حوادث العنف في عدد من المواقع، فعلى سبيل المثال أشارت التقارير إلى قيام مجهولين بالاعتداء على المارة في منطقة دوار العوالي بمدينة حمد، وفي وقت لاحق من تلك الليلة، أفاد أحد الجنود التابعين للحرس الوطني بتعرضه للاعتداء في دار كليب، بينما أفاد مدني أخر بتعرضه لإصابة في الرأس نتيجة لصخرة ألقيت عليه بمحيط دوار مجلس التعاون الخليجي.

الاثنين، الموافق الحادي والعشرون من فبراير ٢٠١١:

٢٨٦- استمرت المظاهرات والاحتجاجات خلال ذلك اليوم في عدة مناطق مختلفة من البحرين سيما في دوار مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الحدث الأكثر تميزاً في ذلك اليوم كان هو تنظيم مظاهرة حاشدة دعماً للأسرة المالكة.

٢٨٧- وكان أول المظاهرات المسجلة في منطقة السنابس، حيث تجمع حوالي مائة شخص عند دوار الدانة في العاشرة والنصف صباحا وسلكوا الطريق ٢٨ متجهين لدوار مجلس التعاون الخليجي، ثم تزايد عددهم إلى أن وصل إلى خمسمائة شخص. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، وفي دوار الدانة أيضا، تجمع حوالي مائة وخمسون رياضياً للمشاركة في التظاهرات الجارية. وبالمثل، تجمعت مجموعة صغيرة من المتظاهرين في مبنى المجلس البلدي للمنامة. وفي الوقت ذاته، تجمعت في الساعة الثالثة والنصف، مجموعة أخرى من البحارة قدرت بحوالي مائة شخص في مأتم العجم الكبير ثم تحركوا على هيئة مسيرة نحو سوق السمك حيث استمعوا لخطاب ألقاه أحدهم، ثم تابعوا المسيرة إلى دوار مجلس التعاون الخليجي. وفي وقت لاحق بعد الظهر، انطلقت مسيرة من مجموعة كبيرة من الأفراد، أشارت التقديرات إلى أن الأعداد قد وصلت لنحو ألفين شخصا حيث اتجهت إلى مقبرة سترة لإحياء ذكرى أولئك الذين فقدوا حياتهم خلال المواجهات في الأيام السابقة، بينما تجمعت مجموعة صغيرة من المتظاهرين في الساعة الرابعة والنصف في الدوار الرئيسي بمنطقة كرزكان.

٢٨٨- وفي مجمع السلمانية الطبي، نصبت الخيام وأقيمت المنصات في منطقة انتظار السيارات بالقرب من قسم الحوادث والطوارئ، وقد ألقت الشخصيات السياسية وزعماء المعارضة وأفراد من الطاقم الطبي عدداً من الخطب خلال اليوم، من المنصة المقامة بمنطقة انتظار السيارات، وقد بلغ عدد المتظاهرين هناك حوالي ثلاثمائة شخصاً قبل الساعة الثالثة مساءً[٢٤٦].

٢٨٩- وفي الساعات الأولى من المساء اتجهت عدد من المسيرات من مختلف أنحاء المنامة إلى دوار مجلس التعاون الخليجي وكانت إحداها مكونة من حوالي مائة شخص غادروا مسجد الصادق في الساعة السادسة وأربعين دقيقة مساء، في حين أن مظاهرة أخرى شارك فيها حوالي ثلاثة ألاف شخص كانوا قد تجمعوا في منطقة الدية حوالي الساعة السابعة والنصف مساءً.

٢٩٠- وبدأت بعد الظهر مجموعات من الأفراد في التجمع في مسجد الفاتح في مظاهرة حاشدة، طالبت باتخاذ مكان أخر للتظاهر بدلاً من دوار مجلس التعاون الخليجي وأن تكون المطالبات أكثر اعتدالاً. وفي الساعة السابعة والنصف مساءً، ووفقا لتقارير موالية للحكومة، فقد تجاوز عدد المتظاهرين أكثر من مائة ألف شخص، وقد تزايد عدد المشاركين في تلك التظاهرة إلى حوالي أربعمائة ألف متظاهر بحلول الساعة الثامنة والنصف مساءً على الرغم من أن تقديرات أخرى كانت قد أفادت بأن العدد لم يتجاوز المائة وعشرون ألف وبعضهم من المقيمين من غير البحرينيين.

٢٩١- وبدأت المظاهرة التي كان يتزعمها الشيخ/ عبد اللطيف محمود، والذي أعلن بعد ذلك تأسيس تجمع غير رسمي يسمى "التجمع من أجل الوحدة الوطنية." ثم تلا البيان الأول، والذي تضمن النقاط التالية :

(أ) تأسيس ذلك التجمع من قبل مجموعة من الشخصيات الدينية والعامة لتوفير منصة لأولئك الذين ليس لديهم انتماءات سياسية أو مؤسسية للتعبير عن رأيهم.

(ب) التأكيد على شرعية النظام القائم، وأن الحفاظ على الاستقرار في هذا البلد أمر غير قابل للتفاوض.

(ج) وأعرب التجمع عن الحزن العميق والأسف على الوفيات التي وقعت خلال الأيام السابقة.

---

٢٤٦) *انظر الفصل الخامس.*

(د) ودعا للحفاظ على الهدوء، وأكد أنه من غير الممكن تنفيذ مطالب الإصلاح إلا على أساس توافق وطني.

(هـ) كما أكد على الدعوة لتجمع البحرين والحذر من الفتنة الأهلية.

(و) وإلى الشيعة في البحرين بمن فيهم أولئك الذين احتجوا بدوار مجلس التعاون الخليجي، فقد أكد على ضرورة وحدة الشعب البحريني الذي يشترك في ذات المظالم والمشاكل والتحديات وأن هذا التجمع "يمد يده" للموجودين بدوار مجلس التعاون الخليجي للتعاون لتحقيق الأفضل.

(ز) والى أهل السنة في البحرين التأكيد على أن التجمع لن يتبني الآراء المتعارضة مع العقل والمنطق.

(ح) ولقيادة البلاد التأكيد على أن الشعب البحريني يطالب بحقوقه ومن وأولوياتها أن تكون السلطة في يد الشعب، وأن تكون سلطة حقيقة وليست مجازية، وأن الحقوق المنصوص عليها في الدستور لا ينبغي أن تبقى معطلة عن التطبيق. هذا فضلا عن دعوة قيادة البلاد لإزالة كافة أشكال التمييز سواء العرقي أو الطائفي أو الأسري أو على أساس طبقي، وضرورة مراعاة المسئوليات الملقاة على عاتقهم، حيث إنهم ليسوا فاسدين ولديهم الخبرة الكافية. إلا أنه قد تم بالفعل الاختلاس من ثروات البلاد، بالإضافة إلى ضرورة إجراء التنقيحات المتوازنة في الدستور لضمان أن الشعب هو صاحب السلطة بوصاية الملك.

٢٩٢- وعلى الرغم من أن هذا التجمع لم يكن مصرحاً به، إلا انه لم تسجل ثمة محاولات من قبل الشرطة أو أجهزة الأمن الحكومية لتفريق هذا الحشد الذي تجمع في مسجد الفاتح. وفي وقت لاحق فقد تم الإبلاغ عن تجمعات صغيرة داعمة للملك والحكومة في منطقة الشيخ عيسى بن سلمان وطريق الملك فيصل ولم تتوافر ثمة معلومات عن أي محاولات لمواجهة أو تفريق تلك المظاهرات غير المصرح بها.

٢٩٣- وفي وقت من هذه الليلة أعلنت حلبة البحرين الدولية أن سباق الجائزة الكبرى (Bahrain Formula 1 Grand Prix race) والذي كان مقررا عقده في الثالث عشر من مارس لن يعقد بسبب الاضطرابات التي تشهدها البحرين.

٢٩٤- وقد استقبل صاحب السمو ولي العهد بعضاً من ممثلي المجتمع المدني والذين عرضوا خدماتهم في محاولة تهدئة الأوضاع، وكان ذلك الاجتماع بهدف تهيئة الأوضاع للحوار الوطني المرتقب.

الثلاثاء، الموافق الثاني والعشرون من فبراير ٢٠١١:

٢٩٥- وكان أهم حدث في اليوم تنظيم تظاهرة حاشدة أطلق عليها اسم "*مسيرة الشهداء*" تكريماً للضحايا الذين فقدوا حياتهم في الأيام السابقة. حيث بدأ الأشخاص في التجمع لهذه المظاهرة في الساعة السابعة وأربعين دقيقة صباحاً، للانضمام لموكب جنازة السيد/ عبد الرضا محمد حسن الذي سبق وأن أصيب يوم الجمعة الموافق الثامن عشر من فبراير وأعلنت وفاته في اليوم السابق، ووفقا لما أشارت به التقارير فإن عدد الأشخاص المشاركين في الجنازة قد تجاوز التسعة ألاف شخص، انقسموا لمجموعتين الأولى بالقرب من دوار ١٣ بمنطقة مدينة حمد والثانية بالقرب من مسجد أم البنين بالمالكية.

٢٩٦- واستمرت أعداد المشاركين في مسيرة الشهيد في التزايد حتى وصلت لحوالي مائة ألف شخص وفقا لبعض التقديرات وقد سارت المسيرة في شارع خليفة بن سلمان في الاتجاه لدوار مجلس التعاون الخليجي، وردد المتظاهرون خلالها شعار "*الشعب يريد إسقاط النظام*"، مؤكدة بذلك التزامها بتحقيق الأهداف التي ضحى من أجلها الشهداء بحياتهم. وكان من بين المطالب الأخرى التي تم الإعراب عنها خلال تلك المظاهرة هي استقالة رئيس الوزراء، وإعادة صياغة الدستور، وإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية، وملاحقة المتورطين في قتل المتظاهرين، كما رددت شعارات أخرى مثل رفض الطائفية والتأكيد على الوحدة الوطنية والتأكيد على ولائهم للبحرين.

٢٩٧- ويقدر أن عدد المتظاهرين خلال ذلك اليوم في دوار مجلس التعاون الخليجي قد بلغ أعلى مستوى له خاصة بعد دخول مسيرة الشهداء للمنطقة، حيث أشارت التقديرات أن عدد الأفراد الموجودين في ذلك الوقت قد تجاوز المائة وخمسين ألف متظاهر.

٢٩٨- وخلال اليوم انضم للمظاهرات بدوار مجلس التعاون الخليجي عدد قليل من أفراد الشرطة وموظفي الخدمات الحكومية الأخرى، ومنها إدارة مكافحة الحرائق وكانوا جميعهم بالزي الرسمي، وقد ألقى بعض منهم خطباً قصيرة في الدوار للتعبير عن دعمهم للمطالب التي أثارها المتظاهرون.

٢٩٩- وخلال اليوم عقد سمو ولي العهد بعض المباحثات السياسية حول الوضع الراهن في البحرين، وكان من بينها مقابلة مع وفد من الشخصيات الكويتية، اعتبروا وسطاء بين الحكومة والمعارضة، وذلك بسبب خبرتهم في التعامل مع المعارضة الشيعية في الكويت، كما التقى صاحب السمو الملكي ولي العهد أيضا عدداً من الوزراء وأعضاء البرلمان في محاولة لإعادة مد جسور الثقة بين الحكومة والمعارضة، حيث أوصى ولي العهد لجلالة الملك بضرورة صدور عفو لمجموعة من

القادة السياسيين البارزين المتهمين بمحاولة قلب نظام الحكم في عام ٢٠١٠، وأن يتم استبدال عدد من الوزراء من اللذين تعرضوا لانتقادات من جانب المعارضة.

٣٠٠- وخلال المناقشات اللاحقة طُلب من الوفاق الرد بالمثل على تلك اللفتات من النوايا الحسنة التي قدمتها الحكومة للمعارضة، إلا أن قيادة الوفاق قد رفضت تقديم أية تنازلات سياسية من منطلق عدم قدرتها على السيطرة على الشارع.

٣٠١- وفي وقت لاحق من هذه الليلة، أعلن جلالة الملك عن إصدار عفو ملكي عن عدد ثلاثمائة وثمانية أشخاص ممن سبق وأن أدينوا بارتكاب جرائم مختلفة تتعلق بأمن الدولة، وكان من بين الشخصيات المعارضة البارزة اللذين شملهم قرار العفو الأمين العام لحركة الحق من أجل الحرية والديمقراطية السيد/ حسن مشيمع الذي كان يعيش في لندن، وسمح له العفو الملكي بالعودة للبحرين، وكان من بين من شملهم العفو من المفرج عنهم: الدكتور/ عبد الجليل السنكيس، والشيخ/ محمد حبيب الصفاف والمعروف باسم المقداد.

الأربعاء، الموافق الثالث والعشرون من فبراير ٢٠١١:

٣٠٢- وكما كان الحال في الأيام السابقة فقد استمرت المظاهرات والاحتجاجات في دوار مجلس التعاون الخليجي، وقد نظمت العديد من المسيرات والاحتجاجات في مختلف أنحاء المنامة المجاورة لدوار مجلس التعاون الخليجي والقرى المجاورة، إلا أن التطور الأكثر أهمية أن عدداً من شخصيات المعارضة السياسية التي شملها العفو الملكي قد انضمت للمظاهرات، بل وألقت العديد من الخطابات لاستعراض مواقفها وأرائها فيما يتعلق بالحالة في البحرين.

٣٠٣- وفي الوقت ذاته، نظمت مظاهرة حاشدة أمام مقر التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية للمطالبة بالإفراج عن باقي الأشخاص المعتقلين من غير المدرج أسمائهم بمرسوم العفو الملكي. وكان من بين المتظاهرين الشيخ محمد حبيب الصفاف، حيث رفعت شعارات مثل "*الشعب يريد إسقاط النظام*"، و"*تسقط الحكومة*"، و"*يسقط حمد*"، كما أعربت الشعارات عن رفضها لدعوات الحوار مع الحكومة قبل إسقاطها. ووضع العديد من المتظاهرين لافتات للمطالبة بوضع حد للإفلات من العقاب والدعوة لمحاسبة المسئولين عن قتل المتظاهرين وكذلك محاكمة المتورطين من رجال الأمن في الادعاءات الخاصة بعمليات التعذيب التي جرت خلال الاضطرابات الأهلية في منتصف التسعينات، ثم اتجه المتظاهرون على شكل مسيرة إلى دوار مجلس التعاون الخليجي.

٣٠٤- وفي بعض المناطق الأخرى بالمنامة، تم تسجيل عدد أصغر من التظاهرات والتجمعات في الاتجاه لدوار مجلس التعاون الخليجي. فعلى سبيل المثال، تجمع في الساعة العاشرة وعشرين دقيقة صباحاً مجموعة من الأشخاص معظمهم من الطلبة بشارع ٢٨ بمنطقة السنابس، تحركوا على هيئة مسيرة للدوار. وفي وقت لاحق في حوالي الساعة الثالثة مساءً، تجمع أكثر من ألفي شخص في المنطقة المجاورة لمسجد الجمال في منطقة البلد القديم وتحركوا على شكل مسيرة باتجاه دوار مجلس التعاون الخليجي.

٣٠٥- ونظراً للزيادة في أعداد المتظاهرين في الدوار فقد قام العديد من الشخصيات البارزة من المعارضة بإلقاء الخطب التي تعرض وجهات نظرهم حول الوضع في البلاد، فعلى سبيل المثال قام السيد/ عبد الوهاب حسين بإلقاء خطاب حدد فيه مطلبين رئيسيين: أولهما إسقاط النظام، وثانيهما إقامة نظام ملكي دستوري. كما أكد على أن إسقاط النظام هو هدف قابل للتحقيق إلا أن إقامة نظام ملكي دستوري سيبقى مستحيلاً دون إسقاط النظام القائم أولاً. كما قرر أيضاً أن الجمعيات السياسية إذا دخلت في حوار مع الحكومة ستقوض بذلك من *"الزخم الثوري"* وهو ما يسمح للحكومة بفرض إرادتها على الشعب باستخدام أدواتها مثل الجيش والحرس الوطني والشرطة. هذا فضلا عن تحذيره من القوى السياسية الموالية للحكومة التي ستعمل على تخفيف مطالب المعارضة إذا ما عقد الحوار. وقد اختتم كلمته بالدعوة للوحدة الوطنية ونبذ الطائفية. وقام بعض من الشخصيات الأخرى بإلقاء بعض الخطب خلال النهار بالدوار ومن بينهم الدكتور عبد الجليل السنكيس، والسيد/ سامي سيادي من حركة الوعد، والسيد/عبد الله صالح رئيس جمعية العمل الإسلامي، والسيد/ محمد حبيب الصفاف.

الخميس، الموافق الرابع والعشرون من فبراير ٢٠١١:

٣٠٦- استمرت المظاهرات في دوار مجلس التعاون الخليجي وغيرها من المناطق المجاورة على مدار اليوم، وكان أبرز الاحتجاجات في هذا اليوم ما تم تسجيله في الساعة التاسعة صباحاً، عندما تجمع حوالي مائة وخمسون إلى مائتي شخص أمام مبنى وزارة البلدية، ثم اتجهوا عقب ذلك للدوار. وفي وقت لاحق في ذات اليوم، تجمعت حوالي مائة وخمسون امرأة في مسيرة نسائية في دوار الدانة على شارع ٢٨ باتجاه مجلس التعاون الخليجي. وفي الساعة الثامنة وستة عشر دقيقة مساءً، تجمع حوالي مائة شخص من موظفي بريد العاصمة على مقربة من مجمع اللؤلؤ وتحركوا على هيئة مسيرة باتجاه دوار مجلس التعاون الخليجي.

٣٠٧- أما في مجمع السلمانية الطبي، فقد استمر الأشخاص في التجمع في منطقة انتظار السيارات المجاورة لقسم الحوادث والطوارئ، وفي الثالثة والنصف تحركت مسيرة شملت بعض العاملين بالطاقم الطبي وغيرهم من الأفراد من مجمع السلمانية الطبي متجهين نحو دوار مجلس التعاون الخليجي.

٣٠٨- وفي محاولة لدعم المناقشات الجارية بين الحكومة والجمعيات السياسية المعارضة فقد حاول مكتب مجلس النواب تشجيع وحث أعضاء الوفاق في البرلمان لسحب استقالاتهم من الجمعية الوطنية.

٣٠٩- كما أعلنت جمعية معلمي البحرين تعليق الإضراب في المدارس البحرينية، السابق الإعلان عنه.

٣١٠- وأعلن الديوان الملكي أن اليوم التالي الموافق الخامس والعشرين من فبراير هو يوم حداد على اللذين فقدوا حياتهم خلال أحداث البحرين في الأسابيع السابقة.

٣١١- وقد ألقى الأمين العام للوفاق الشيخ/ علي سلمان كلمة في دوار مجلس التعاون الخليجي في تلك الليلة أشار فيها للنقاط التالية:

(أ) عندما ننتخب حكومتنا سوف نحترم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والدول المجاورة الأخرى وسوف نقوم بدعم كل التزامات البحرين بموجب المعاهدات الدولية.

(ب) كما أننا مستعدون للبقاء لمدة أسبوع أو شهر أو شهرين أو حتى ثلاثة أشهر حتى يتم منحنا الحق في اختيار حكومتنا.

(ج) ونحن نرفض الطائفية ونؤكد على إتحاد الشيعة والسنة في المطالب ويجب أن نسمو على المطالب الشخصية، وسوف سنظل في احتجاجاتنا السلمية لأننا تعلمنا من يسوع المسيح أن الحب يهزم الكراهية وسوف نستمر حتى يتم منحنا الحق في انتخاب وعزل حكومتنا.

الجمعة، الموافق الخامس والعشرين من فبراير ٢٠١١:

٣١٢- يوم الحداد الوطني الذي أعلنته الحكومة في ذكرى اللذين توفوا خلال المواجهات في الأيام السابقة.

٣١٣- وكما هو الحال في أيام الجمعة، زادت أعداد الاحتجاجات التي نظمت خلال هذا اليوم نسبيا عن الأيام السابقة، هذا فضلا أن الاحتجاجات كانت على نطاق أوسع في مناطق المنامة المختلفة والقرى المحيطة بها. وعلى الرغم من أن العادة قد جرت على اندلا ع مظاهرات الجمعة بعد صلاة الجمعة، إلا أنه قد تم تسجيل تجمع للناس خارج قسم الطوارئ والحوادث بمجمع السلمانية الطبي في الساعة السابعة صباحاً.

٣١٤- وخلال خطبة الجمعة التي ألقاها الشيخ/ على سلمان الأمين العام للوفاق، أثنى الشيخ فيها على شعب البحرين لالتزامه بالطابع السلمي في الاحتجاجات وتجنب المواجهات مع قوات الأمن، وشجع على ضرورة استمرار الطابع السلمي وهو الأمر الذي من شأنه أن يقرب من تحقيق تطلعات الشعب في الديمقراطية والمجتمع المدني الذي تكون فيه السلطة للشعب.

٣١٥- وعقب صلاة الجمعة خرجت أعدادا كبيرة من المتظاهرين من المساجد وتشكلت في مسيرات في اتجاه دوار مجلس التعاون الخليجي، وكان أكبر هذه المظاهرات تلك التي خرجت في طريق الملك فيصل في اتجاه الدوار، رفع المتظاهرون خلالها عدداً من الشعارات بمطالبات مختلفة، بما فيها الهتاف السائد "*الشعب يريد إسقاط النظام*" وكذلك "*ارحل.. ارحل*" والذي عادة ما يكون موجها إما للنظام أو للملك، إلا أنه قد ظهر شعارا أكثر راديكالية خلال هذه التظاهرة وهو "*الشعب يريد إسقاط الملك*". كما أعرب بعض المشاركين عن وجهات نظرهم بشأن المناقشات السياسية الجارية بين الحكومة وجمعيات المعارضة السياسية من خلال رفع لافتات رافضة لأي شكل من أشكال الحوار. وندد بعض المتظاهرين بالتلفزيون البحريني الرسمي لقيامه ببث بعض البرامج التحريضية والتي من شأنها التحريض على الطائفية.

٣١٦- وتم تسجيل عدد من المظاهرات الأخرى في أنحاء المنامة المختلفة وبعض القرى المجاورة. بدأت إحداها حوالي الساعة الثانية مساءً وشارك فيها حوالي ألف ومائتا شخص اتجهوا نحو متاجر الحواج بمنطقة القفول، وقد انضم إلى المسيرة حوالي ألف وخمسمائة متظاهر بمنطقتي الماحوز والساقية. وفي الساعة الرابعة والنصف مساءً شكل عدد من أفراد الشرطة مسيرة اتجهت من طريق الشيخ خليفة بن سلمان إلى دوار مجلس التعاون الخليجي.

٣١٧- وخلال النهار وحتى الليل، توافد المشاركون من مختلف الانتماءات السياسية والمستويات الاجتماعية على دوار مجلس التعاون الخليجي، وألقى عدد من الشخصيات البارزة خطباً حول الوضع في البحرين. ومن بين الشخصيات التي ألقت خطابات الدكتور/ عبد الجليل السنكيس، والسيد/ محمد حبيب الصفاف.

٣١٨- وقد اجتمعت أربعة جمعيات سياسية هي (التجمع الدستوري، الوحدة الإسلامية، ميثاق العمل الوطني، الفكر الحر الوطنية) في مقر جمعية الميثاق الوطني، وقررت هذه الجمعيات تشكيل تحالف وطني أعلن عن دعمه لمبادرة صاحب السمو الملكي ولي العهد للحوار، وقد دعا الائتلاف الوطني الجميع للمشاركة في الحوار وطالب بعدم استبعاد أي جماعة.

٣١٩- وقد تم تسجيل عدد من حوادث العنف المتفرقة في عدة مناطق مختلفة في جميع أنحاء المنامة، ومنها حرق بعض إطارات السيارات و استخدامها في تعطيل المرور بشارع الشيخ حمد. كما قامت مجموعة من الأشخاص المجهولين بتعطيل المرور في شارع الشيخ خليفة بن سلمان في المنامة، بينما قام آخرون بإقامة حاجز في المنطقة أعلى الكوبري الملاصق للمركز التجاري (City Center) بالقرب من دوار مجلس التعاون الخليجي.

٣٢٠- هذا وكانت جمعية معلمي البحرين قد أصدرت بياناً أعربت فيه عن امتنانها للمعلمين الذين شاركوا في ما وصفوه بالضربة "*الأكبر والأكثر جرأة*" في تاريخ البحرين والتي شلت وزارة التربية والتعليم والتي كانت تهدف لدعم المتظاهرين الذين يحتجون على الممارسات الهمجية للسلطات، كما شكرت المعلمين لعودتهم إلى وظائفهم في نهاية الإضراب. وهو الأمر الذي قوض محاولات وزارة التربية والتعليم لاتخاذ إجراءات جنائية ضد هؤلاء المعلمين. كما ندد البيان أيضا بقرار الوزارة بتوظيف معلمين بصفة مؤقتة ليحلوا محل الذين أضربوا، وندد بالتخطيط لتعيين هؤلاء المعلمين بصفة دائمة على الرغم من أنهم غير مؤهلين.

٣٢١- وفي وقت لاحق بعد ظهر ذلك اليوم، تم الإعلان عن تعديل وزاري محدود حيث تم استبدال ثلاثة من الوزراء ممن لم يكن لهم قبولاً لدى المعارضة وهم وزراء الشئون الصحية، والإسكان والكهرباء والمياه، وشئون مجلس الوزراء، سيما وأن الوزير الأخير الشيخ/ أحمد آل خليفة كان قد تعرض لعدد من الانتقادات في السنوات الأخيرة بسبب ما سمي بفضيحة "*تقرير بندر*" في عام ٢٠٠٦.

السبت، الموافق السادس والعشرون من فبراير ٢٠١١:

٣٢٢- شهد ذلك اليوم حدثين مهمين كان أولهما عودة السيد/ حسن مشيمع الأمين العام لحركة الحق في أول عودة من المنفى للشخصيات البارزة من المعارضة، وقد عُقد تجمع كبير في المنطقة المجاورة لمجلس الوزراء.

٣٢٣- بدأت خلال اليوم بعض الاحتجاجات التي سجلت في مناطق مختلفة، بما في ذلك موكب من حوالي خمسين دراجة بخارية، بدأ في منطقة أبو صيبع ثم توجه عقب ذلك لدوار مجلس التعاون الخليجي.

٣٢٤- وفي الساعة الثالثة مساءً، وصل السيد/ حسن المشيمع إلى مطار البحرين الدولي، قادماً من بيروت، حيث كان في استقباله أفراد أسرته وبعض الصحفيين ومراسلو القنوات الإخبارية. وقد أفادتالتقارير بأن السيد/ حسن المشيمع كان قد وصل لبيروت قادماً من لندن لتقديم التعازي لأسرة أحد أصدقائه الذي وافته المنية. إلا أن بعض التقارير الحكومية قد أفادت أن الغرض من هذه الزيارة كان هو التشاور مع قيادة حزب الله في لبنان حول الوضع في البحرين.

٣٢٥- ووصلت مظاهرة كبيرة لمجلس الوزراء قادمة من دوار مجلس التعاون الخليجي من خلال طريق الملك فيصل، وكان من بين قادة تلك المظاهرة السيد/ محمد حبيب الصفاف، كما انضم إليهم بعض من رجال الدين الشيعة وغيرهم من الشخصيات السياسية المعارضة، حيث واصلوا الاحتجاج على طريق الملك فيصل حتى وصلوا لباب البحرين.

٣٢٦- وبالمقارنة بالمظاهرات السابقة وخاصة التي كانت تنظم قبل إخلاء دوار مجلس التعاون الخليجي في السابع عشر من فبراير، تنوعت المظاهرات من حيث المطالب. فلم يعد المتظاهرون يركزون على المطالب المعتدلة نسبياً مثل إعادة كتابة الدستور أو إعطاء الصلاحيات لمجلس النواب أو لتحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية. ولكن، تم استبدال ذلك بهتافات من قبيل "*الشعب يريد إسقاط النظام*" وهي من أكثر الهتافات انتشاراً في البلدان العربية الأخرى التي شهدت احتجاجات واسعة مثل تونس ومصر وسوريا. فضلاً عن قيام عدد من المتظاهرين بترديد هتافات موجهة لجلالة الملك مثل "*ليسقط حمد*" أو "*ارحل.. ارحل*" في إشارة للملك. كما رفض العديد من المتظاهرين أمام مجلس الوزراء التعديل الوزاري المحدود الذي تم الإعلان عنه في اليوم السابق، حيث اعتبره المتظاهرون غير كاف، ووصفوه بأنه بهدف تهدئة الغضب العام. وقد طالب المتظاهرون علناً باستقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بأكمله، وهددوا بمزيد من التصعيد بالزحف نحو مناطق أخرى بالعاصمة. كما رفع المتظاهرون صورا أخرى للشهداء الذين لقوا حتفهم خلال الاشتباكات مع قوات الأمن، وأعربوا عن عزمهم على تحقيق الأهداف التي ضحى الشهداء من أجلها. وتجدر الإشارة إلى قيام عدد قليل من المتظاهرين برفع صور للسيد/ حسن المشيمع الذي كان معروفا أنه سيصل في ذلك اليوم إلى البحرين.

٣٢٧- وظل عدد من المتظاهرين يحمل الزهور، وهو المشهد الذي تكرر في الأسابيع التالية كرمز للسلمية.

٣٢٨- وبعد ظهر ذلك اليوم، عاد المتظاهرون إلى دوار مجلس التعاون الخليجي، حيث قام بعض الزعماء السياسيين من مختلف الانتماءات السياسية بإلقاء الخطب وكان من بين أولئك الشيخ/ على سلمان، والشيخ/ حسن الديهي، والسيد/ محمد حبيب الصفاف، بالإضافة لآخرين كانوا حاضرين مثل الدكتور/ عبد الجليل السنكيس، والسيد/ حسين الاكرف، والشيخ/ سعيد النوري.

٣٢٩- وفي تلك الأثناء كانت الحكومة والوفاق يبحثان طرق الحوار الوطني والخطوات اللازمة للبدء فيه، فقد عقد السيد/ زايد الزياني لقاءً مع الشيخ/ على سلمان عرض خلالها الأخير إطار الحوار متمثلاً في النقاط التالية:

أ. وجود نظام ديمقراطي يضمن عدم قمع أي طائفة.

ب. حكومة منتخبة لها صلاحيات، تعكس مبدأ أن الشعب مصدر السلطات.

ت. برلمان منتخب يتمتع بسلطات تشريعية كاملة.

ووفقا لما أفاد به مستشارو صاحب السمو الملكي ولي العهد، أن الشيخ على سلمان أجاب عند سؤاله عن استعداده للتنازل مقابل تنازلات حكومية بأنه : "من الواضح أن الوفاق يشكل أكثر من ٩٠٪ من المتواجدين بالدوار وأنه من الممكن تغيير الشعارات المرفوعة من [*يسقط النظام*] إلى [*إصلاح النظام*]"، حيث جاء ذلك بمثابة مفاجأة لفريق ولي العهد، لأن الوفاق كان قد ادعى في وقت سابق من خلال المناقشات أنهم قد فقدوا السيطرة على الشارع .

٣٣٠- وخلال تلك المناقشات فقد عبر الوفاق عن استيائهم من التغطية الإعلامية المنحازة من التلفزيون الرسمي البحريني وهو ما وافق عليه السيد/ الزياني إلا أنه أبدى ملاحظته بأن القنوات الأخرى مثل المنار، العالم، **Press TV**، تنحاز هي الأخرى للجانب الأخر، وهو ما رد عليه الشيخ سلمان بأن الوفاق قد لجأ لتلك القنوات بسبب عدم السماح بالوصول إلى تلفزيون البحرين.

٣٣١- وفي الساعة العاشرة مساء، وصل السيد/ حسن المشيمع إلى دوار مجلس التعاون الخليجي حيث تم الترحيب به بحماس من جانب المتظاهرين، وقد ألقى كلمة مقتضبة نوه فيها إلى استخدام تقنيات العصيان المدني السلمي، كما شجع المتظاهرين على ضرورة الاستفادة من التجربة المصرية عن كيفية تصعيد مظاهراتهم لزيادة الضغط على الحكومة، وركز السيد/ المشيمع على أنه يجب

على المتظاهرين الاستفادة من قيام وسائل الإعلام الدولية بتسليط الضوء على البحرين، كما هنأهم على مثابرتهم من أجل قضية الحرية التي نالت احترام الرأي العام الدولي، كما شجع من خلال كلمته على اتخاذ العديد من الخطوات التصعيدية طالما أنها ظلت ذات طابع سلمي. وقد أختتم السيد مشيمع بيانه بالتأكيد مجدداً على أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية ونبذ الدعوة للفتنة الأهلية لأن شعب البحرين كله في خندق واحد ضد نظام قمعي.

الأحد، الموافق السابع والعشرون من فبراير ٢٠١١:

٣٣٢- استمرت المظاهرات من مختلف الأحجام على مدار ذلك اليوم، وكان من أبرز التطورات مشاركة عدد كبير من طلاب المدارس في المظاهرات والاحتجاجات من خلال قافلة من الشاحنات على أحد الطرق السريعة الرئيسية في المنامة.

٣٣٣- وفي الصباح الباكر، تم تسجيل أعداد كبيرة من الطلاب نظموا عددًا من المسيرات في محيط مدارسهم .ووفقاً لبعض التقديرات، فإن حوالي عشرة طلبة تظاهروا في طريق الحكومة، كما تجمع حوالي أربعون طالباً آخرين في شارع ٢٨ بمنطقة السنابس. وفي ذات الوقت تجمع حوالي مائة طالب من مدرسة النعيم الثانوية بحي السلمانية، وعند الظهر تم تسجيل تنظيم مظاهرة من مائة وخمسين طالباً من مدرسة سار فتاة العليا في فناء المدرسة.

٣٣٤- وفي حوالي الساعة الرابعة عصراً، تحركت مظاهرة كبيرة بها أكثر من ألفي شخص من دوار مجلس التعاون الخليجي نحو طريق الملك فيصل، وتواجد بها عدداً من الشخصيات السياسية. ومثلها مثل المظاهرات في اليوم السابق كان المطلب السائد خلال المظاهرة هو الدعوة لإسقاط النظام، ومن بين تلك اللافتات ما دون عليها "*الصدمة! الجيش يقتل المواطنين*" وأخرى دون عليها "*ساحة الشهداء هي رمز الشجاعة والكبرياء*" وطالب الأفراد المشاركين في التظاهرة بالإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، وباستقالة رئيس الوزراء، و برفض الدعوة للحوار السياسي، والدعوة لاستمرار التصعيد حتى إسقاط النظام.

٣٣٥- وبعد الظهر، تجمع عدد كبير من الشاحنات من مختلف الأحجام في منطقة سلماباد حيث توجهت على هيئة قافلة نحو دوار مجلس التعاون الخليجي والمناطق المحيطة بها. وقبل الساعة الخامسة مساءً، كانت القافلة قد وصلت للمنطقة الدبلوماسية ومرت على المكاتب التابعة لمجلس الوزراء مروراً بطريق خليفة بن سلمان، وقد أشارت التقديرات أن عدد الشاحنات المشاركة في هذه التظاهرة قد تجاوز المائة شاحنة.

٣٣٦- وفي مجمع السلمانية الطبي، تجمع حوالي مائة شخص كان من بينهم أعضاء الطاقم الطبي بالسلمانية وتحركوا في الاتجاه لدوار مجلس التعاون الخليجي.

٣٣٧- كما تقدم ثمانية عشر من أعضاء مجلس النواب باستقالتهم النهائية إلي السيد/ أحمد خليفة الدهراني رئيس المجلس.

٣٣٨- وفي الوقت ذاته، وبعد المناقشات التي جرت بين السيد/ زايد الزياني والشيخ/ على سلمان وما تم الاتفاق عليه من إجراء تغطيات غير منحازة للأحداث الجارية عبر التلفزيون البحريني، فقد وافق الشيخ/ فواز بن محمد آل خليفة على إذاعة برنامج تليفزيوني على الهواء لاستضافة ممثلي الوفاق، إلا أن الوفاق عادت ورفضت هذا العرض. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم تمت دعوة أربعين من الجمعيات السياسية وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات الاجتماعية لحضور الحوار الوطني، حيث تم إرسال خطابات رسمية إلى المنظمات، في حين تمت دعوة الأفراد من خلال الهاتف، وقد ردت جميع الأطراف خلال الأيام الخمسة اللاحقة للدعوة بالقبول، بينما وصل رد ستة من الجمعيات السياسية ومن بينها الوفاق في الثالث من مارس (انظر أدناه)

٣٣٩- وجدير بالذكر أنه لم يتم دعوة الجمعيات السياسية غير المسجلة مثل حركتي الحق والوفاء.

٣٤٠- وخلال ذلك اليوم عقد سمو ولي العهد عدداً من الاجتماعات التشاورية مع مجموعات من البحرينيين البارزين ورجال الأعمال وقادة المجتمع المدني. وقد دعا خلال تلك الاجتماعات إلى إجراء إصلاحات لسياسات التشغيل والعمالة، بحيث لا تكون مبنية على الوساطة. كما ناقش الخطوات التي من شأنها أن تجعل من النظام السياسي أكثر عدلاً. و عرضت طلبات عن تشكيل لجنة لتعديل الدستور. وعقد صاحب السمو الملكي ولي العهد لقاء مع ممثلي جمعية عجم الشيعة أكدوا خلاله ولائهم للملكية وضرورة أن يكون لهم تمثيلاً بالمجالس النيابية المقبلة.

٣٤١- وفي وقت لاحق من مساء ذلك اليوم، عقد عدد من زعماء الوفاق اجتماعات مع صاحب السمو الملكي ولي العهد تم خلاله تشجيع الوفاق للانضمام إلى الحوار الوطني.

الاثنين، الموافق الثامن والعشرون من فبراير ٢٠١١:

٣٤٢- استمرار لمظاهرات اليوم السابق، شارك المئات من الطلبة في عدد من الاحتجاجات في أجزاء مختلفة بالبحرين وتم تنظيم قافلة من المركبات الثقيلة كجزء من الاحتجاجات المستمرة.

٣٤٣- وبين السابعة والنصف والثامنة والنصف صباحاً، غادر حوالي أربعمائة طالب وطالبة مدارسهم في المناطق المختلفة وساروا في الشوارع الرئيسية في تلك المناطق، ومن بين تلك المدارس مدرسة أحمد العمران الثانوية التجارية بنين، ومدرسة جاد حفص الثانوية الصناعية بنين، ومدرسة الجابرية الثانوية الصناعية بنين. وفي وقت لاحق من اليوم وفي حوالي العاشرة وعشرين دقيقة صباحاً انضم حوالي أربعمائة طالب من جامعة البحرين لطلبة مدرسة عبد الله بن عيسى في مظاهرة على مقربة من وزارة التربية والتعليم. وقد انضم لهذا الاحتجاج عدد أكبر من الأفراد بمن فيهم المعلمون والآباء، طالبوا جميعاً برحيل وزير التربية والتعليم بسبب ما اعتبروه ضعفاً في نوعية التعليم في البحرين. كما احتج العديد من المعلمين على توظيف المعلمين بعقود مؤقتة خلال الإضراب الذي دعت إليه جمعية المعلمين البحرينية. وبالإضافة إلى تلك المطالب التي تتعلق بالقطاع التعليمي تحديداً، أثار العديد من المتظاهرين شعارات مماثلة لتلك الموجودة في المناطق الأخرى من البحرين، مثل إسقاط النظام، وإدانة استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين. وفي وقت لاحق من تلك الليلة نظمت مظاهرة أخرى شارك فيها أكثر من مائة طالب وطالبة من طلبة المدارس في دوار مجلس التعاون الخليجي.

٣٤٤- وكان من أهم تطورات هذا اليوم، التظاهر أمام مقر المجلس الوطني البحريني، حيث بدأ المتظاهرون في الساعة التاسعة صباحاً في استخدام بعض الحافلات والشاحنات الكبيرة في نقل المتظاهرين من دوار مجلس التعاون الخليجي نحو مقر المجلس الوطني بحي القضيبية، حيث تم جمع ما يقرب من حوالي ألف شخص قبل الساعة التاسعة والنصف صباحاً، رددوا خلالها عدداً من الشعارات والمطالب السابق المطالبة بها بالمظاهرات السابقة مثل الدعوة إلى إسقاط النظام ورفض الحوار قبل أي إصلاحات سياسية. كما اتهم المتظاهرون خلال تلك المظاهرة جلالة الملك بانتهاك حقوق الإنسان الأساسية وقتل المتظاهرين الأبرياء، وفي وقت لاحق شكل المتظاهرون سلسلة بشرية حول المجلس التشريعي.

٣٤٥- وفي الساعة العاشرة صباحاً، تم تسجيل قافلة من الحافلات في الاتجاه نحو طريق الشيخ خليفة بن سلمان والتي توقفت في المنطقة المجاورة في مطعم برجر لاند ثم واصلت التقدم للمنامة، وتكونت تلك القافلة المتباطئة من حوالي مائتي حافلة.

٣٤٦- كما شهد ذلك اليوم أيضا تنظيم مظاهرة من قبل مجموعة من الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي، وكانت تلك الاحتجاجات قد بدأت في طريق الملك فيصل ثم توجهت عقب ذلك لدوار مجلس التعاون الخليجي، حيث أعرب المشاركين فيها عن دعمهم للمتظاهرين في دوار مجلس التعاون الخليجي ورفضهم لمحاولات الحكومة لتغطية ومراقبة الأحداث في البحرين، كما

ندد المشاركون بكل أشكال التحرش واعتقال الصحفيين.وانتقد بعض الصحفيين أداء التلفزيون البحريني حيث اعتبروه منحازا ويعمل بشكل غير مهني.

٣٤٧- وقام رئيس مجلس النواب السيد/ خليفة الداهراني بدعوة أعضاء المجلس من الوفاق لمناقشة مسألة استقالاتهم إلا أن الوفاق رفضت الدعوة.

٣٤٨- وفي وقت لاحق من ذاك اليوم قام أحد قيادي جمعية الوفاق بإطلاع السيد/ زايد الزياني على المناقشات التي تمت بين قيادات الوفاق، حيث كان الاجتماع الأول والذي ضم الشيخ/ علي سلمان الأمين العام للوفاق والذي تقرر فيه المطالبة بالتالي: (١) أن يتم إعادة كتابة الدستور من قبل لجنة منتخبة، (٢) أن يبنى التوظيف على أساس الكفاءة وليس المعرفة الشخصية، (٣) ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة نظام سياسي أكثر عدالة، (٤) ألا تكون هناك علاقة بين الدين والسياسة. أما الاجتماع الثاني والذي حضره كبار علماء الدين وقادة الوفاق والذي أظهر ارتفاع سقف المطالب لارتفاع توقعات الشباب، فتضمن التأكيد على ضرورة صياغة دستور جديد وليس مجرد تعديل دستور ٢٠٠٢.

٣٤٩- وفي تلك الليلة في حوالي الثامنة والنصف مساءً، عقدت جمعية الأطباء البحرينية اجتماعاً ضم ممثلي جمعية الوعد السياسية، اقترحت من خلاله الدعوة لحملة العصيان المدني على الصعيد الوطني.

الثلاثاء، الموافق الأول من مارس ٢٠١١:

٣٥٠- تم تسجيل العديد من المظاهرات الطلابية في هذا اليوم، حيث ترك العديد من طلاب المداس في مختلف أنحاء البحرين مدارسهم وقاموا بتنظيم عددا من المسيرات والاحتجاجات، حيث توجه العديد منهم لدوار مجلس التعاون الخليجي، وكان التطور الرئيسي الأخر في ذلك اليوم هو امتداد الاحتجاجات من الدوار للمرفأ المالي القريب منه.

٣٥١- وفي الساعة السابعة صباحاً وحتى بعد الظهر، غادر العديد من الطلبة في مختلف الأحياء مدارسهم ونظموا عدداً من المسيرات إلى دوار مجلس التعاون الخليجي، وقبل الساعة الثامنة صباحاً كان ما لا يقل عن حوالي ألف طالب قد انضموا إلى التظاهرات في مناطق مدينة عيسى، ومدينة حمد، والنعيم، وبوغزال، وقبيلة حبشي، والمنامة. وفي الوقت ذاته قامت مجموعة مكونة من أكثر من ثمانمائة طالب بالاتجاه لوزارة التربية والتعليم حيث نظموا اعتصاماً عند بوابة الوزارة.

٣٥٢- وتم ترديد عدد من المطالب التي سبق وأن أبديت في المظاهرات الطلابية في الأيام السابقة، فقد دعا العديد من المتظاهرين لإسقاط وزير التربية والتعليم، في حين حمل آخرون شعارات

سياسية من بينها الدعوة لإسقاط النظام والمطالبة باستقالة رئيس الوزراء. وقد رفض كثير من المتظاهرين الطائفية والتأكيد على الالتزام بالوحدة الوحدة الوطنية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المظاهرات التي كانت تتألف من طلبة وطالبات معظمهم مقيدون في المدارس الثانوية الفنية.

٣٥٣- وفي الساعة الثانية مساءً، بدأت في منطقة القفول المسيرة التي سبق وأن دعا لها سبعة من الجمعيات السياسية المعارضة الرئيسية وهي جمعيات: الوفاق الوطني الإسلامية، والعمل الوطني الديمقراطي (الوعد)، والعمل الإسلامي، والتجمع الوطني الديمقراطي، والتجمع القومي الديمقراطي، والإخاء الوطني، والمنبر الديمقراطي التقدمي. وتوجهت المسيرة صوب دوار مجلس التعاون الخليجي واستمرت في النمو حتى تجاوز عدد المشاركين فيها الاثنى عشر ألف شخص، وقد انضم للمسيرة مجموعة من ذوي الاحتياجات الخاصة واللذين أعربوا عن تأييدهم للمتظاهرين في دوار مجلس التعاون الخليجي. وكانت المطالب التي تم الإعلان عنها خلال هذه المظاهرة مماثلة لتلك السابق طلبها في احتجاجات الأيام السابقة، حيث طالب الناس بإسقاط النظام ورفض أي حوار سياسي مع الحكومة قبل إسقاط النظام، وإدانة القوة ضد المتظاهرين، والإفراج عن المعتقلين السياسيين بما فيهم السيد/ محمد بوفلسا. وكما هو الحال في المظاهرات السابقة، فقد ندد العديد من المشاركين بالتغطية المنحازة للأحداث من خلال التلفزيون البحريني الموالي للحكومة. وعقب المظاهرة أصدرت الجمعيات السياسية بياناً مشتركاً أعربوا فيه عن امتنانهم للمشاركين وأعلنوا عقدهم لتجمع حاشد يوم الجمعة التالية تحت مسمى "*تسقط الحكومة*".

٣٥٤- وفي الساعة السادسة مساءً، شارك السيد/ حسن المشيمع في المظاهرة الجارية في موقف السيارات المجاور لقسم الحوادث والطوارئ بمستشفى السلمانية حيث أقيمت الخيام وقدمت المرطبات للأفراد كما تم إقامة منصة قام السيد/ المشيمع وآخرون منهم السيد/عبد الجليل خليل بإلقاء الخطب من عليها حول الوضع في البحرين.

٣٥٥- وفي حوالي الساعة التاسعة مساءً، توجهت مجموعات من الأفراد من دوار مجلس التعاون الخليجي إلى مرفأ البحرين المالي والذي يضم عددا من الأبنية العالية بها مقر لشركات استشارية دولية والعديد من الشركات العاملة بالقطاع المالي، وتم إقامة الخيام في محيط المرفأ. وفي وقت لاحق من تلك الليلة، انضم عدد من الزعماء السياسيين للمعتصمين في المرفأ المالي، وكان من بينهم الدكتور/ عبد الجليل السنكيس، وبحلول منتصف الليل التقى الشيخ محمد حبيب الصفاف بالمتظاهرين في المرفأ المالي، وأقنعهم بالمغادرة والعودة لدوار مجلس التعاون الخليجي.

٣٥٦- وخلال اليوم كانت جمعية الوفاق قد أصدرت ورقة بعنوان: "*رؤية للأزمة السياسية بالبحرين*" وقد تضمنت تلك الوثيقة النقاط التالية:

(أ) أن الأزمة الجارية هي أزمة سياسية بحتة وليست صراعاً طائفياً، حيث لا توجد علاقة للدين أو العرق أو الطائفة، بل هي صراع بين أولئك الذين يريدون احتكار السلطة وأولئك اللذين يريدون مشاركة الشعب في الحكم واختيار رئيس الوزراء وطبيعة الحكومة وإخضاع الحكومة للمساءلة.

(ب) أن السلطة الحاكمة استخدمت الطائفية لحماية مصالحها السياسية.

(ج) أن جميع المشاكل المرتبطة بالحياة الاقتصادية وحقوق الإنسان ومستويات المعيشة هي فروع من أصل المشكلة الأساسية الأصلية.

(د) أن الوفاق لا تطمح إلى إنشاء دولة دينية وإنما تهدف إلى إقامة دولة مدنية في البحرين حتى تمكن الناس من اختيار حكومتهم.

(هـ) أن تكون خارطة الطريق مستندة على إلغاء دستور عام ٢٠٠٢، وإلغاء النظام الانتخابي وانتخاب جمعية تأسيسية تمثل البلاد بأكملها على إنها دائرة انتخابية واحدة، وأن تتم تلك الانتخابات تحت إشراف لجنة وطنية وبإشراف مراقبين دوليين.

(و) أن تكون المبادئ الأساسية لهذا الحل على النحو التالي:

- أولاً: ألا تصمم الدوائر الانتخابية بأسلوب يضر بمصلحة جهة محددة.

- ثانياً: أن تؤخذ مصالح جميع الأطراف بعين الاعتبار بحيث يبنى نظام دستوري جديد من شأنه أن يلبي تطلعات الشعب البحريني من وجود حكومة منتخبة وبرلمان منتخب وأن يتمتع البرلمان بسلطات تشريعية ورقابية، وألا تشارك السلطة التنفيذية أو من هم غير منتخبين في البرلمان.

- ثالثاً: ألا يسمح للأسرة المالكة كما هو الحال في الوقت الراهن باحتكار شئون الدولة بدون مشاركة الشيعة والسنة، كما يتعين أن يبنى الدستور الجديد على توافق الآراء وهو ما لا يمكن ضمانه إلا باشتراط موافقة الأغلبية بأكثر من ٥٠% على النظام الجديد.

- رابعاً: أن هذا ليس حلاً لليوم وغدا فقط، بل إنه حل طويل الأمد حتى يمكن أن يتحقق استقرار حقيقي يمنع تعرض البلاد لانتكاسة بأزمة جديدة.

- خامساً: كما يجب أن يبنى الحل على مبادئ العدالة والإنصاف والمساواة ومسئولية الحكومة في ضمان وسائل الإعلام الحر وحرية تكوين الجمعيات.

- سادساً: التأكيد على أن الوفاق سيرفض أي حل لا يلبي طموحات السنة كما سيتم رفض أي حل لا يلبي طموحات الشيعة. إن ما تحتاجه البحرين هو أن يعيش الناس في وئام وتسامح واحترام كرامة الإنسان البحريني.

٣٥٧- وأصدرت مصادر أخرى في المعارضة وثيقة أخرى تبين مقترحاتها لإيجاد حل للحالة التي تتكشف في البحرين، بعنوان "خريطة الطريق لدستورية الخروج من الأزمة السياسية" وقد شملت النقاط التالية:

أ. خارطة الطريق هو المخرج من الأزمة الدستورية السياسية في إطار حوار وطني، دون الدخول في الأمور السياسية الأخرى، وهو ما يمثل أرضية مناسبة للحوار.

ب. ضرورة إصدار الملك لإعلان دستوري ينص فه على ما يلي:

- اولاً: إلغاء دستور عام ٢٠٠٢.

- ثانياً: إلغاء قانون الدوائر الانتخابية.

- ثالثاً: تشكيل حكومة انتقالية تتألف من ممثلين من مختلف ألوان الطيف السياسي والتكنوقراط الذين يتمتعون بثقة وقبول الشعب والذين يعرفون بالطهارة من الفساد.

- رابعاً: وجوب انتخاب جمعية تأسيسية في غضون ٤٥ يوماً تمثل الشعب، ويجب أن يتم اختيار أعضاء هذه الجمعية قبل إجراء الانتخابات التي تعتبر البحرين منطقة انتخابية واحدة.

- خامساً: أن تكون الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور معتمدة على أغلبية ٣/٥ وأن يتضمن الدستور المبادئ الآتية:

١. يجب على الملك أن يكون من عائلة آل خليفة، الذي يتولى الحكم بنظام ملكي دستوري ديمقراطي حقيقي.

٢. الحكم من قبل الشعب يمارسه من خلال حكومة منتخبة ديمقراطيا.

٣. حرية انتخاب المجلس التشريعي وإعطاءه السلطات التشريعية والمالية والرقابية.

٤. استقلال القضاء عن جميع السلطات الأخرى.

- سادساً: انتخاب الجمعية التأسيسية وفقاً لقانون الحقوق السياسية والأحكام التي تنظم العملية الانتخابية.

- سابعاً: أن تتولى الجمعية التأسيسية صياغة مشروع الدستور والقوانين الأخرى الضرورية للحياة الدستورية في غضون أربعة أشهر.

- ثامناً: يجب أن تكون نصوص الدستور قابلة للتطبيق بعد الموافقة عليها من قبل الجمعية التأسيسية ويجب إعادة هيكلة فروع الحكومة وفقا للدستور الجديد في غضون تسعة أشهر.

- تاسعاً: خلال الفترة الانتقالية يجب ألا تصدر القوانين أو المراسيم بقوانين إلا إذا كان ذلك ضرورياً على أن تنتخب الجمعية التأسيسية بغالبية الثلثين..

- عاشراً: أن تعقد انتخابات الجمعية التأسيسية وفقا لقانون مباشرة الحقوق السياسية، وعلى نحو لا يمس هذا الإعلان. ويجب أن يشرف على هذه الانتخابات لجنة الانتخابات التي تضم قضاة وثلاثة من الشخصيات العامة ممن ليس لهم انتماء سياسي.ويسمح بالمراقبة المحلية والدولية لهذه الانتخابات.

- حادي عشر: تطبيق مبادئ الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية التي تعد البحرين طرفاً فيها، ويكون له قيمة قانونية تعادل أحكام الدستور الجديد.

- ثاني عشر: يجب أن يكون الحوار من خلال الجمعية التأسيسية، تحت رعاية دولية محايدة تضمن تنفيذ نتائجه.

٣٥٨- وقد أشارت مصادر في المعارضة إلى اقتراح أن يتم وضع الدستور الجديد للاستفتاء الشعبي على أن يعتمد بأغلبية ٦٠ ٪ من الأصوات.

٣٥٩- وفي هذا اليوم توجه صاحب السمو الملكي ولي العهد في زيارة لمدة يومين لعدد من دول مجلس التعاون الخليجي للتشاور مع قادتها حول الوضع الجاري في البحرين، حيث زار ولي العهد كل من الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

الأربعاء، الموافق الثاني من مارس ٢٠١١:

٣٦٠- سجلت أكبر الاحتجاجات الطلابية في العديد من مناطق البحرين خلال هذا اليوم، فقد غادر الآلاف من الطلاب مدارسهم ونظموا المسيرات والمظاهرات، وتوجه الكثير منهم نحو الشوارع الرئيسية في أحيائهم، في حين اتجه آخرون إما إلى دوار مجلس التعاون الخليجي أو لوزارة التربية والتعليم .

٣٦١- وابتداءً من الساعات الأولى من الصباح، بدأ المئات من طلبة المدارس في مختلف أنحاء البحرين الاحتجاجات على مقربة من مدارسهم، حيث شارك الطلاب من كلا الجنسين من المدارس الثانوية والمدارس المتوسطة، هذا فضلا عن أعداد كبيرة من طلبة المداس الفنية، وتحولت معظم هذه الاحتجاجات إلى مسيرات في المناطق القريبة من مدارسهم وتجمعهم في الطرق الرئيسية في تلك الأحياء. كما اتجهت مظاهرات أخرى نحو دوار دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الطرق الرئيسية المؤدية إلى تلك المنطقة في المنامة.

٣٦٢- وتم تسجيل بعض الحوادث المحدودة من العنف من خلال تلك الاحتجاجات الطلابية، فقد وقعت حادثة من هذا القبيل عندما حاول بعض الطلبة في الساعة الثامنة والربع صباحاً الدخول لمدرسة مدينة حمد المتوسطة للبنات بقصد الاعتداء على مديرة المدرسة، كما ذكر بعضا من شهود العيان أن بعضاً من طلبة مدرسة مدينة حمد المتوسطة للبنين كانوا يحملون السكاكين خلال احتجاجاتهم، وفي الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً، وفقاً لما ابلغ به، تعرضت مجموعة من النساء للاعتداء من قبل مجموعة من الطالبات بمدينة حمد.

٣٦٣- كما اتجه بعض المتظاهرين لوزارة التربية والتعليم حيث تكررت الشعارات التي سبق وأن أعرب من خلالها عن بعض المطالب المماثلة لمطالب الأيام السابقة، بما فيها إقالة وزير التربية والتعليم وإنهاء التعاقد مع المعلمين بالعقود المؤقتة، هذا فضلا عن رفع لافتات بإسقاط النظام وإدانة استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين كما هو الحال في المظاهرات الأخرى. وفي

الساعة العاشرة صباحاً، شهد مقر وزارة الإعلام احتجاجاً محدوداً من الطلاب الذين انتقدوا التغطية المنحازة للتليفزيون البحريني للحالة الجارية في البلاد.

٣٦٤- وفي وقت لاحق من مساء ذلك اليوم، قامت سبعة جمعيات سياسية هي الوفاق الوطني الإسلامية، العمل الوطني الديمقراطي (الوعد)، العمل الإسلامي، التجمع الوطني الديمقراطي، التجمع القومي الديمقراطي، الإخاء الوطني، المنبر الديمقراطي التقدمي بإعداد بيان مشترك لمعالجة مسألة مشاركة الطلاب الواسعة في الاحتجاجات، حيث دعا المعلمين والطلاب للاستمرار في النظام التعليمي وتجنب الاضطرابات في جداول الدراسة، وشجع كل من المعلمين وأولياء الأمور لتجنب إقحام المدارس في السياسة حيث إنها من المفترض أن تكون تعليمية وينحسر تركيزها على جودة التعليم. كما دعا البيان وزارة التربية والتعليم لإلغاء ما اتخذته من تدابير ضد الطلاب والمعلمين المشاركين في الاحتجاجات وتنفيذ المطالب المشروعة للشعب، ولاسيما توظيف المعلمين المؤقتين حيث كان لتلك التدابير أثر في زيادة المخاوف وحدة التوتر بين موظفي المدارس. كما أكد البيان أيضا على حق الطلاب في التعبير عن أرائهم وحقهم في الانضمام للمظاهرات بعد انتهاء اليوم الدراسي.

٣٦٥- وفي الساعة الواحدة ظهراً، انطلقت مسيرة من دوار مجلس التعاون الخليجي نحو مقر وزارة الداخلية والمعروف باسم "*القلعة*"، واستمرت أعداد المشاركين في الاحتجاجات حتى تجاوزت أعدادهم الاثنا عشرة ألف شخص تقريبا. وكما كان الشائع حتى ذلك الوقت، فقد طالب المتظاهرون بإسقاط النظام حيث كانوا يهتفون "*ارحلوا.. ارحلوا آل خليفة*" للمطالبة برحيل الأسرة المالكة وحملوا شعارات أخرى تدعو لسقوط الملك. كما رفض المتظاهرون الدعوة للحوار السياسي قبل إسقاط النظام وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين. وأعربوا عن سخطهم على التعديل الوزاري المحدود الذي تم يوم الجمعة السابقة حيث اعتبروه أنه غير كافٍ وطالبوا باستقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بأكمله. وندد بعض المشاركين بسياسة توظيف الأجانب في قوة الدفاع والأجهزة الأمنية المحلية. كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال تلك التظاهرة قام أحد المتظاهرين بمحاولة تسلق سور "القلعة" بينما حاول أخر نزع شعار وزارة الداخلية على المدخل إلا أن كلاهما قد تم منعهما من قبل باقي المتظاهرين.

٣٦٦- وفي ذات الوقت، تم تنظيم مظاهرة ثانية بمعرفة ما يسمى "*تجمع الوحدة الوطنية*" بمسجد الفاتح في حي الجفير في حوالي الساعة الرابعة وعشرون دقيقة، أكد خلالها الشيخ /عبد اللطيف المحمود على النقاط التالية:

(أ) أهمية الحوار مع الحكومة وهو ما ينبغي أن يكون بلا شروط مسبقة.

(ب) الأهمية القصوى لأمن وسلامة البحرين.

(ج) شرعية استمرار النظام السياسي القائم وحكم أسرة آل خليفة بقيادة جلالة الملك.

(د) رفض الدعوات لاستقالة الحكومة مما يؤدي إلى تدمير البحرين.

(هـ) ضرورة خضوع المسئولين عن تعطيل الخدمات العامة للمساءلة لاسيما ما قام به المعلمين من الامتناع عن العمل ومنع المدرسين المؤقتين من أداء واجباتهم.

(و) يتعين على جلالة الملك اتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ القوانين التي تنظم المظاهرات بسبب تأثر حياة المواطنين بسبب الاحتجاجات المستمرة.

٣٦٧- وقد كان المزاج السائد في التجمع احتفالياً، حيث حمل معظم الناس أعلام البحرين مع إعادة تأكيد ولائهم للمملكة، كما أعرب المشاركون عن استيائهم من تغطية القنوات الإخبارية الأجنبية للأحداث في البلاد، والتي اعتبروها غير مكتملة ومنحازة، ركزت على الاحتجاجات في دوار مجلس التعاون الخليجي. ووفقاً لتقارير موالية للحكومة، فقد حضر حوالي أربعمائة وخمسون ألف شخص تقريباً، إلا أن تقارير أخرى قد أشارت إلى أن عدد المتظاهرين لم يتجاوز المائة ألف شخص، وكان بعضهم من غير البحرينيين المقيمين وبعض مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

الخميس، الثالث من مارس ٢٠١١:

٣٦٨- واستمرارا لنمط الاحتجاجات في الأيام السابقة فقد نظمت أعدادا كبيرة من الطلاب عددا من المظاهرات في العديد من الأحياء، حيث بدأت الاحتجاجات في الصباح الباكر، ومن الصعب تحديد العدد الدقيق للطلبة المشاركين في هذه المظاهرات الطلابية إلا انه من المؤكد إنها تجاوزت الآلاف من الطلبة في مختلف المناطق ومنها الجربية، خولا، سترة، السنابس، مدينة عيسى، مدينة حمد، جاد حفص، المحرق.

٣٦٩- تم تنظيم عدد من المظاهرات الطلابية في شكل مسيرات في الشوارع والدوارات الرئيسية في الأحياء التي تقع فيها مدارس هؤلاء الطلبة، وقد اتجهت بعض المسيرات لوزارة التربية والتعليم في حين انتقل البعض الأخر إلى دوار مجلس التعاون الخليجي وفي كثير من الحالات اتجهت تلك المظاهرات للمباني الحكومية الهامة مثل مجلس الوزراء.

٣٧٠- وفي وزارة التربية والتعليم انضم إلى الطلبة المتظاهرين المعلمين وبعضا من ممثلي نقابة المعلمين الذين كانوا يحتجون على ما اعتبروه تدهوراً لمستوى التعليم في البحرين. وقد تجاوز عدد المشاركين في الاحتجاجات حوالي الألفي شخص حيث طالبوا باستقالة وزير التربية والتعليم ورفضوا سياسة توظيف المعلمين المؤقتين ليحلوا محل المشاركين في الاحتجاجات الجارية بالبحرين. ومن الجدير بالذكر أنه وفقا لبعض التقارير فقد شاركت الحافلات في نقل الطلاب إلى مختلف المواقع التي جرت بها المظاهرات.

٣٧١- وفي حوالي الساعة الحادية عشر والنصف صباحا تقريبا، تجمعت مجموعات من الطلاب برفقة بعض المعلمين عند بوابات جامعة البحرين، وقد تم التأكيد خلالها على المطالب التي تم الإعراب عنها في مظاهرات أخرى في أنحاء البلاد بما فيها الدعوة لإسقاط النظام، وقد جاوز عدد المشاركين حوالي مائتين شخص جاء معظمهم من مدينة حمد القريبة من الجامعة.

٣٧٢- كما تم الإبلاغ في ذات الوقت عن بعض التظاهرات في محيط بعض البعثات الدبلوماسية في البحرين ومن بينها سفارات الجمهورية اليمنية، جمهورية باكستان الإسلامية، ومكاتب بعثة هيئة الأمم المتحدة.

٣٧٣- واستمراراً لاستخدام قوافل السيارات كوسيلة للاحتجاج، تجمعت في حوالي الخامسة والنصف حوالي تسعون سيارة خاصة في طريق الملك فيصل في اتجاه المنطقة الدبلوماسية، حيث انضم إليهم المزيد من السيارات حتى تجاوز عدد السيارات المشاركة مائتين سيارة. وتم تسجيل جمع أخر من السيارات بشارع الشيخ سلمان بن عيسى، حيث أشارت التقديرات إلى أنه قد شاركت فيه حوالي سبعون سيارة باتجاه دوار مجلس التعاون الخليجي. وفي حوالي الساعة الرابعة مساءً، تم تسجيل قافلة أخرى في حي الجيان ضمت حوالي ستون سيارة حيث انطلقت من شارع الشيخ عيسى بن سلمان باتجاه السفارة الأمريكية بالمنامة، وفي وقت لاحق من مساء ذلك اليوم تم تسجيل قافلة أخرى من حوالي مائتي حافلة غادرت من منطقة الجانبية إلي طريق الشيخ خليفة بن سلمان.

٣٧٤- وفي الساعات الأولى من المساء تم تسجيل عدد من التجمعات في المناطق القريبة من مراكز التسوق الشهيرة، ومنها (City Center) وهو القريب من دوار مجلس التعاون الخليجي، وكذلك متجر الحواج في منطقة القفول.

٣٧٥- وفي الساعة الثامنة مساء، تم تنظيم مسيرة لأكثر من مائة من الطلبة بجامعة البحرين، حيث تحركت في طريق الملك فيصل في الاتجاه لدوار مجلس التعاون الخليجي، كما أعرب الطلاب المشاركين عن بعض المطالبات الخاصة بالوضع السياسي في البحرين وكذلك انتقاد النظام

التعليمي في البحرين، وتحديدا أعلنوا عن دعمهم للمتظاهرين في دوار مجلس التعاون الخليجي، مطالبين بإسقاط النظام، منددين بحكم آل خليفة معتبرين أنه السبب في تزايد مظالم البحرينيين. كما رفض الطلاب المحتجون دعوات صاحب السمو الملكي ولي العهد بالتزام الهدوء حيث ترتب على ذلك قيام القوات التابعة للحكومة بقتل المتظاهرين السلميين، كما أكدوا على الوحدة الوطنية واستنكار الطائفية مع المطالبة بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الباقين بما فيهم السيد / محمد البوفلسا.

٣٧٦- كما تجمع في الوقت نفسه بمجمع السلمانية الطبي عدد من الناس في منطقة انتظار السيارات المجاورة لقسم الحوادث والطوارئ في حوالي الساعة الثامنة وخمسة وأربعين دقيقة، حيث تحركوا على هيئة مسيرة من مجمع السلمانية الطبي إلى دوار مجلس التعاون الخليجي، في ذكرى أولئك اللذين فقدوا حياتهم في المواجهات مع الأجهزة الأمنية، ووصلت المسيرة إلى الدوار في حوالي الساعة التاسعة مساءً. وبلغ عدد المشاركين في المسيرة حوالي ثمانية ألاف شخصا منهم أعضاء الطاقم الطبي بمجمع السلمانية الطبي.

٣٧٧- وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده عدد من الجمعيات السياسية المعارضة، ادعى الأمين العام لجمعية الوفاق السياسية الشيخ/ على سلمان خلاله أن لديه وقائع تثبت أنه قد تم بيع الأرض التي بني عليها المرفأ المالي للبحرين إلى صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء مقابل دينار واحد. وهو ما يعتبر نموذجا صارخا لفساد الحكومة والوساطة. وجاءت تلك المطالبة كأحد أهم الأسباب التي أدت إلى تنظيم مظاهرات كبيرة أمام مبنى المرفأ المالي.

٣٧٨- وقد ردت ستة جمعيات معارضة على دعوة صاحب السمو الملكي ولي العهد بمد مهلة الرد على الدعوة في المشاركة في الحوار الوطني وكانت تلك الجمعيات هي: الوفاق الوطني الإسلامية، العمل الوطني الديمقراطي (الوعد)، التجمع الوطني الديمقراطي، التجمع القومي الديمقراطي، الإخاء الوطني، المنبر الديمقراطي التقدمي، حيث تضمنت تلك الوثيقة النقاط التالية:

- أولا: خلق بيئة مناسبة للحوار من خلال اتخاذ عددا من التدابير هي:

(أ) السماح للمتظاهرين بالبقاء في دوار مجلس التعاون الخليجي وضمان سلامتهم وأمنهم طوال فترة الحوار الوطني.

(ب) الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين وإسقاط أي تهم ضدهم.

(ج) التأكيد على أن تصبح جميع وسائل الإعلام محايدة وضمان أن تكون منبرا للتعبير عن المهنية ودون تحيز في الرأي لجميع المواطنين من جميع الخلفيات وهو ما سيخفف من حدة التوتر الطائفي.

(د) التحقيق فوراً في جميع حالات الوفيات التي وقعت منذ الرابع عشر من فبراير ومحاسبة جميع المسئولين عنها.

(هـ) إقالة الحكومة.

- ثانيا: ضرورة قبول عددا من المبادئ قبل الدخول في الحوار أو الخوض في التفاصيل وهي:

(أ) إلغاء دستور عام ٢٠٠٢ وانتخاب جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد.

(ب) حق الشعب في انتخاب مجلس نواب يتمتع بسلطات تشريعية كاملة وحصرية.

(ج) حق الشعب في انتخاب الحكومة.

(د) تقديم الضمانات الكافية لتنفيذ نتائج الحوار.

- ثالثا: الاتفاق على جدول زمني قصير نسبيا بحيث يكون هناك تفاوض على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والدستورية التي تواجه البحرين والتي سيكون لها الأثر في تحقيق الاستقرار وما من شأنه السماح ببدء إجراءات فعلية للتنمية والديمقراطية.

٣٧٩- وقد حددت جمعيات المعارضة بعضاً من التساؤلات تم نقلها لصاحب السمو الملكي ولي العهد حول محتوى ونطاق الحوار المقترح، ولم توضح العديد من المسائل المحورية حول العملية فكانت سبباً للقلق بحيث أثارت تساؤلات حول مدي جدية الحكومة في إيجاد حل سياسي حقيقي يلبي مطالب الإصلاح السياسي ويتفق مع حقوق الإنسان وتضمنت الوثيقة التساؤلات التالية:

(أ) من هم أطراف الحوار؟ ما هو الأساس لاختيار تلك الجمعيات؟ ومن الذي لديه الحق في توجيه دعوات؟

(ب) وهل سيتم دعوة جميع الأطراف؟ لماذا يتم دعوة بعض الجمعيات والشخصيات ومؤسسات المجتمع المدني دون غيرها؟

(ج) ما هي النسبة المئوية للشعب البحريني التي تمثلها هذه الأطراف؟ وعلى أي أساس تم إقرار هذه النسبة؟

(د) ما هو جدول أعمال الحوار؟ ومن الذي يقرر جدول الأعمال؟ وما آليات الحل حالة وجود خلاف حول جدول الأعمال والأولويات؟

(هـ) ما هي صلاحيات وجدول أعمال الحوار؟

(و) ما هو الجدول الزمني للحوار؟

(ز) وما هو مصير النتائج التي سوف يسفر عنها الحوار ؟ وما هي ضمانات الالتزام بتنفيذ هذه النتائج؟

(ح) كيف يمكن حل النزاعات التي ستنشأ حتما خلال الحوار، وما هي آلية هذا الحل ؟

(ط) إن هذه الأسئلة وغيرها مردها أأن الحوار هو بمثابة متاهة يجب أن نعرف سبيل الخروج منها، حتى لا يكون الهدف منها هو تمكين النظام من تسويف المطالب الشعبية أو خفض سقفها

(ي) لقد خسرت المعارضة والشعب الثقة في النظام لأنه وعلى مدى عقود عديدة قدم النظام وعودًا ثم التف عليها، ولذلك فمن الضروري وجود طرف دولي ليكون حاضرا للإشراف على هذه العملية ولضمان تنفيذ نتائج الحوار . ويمكن للأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أن تكون أطرافاً مناسبة للقيام بهذه المهمة؟

(ك) لا يوجد أي سبب منطقي لرفض النظام لاقتراح المعارضة لانتخاب الجمعية التأسيسية التي يمكن من خلالها عقد حوار وطني .ومن شأن هذا الاقتراح القضاء على جميع الجوانب السلبية في المقترحات الأخرى، وسوف توفر الميزات الايجابية التالية:

- أولاً: إن إجراء حوار حول الإصلاح السياسي ينبغي أن يكون من خلال لمؤسسة دستورية يحكمها نظام داخلي، وآليات عمل ومواعيد محددة وجداول زمنية، وليس من خلال ورشة عمل، ليس لها أي بنية القانونية و غير قادرة على إحداث نتيجة ذات طابع قانوني ملزم يحقق الإصلاح الدستوري المنشود.

- ثانياً: إن وجود جمعية تأسيسية منتخبة سوف يضمن التعبير عن الوزن الحقيقي لكل طرف في المجتمع.

- ثالثاً: من شأن الجمعية التأسيسية أن تكون منبرا لحوار وطني لا يتأسس على الطائفية.

- رابعاً: إذا كان الاختلاف في الرأي أمر طبيعي، فإنه يتحتم ضمان وجود وسيلة لتوفير أرضية مشتركة للتحاور من خلال الجمعية التأسيسية، وخاصة أن الحملات الانتخابية التي سوف تعقد ستعطي فرصة للجمعيات السياسية لعرض وجهات نظرهم بشأن الخطوط العريضة للنظام السياسي في البلاد.

- خامساً: إن وجود جمعية تأسيسية سوف يضمن حماية الحوار من التطورات التي يمكن أن تؤدي إلى فشله، مثل التدخل الأجنبي أو الانسحاب من أي طرف.

- سادساً: أن صاحب السمو ولي العهد في إطار الهيكل الدستوري الحالي لا يملك تفويضاً لإجراء هذا الحوار .وحتى التفويض الذي صدر له من جلالة الملك لم يصدر في الشكل المنصوص عليها في الدستور، ولذلك لا يوجد أساس دستوري لسمو ولي العهد لإجراء هذا الحوار أو لتنفيذ نتائجه.

- سابعاً: ويدحض هذا الاقتراح غضب الرأي العام وتوجيه الاهتمام نحو الجمعية التأسيسية.

- ثامناً: انتخاب الجمعية التأسيسية كان الخيار المفضل للكثير من البلدان الأخرى التي شهدت أحداثا مماثلة.

- تاسعاً: إذا لم يتم إقرار هذا الاقتراح، فلا يوجد شيء يمكن أن يضمن أن سقف المطالب لن ترتفع أكثر .وعند هذه النقطة، قد لا يصبح تكوين الجمعية التأسيسية حلاً مقبولاً.

- عاشراً: يجب أن تكون نتيجة الحوار هي اعتماد الدستور الجديد الذي يجب أن يدخل حيز التنفيذ فور اعتماده ومن هنا يجب ألا يتوصل الحوار إلى توصيات العامة شأنها أن تحتاج بعد ذلك إلى آلية للتنفيذ.

- حادي عشر: من خلال وجود الجمعية التأسيسية، فإن الحكومة لن تكون قادرة على التنصل من الالتزامات التي يجريها خلال الحوار.

٣٨٠- وفي وقت لاحق من المساء، شهدت البحرين أول اشتباكات طائفية كبيرة بين السنة والشيعة في مدينة حمد والتي يسكنها خليط من الطائفتين، وعن التسلسل الدقيق للأحداث التي حدثت في ذلك المساء والظروف المحيطة التي أدت إلى اندلاع العنف الطائفي فإنها لا تزال غير واضحة، إلا أن المعلومات المتوافرة قد أشارت إلى أن شرارة المواجهة كانت في مواجهة وقعت بين الطلاب الشيعة المشاركين في التظاهرات خلال النهار مع عدد من الشباب من عائلات سنية مجنسة تقيم في مدينة حمد، حيث تصاعد الموقف بسرعة. وبحلول الساعة التاسعة والنصف مساء، اندلعت بعض الاشتباكات بين السنة والشيعة اللذين يحملون العصي والسكاكين والسيوف القضبان المعدنية، وكانت معظم المواجهات قد وقعت في محيط دوار ٧ بمدينة حمد. وقد أشارت التقارير إلى أن الاشتباكات امتدت أيضاً لبعض الشوارع والأزقة المجاورة، وعندئذ أرسلت وزارة الداخلية وحدات مكافحة الشغب التي تدخلت لوقف تلك

الاشتباكات وتفريق الحشود المجتمعة، حيث أصيب إحدى عشر شخصاً من بينهم ثلاث من رجال الشرطة[٢٤٧].

٣٨١- وفي الساعة العاشرة والربع مساء، اندلعت أعمال العنف مرة أخرى في مدينة حمد، حيث تم الإبلاغ عن اشتباك حوالي مائة شخصا مع وحدات الداخلية المنتشرة في المنطقة، وفي تلك المرحلة أشارت التقارير إلى أن السيارات والحافلات والشاحنات بدأت في نقل مئات من الأشخاص من مناطق البحرين ومن بينها الزلاق، الرفاع الغربي، دوار مجلس التعاون الخليجي إلى مدينة حمد في محاولات لتوفير التعزيزات اللازمة للمشاركين في تلك الاشتباكات. وكان العديد من هؤلاء الأشخاص مسلحين، وفي الساعة الحادية عشر والنصف مساء، قام مجموعة من الأفراد من حاملي السكاكين والسيوف والأسلحة المماثلة بالسير من بلوك ١٢٠٨ بمدينة حمد باتجاه الدوار، كما تم تسجيل بعض الحوادث المتفرقة من مضايقات الأشخاص في مساكنهم في مدينة حمد.

٣٨٢- وفي وقت لاحق من تلك الليلة أصدرت جمعية الوفاق السياسية بيانا دعت فيه إلى ضبط النفس وتشجيع سكان مدينة حمد على رفض أي محاولات الفتنة الطائفية في البحرين.

٣٨٣- وفي ضوء تدهور الأوضاع في البحرين أعلنت وكالة فيتش أنه قد تم خفض مستوى التصنيف الائتماني للاستثمارات في البحرين وقالت أن التوقعات المستقبلية ستكون سلبية نظرا للقلق من التطورات السياسية والاقتصادية.

الجمعة، الموافق الرابع من مارس ٢٠١١:

٣٨٤- خلال الساعات الأولى من صباح ذلك اليوم، وقعت عدة مواجهات في المناطق المحيطة بدوار ٧ بمدينة حمد، حيث أشارت التقارير إلى أن أشخاص مجهولين قاموا بإتلاف بعض السيارات الخاصة المتواجدة بالمنطقة، وخصوصا تلك التي كانت تضع صورا للقيادة السياسية في البحرين أو تضع الملصقات واللافتات المؤيدة للحكومة، في وقت لاحق من صباح ذلك اليوم حاول بعض الأفراد الذين يحملون السكاكين وألواح الخشب الوصول إلى الدوار إلا أنهم منعوا من الوصول إلى المنطقة من قبل وحدات الشرطة في المنطقة.

٣٨٥- في الوقت ذاته، تم الإبلاغ عن عدة حوادث من الاعتداءات على الأشخاص وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة، وعلى سبيل المثال، في الساعة الرابعة والنصف صباحا قدمت

٢٤٧) راجع المبحث الثاني في الفصل الثامن الخاص بالسنة.

شكوى بقيام أربعة أشخاص مسلحين بالاعتداء على شخص في منطقة وادي تخيم في حي الصخير. وفي الساعة السادسة والنصف صباحاً، حدث هجوم على سيارة كانت متوقفة في فندق عمر الخيام في حي القضيبية. وفي الساعة السابعة والنصف صباحاً، قام مجهولون بإتلاف إحدى كاميرات مراقبة حركة المرور في طريق الشيخ خليفة بن سلمان في منطقة بوري، كما ظل الوضع متوترا في مدينة حمد على مدار اليوم، وخصوصا في المناطق القريبة من دوار ٧. و في الساعة الثالثة والنصف مساءً، تم تسجيل تجمع من حوالي مائتي فرد جابوا تلك المنطقة وأتلفوا بعض الممتلكات الخاصة، وقد أدى هذا التدهور في الأوضاع الأمنية إلى قيام بعض المقيمين في المنطقة ب حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم ضد الهجمات من ذلك القبيل. وفي وقت لاحق من تلك الليلة، أشارت تقارير إلى إصابة أربعة أفراد بجروح خطيرة وتم نقلهم إلى المستشفى عقب تعرضهم للاعتداء من قبل بعض مجموعات من الأفراد المجهولين في المنطقة .

٣٨٦- عقب صلاة الجمعة في ذلك اليوم نُظمت عدد من المظاهرات احتجاجاً على تغطية التلفزيون البحريني للأحداث الجارية في البلاد، حيث بدأت المظاهرة الأولى في الساعة الثانية والنصف مساء أمام وزارة العمل ثم سارت نحو هيئة شئون الإعلام، وهو المكان الذي يدير التلفزيون البحريني الرسمي. وبدأت الثانية أمام الجهاز المركزي للمعلومات ومن ثم انضمت إلى التظاهرة الأولى في هيئة شئون الإعلام، وقبل الساعة الرابعة مساء كان عدد المتظاهرين قد تجاوز العشرة ألاف شخص وكانوا بقيادة الشخصيات السياسية والدينية منهم الشيخ محمد حبيب الصفاف، السيد/ حسن المشيمع، والذي أدلي خلال المظاهرة ببيان مقتضب شدد من خلاله على قبول قوى المعارضة السياسية لدعوة الحوار مع الحكومة قبل تعقيد الوضع وانفجاره، وأن رد فعل الحكومة هو السبب الرئيسي الذي أدى للوضع الحالي.

٣٨٧- استنكر معظم المشاركين في الاحتجاجات تغطية تليفزيون البحرين الرسمي للأحداث حيث اعتبروها تغطية متحيزة للتطورات الحاصلة في البلاد، كما زعم البعض أن تلك التغطية الإعلامية من التلفزيون الرسمي ليست إلا تحريضا على الطائفية ومساهمة في إشعال الفتنة الأهلية، هذا فضلا عن العديد من الشعارات السياسية التي أطلقها المتظاهرين وهي مماثلة لتلك الشعارات التي تم إطلاقها في المظاهرات الأخرى ومنها الداعية لإسقاط النظام ورفض الطائفية والتأكيد على الالتزام بالوحدة الوطنية.

٣٨٨- وتم تنظيم مظاهرة هي الأكبر في ذلك اليوم دعت إلى إسقاط الحكومة ونظمت من قبل الجمعيات السياسية السبع المعارضة تلك الجمعيات هي: الوفاق الوطني الإسلامية، العمل

الوطني الديمقراطي (الوعد)، العمل الإسلامي، التجمع الوطني الديمقراطي، التجمع القومي الديمقراطي، الإخاء الوطني، المنبر الديمقراطي التقدمي. وقد انضمت حركات معارضة أخرى مثل الحق ووفاء في تنظيم تلك المظاهرة، كما شارك ممثلو الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وأصدروا بيانا صحفيا عبروا فيه عن مطالبهم وأسباب دعوتهم لإسقاط الحكومة متمثلة فيما يلي:

(أ) تحميل رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الشيخ/ خليفة بن سلمان آل خليفة المسئولية السياسية عن أخطاء الحكومة وجميع تجاوزاتها وفشلها أو نجاحها وكذلك أي انتهاكات لحقوق الإنسان تم ارتكابها في السنوات الأربعين السابقة.

(ب) مسئولية كل من وزراء الدفاع والداخلية عن الوفيات التي حدثت في الرابع عشر من فبراير، ومسئولية مدير وكالة الأمن الوطني عن تعذيب المعتقلين خلال السنوات السابقة.

(ج) فشل الحكومة في توفير مستوى معيشي لائق على الرغم من ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة والذي جلب إيرادات كبيرة للحكومة، وكذلك فشل الحكومة في حل مشكلات الإسكان في البحرين، وهو ما دللت عليه الزيادة في قائمة الانتظار في التسكين الحكومي من ٣٢٠٠٠ إلى ٥٢٠٠٠ مواطن خلال العقد الماضي.

(د) قيام كبار المسئولين بالحكومة بتحقيق كسب غير مشروع من خلال تشكيل اللجان للاستيلاء على الأراضي العامة.

(هـ) فشل وزير المالية والحكومة ككل في الرقابة على الشئون المالية في الديوان الملكي وغيرها من الهيئات ذات الصلة بالأسرة المالكة.

(و) سياسة الحكومة في التجنيس السياسي وهو ما منح لنحو أكثر من ستين ألف أجنبي الجنسية البحرينية في الفترة بين عامي ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧، حيث أن هذه السياسة جاءت كارثية التأثير على القطاعين الاجتماعي والاقتصادي.

(ز) احتكار أكثر من نصف الوظائف الوزارية على أسرة واحدة (الأسرة المالكة) بما فيها رئيس الوزراء واثنان من نوابه ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية.

(ح) السياسات الحكومية الهادفة لتعزيز الطائفية والقبلية والوساطة.

٣٨٩- وقد بدأ الاحتجاج من أمام مقر مجلس الوزراء في حوالي الساعة الثالثة مساء، وشارك فيه حوالي خمسة ألاف شخص واستمر في التزايد إلى أن جاوز العشرة ألاف وفقا للتقارير الحكومية، إلا أن حسابات أخرى أشارت إلى أن أعداد المتظاهرين قد قاربت المائة ألف تقريبا. وكانت معظم المطالب التي تم الإعراب عنها خلال المظاهرات قد ركزت على استقالة صاحب السمو رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بأكمله، كما رفع بعض المتظاهرين لافتة عليها دينار واحد كرمز لإدعاءات الشيخ/ على سلمان بقيام صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء بالاستيلاء على الأرض المقام عليها مبنى المرفأ المالي مقابل دينار واحد. وكرر المتظاهرون الهتافات التي كانت تسمع في باقي التظاهرات بما فيها الدعوة لإسقاط النظام، ورفض الطائفية، وتأكيد على الوحدة الوطنية، وإدانة قتل المتظاهرين السلميين.

٣٩٠- وألقى الشيخ/ على سلمان بيانا خلال الحدث، حيث لم يكن مقررا أن يلقى كلمة خلال تلك المظاهرة، إلا أنه جاء بسبب المواجهات الطائفية في الليلة السابقة بمدينة حمد، حيث أشاد خلاله الأمين العام لجمعية الوفاق بسلمية المتظاهرين إلا أنه استنكر محاولات لإحداث الفتنة بين البحرينيين، مؤكدا أن سلامة أسر السنة هي مسئولية الشيعة والعكس صحيح كما أدان أي اعتداء على المواطنين أو المقيمين الأجانب بالبحرين.

٣٩١- وتجدر الإشارة إلى أن المظاهرة أمام مقر مجلس الوزراء مثلها مثل سابقتها كانت منظمة تنظيما جيدا، وكانت الهتافات باستخدام مكبرات الصوت المثبتة على أعمدة يحملها المتظاهرين، كما قام العديد من المشاركين بحمل أعلام البحرين، ومشوا في صورة موكب منظم نسبياً لمجلس الوزراء ثم عادوا بعد ذلك لدوار مجلس التعاون الخليجي.

٣٩٢- وقد عقد صاحب السمو الملكي ولي العهد اجتماعين هامين خلال ذلك اليوم كجزء من مشاوراته التحضيرية للحوار الوطني، وكان أولهما مع الشيخ/ عبد اللطيف المحمود وغيره من أعضاء التجمع من أجل الوحدة الوطنية، والثاني مع الشيخ/ على سلمان حث خلال ولي العهد الوفاق على إعادة النظر في الشروط السابق اشتراطها للمشاركة في الحوار الوطني والتي يمكن أن تقوض عملية الإصلاح برمتها، وقد أوحى الأمين العام للوفاق إلى أنه يمكن التخلي عن مطالبة الحكومة بالاستقالة إلا أنهم لن يتمكنوا من تقديم أية تنازلات أخرى على ما تبقى من المطالب الواردة في وثيقة الثالث من مارس.

السبت، الموافق الخامس من مارس ٢٠١١:

٣٩٣- وكان الحدث الأهم في هذا اليوم هو تشكيل سلسلة بشرية بين مسجد الفاتح في الجفير ودوار مجلس التعاون الخليجي لإظهار الوحدة الوطنية حيث كان الأول مسرحاً للتظاهرات المؤيدة للحكومة في حين كان الأخير مركزاً لنشاط المعارضة والاحتجاجات.

٣٩٤- وقد بدأ الناس في التجمع في مسجد الفاتح بعد الظهر حوالي الساعة الثالثة والربع مساء تقريبا حيث تم تسجيل وجود حافلات لنقل الأفراد ليكونوا على مقربة من منطقة البدء في تشكيل السلسلة البشرية التي من شأنها أن تمتد إلى دوار مجلس التعاون الخليجي. وقد تزايدت أعداد المشاركين من الناس حيث بدأت السلسلة البشرية في التزايد في المناطق المجاورة، وقبل الساعة الرابعة مساء ، كانت السلسلة البشرية قد وصلت بالقرب من متحف البحرين الوطني ومنها إلى جسر الملك فيصل. وقبل الساعة الخامسة مساء، كان المشاركين في السلسلة البشرية قد وصلوا إلى دوار مجلس التعاون الخليجي.

٣٩٥- وكان الغرض من تلك المظاهرة هو عرض لوحدة الشعب البحريني، حيث اصطف المشاركون من النساء والرجال وعلى طول الطريق حاملين لافتات تندد بالطائفية وتؤكد على التزامها بالتعايش والوئام بين السنة والشيعة، وحمل العديد من المشاركين أعلام البحرين وملصقات لإظهار ولائهم للبحرين، وقد تلاحظ قيام عدد قليل من المتظاهرين برفع شعارات تحمل ديناراً واحداً في إشارة إلى المزاعم بشأن حصول رئيس الوزراء على ارض المرفأ المالي مقابل دينار واحد.

٣٩٦- وكان من الأحداث البارزة خلال ذلك اليوم هو بعض حوادث العنف المتفرقة وتعطيل الحياة اليومية لبعض الأفراد. فعلى سبيل المثال في الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً، حيث تم تسجيل اعتداء على أحد المحال التجارية المملوكة لأحد السيدات بمركز النعيم التجاري. وفي وقت لاحق من ذلك المساء قام سبعة أشخاص مجهولين بالاعتداء وسرقة شخص عربي من المقيمين في البحرين في حي الرهامة بالمنامة، وفي الوقت نفسه فقد تسببت المظاهرات المستمرة والسلسلة البشرية في إحداث اضطرابات مختلفة في عدة أجزاء من العاصمة.

٣٩٧- وعلى الصعيد السياسي فقد عقد اجتماع بين مستشاري صاحب السمو الملكي ولي العهد والشيخ/ على سلمان، وقد سجل مفاوضو ولي العهد في اللقاء مع الأمين العام للوفاق أن الحل الوحيد الممكن خلال تلك المرحلة هو قبول مطالب المعارضة ولا سيما إلغاء الدستور الحالي وصياغة دستور جديد من قبل جمعية تأسيسية منتخبة، على أن تنتخب الحكومة بالكامل وأن يناط بالبرلمان المنتخب صلاحيات كاملة وأن تتحمل الحكومة المسئولية.

الأحد، الموافق السادس من مارس ٢٠١١:

٣٩٨- وقد استمر طلاب المدارس في الانضمام للمظاهرات التي وقعت خلال النهار وإن كانت الإعداد أقل نسبيا من الأسبوع الأسبق، حيث غادر مجموعة من الطلاب مدارسهم في الصباح الباكر وخرجوا في مسيرات سواء من مناطق سكنهم أو من دوار مجلس التعاون الخليجي.

٣٩٩- وقد نظمت مظاهرة هي الأهم في هذا اليوم أمام قصر القضيبية حيث كان من المقرر أن تعقد جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية، وقد بدأت المظاهرة في الساعة الثامنة والنصف صباحا وفي الساعة الحادية عشر والنصف صباحا كانت أعداد المشاركين قد جاوزت حوالي عشرة ألاف شخص، وكان التركيز في تلك التظاهرة وكما كان الحال في مظاهرة جمعة الرابع من مارس على المطالبة باستقالة رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء بأكمله، كما رفض المتظاهرون خلال تلك التظاهرة عروض إجراء حوار سياسي مع الحكومة قبل استقالة مجلس الوزراء، وقد أعرب المشاركون عن سخطهم عن بقاء صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء في منصبه لأكثر من أربعين عاما، وطالبوا بأن تكون الحكومة منتخبة من الشعب بطريقة ديمقراطية.

٤٠٠- وخلال تلك المظاهرة ألقى الشيخ على سلمان الأمين العام لجمعية الوفاق بيانا على النحو التالي:

(أ) استهل بيانه بقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء اللذين ضحوا بحياتهم من أجل الحرية في العالم العربي بما فيها تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين.

(ب) وذكر أن المشكلة في البحرين لها طابع سياسي وأن الهدف من المظاهرة هو التعبير عن الرغبة في أن ينتخب الشعب حكومته بحرية وألا ينبغي أن تظل الحكومة في السلطة لمدة أربعون عاما.

(ج) حث المتظاهرين على أن تظل الاحتجاجات سلمية، حتى تظل تكون جديرة بالثناء وتحظى باحترام المجتمع الدولي، وعلى ألا يسمح المتظاهرين لأنفسهم باللجوء للعنف.

(د) استنكر محاولات التحريض على الطائفية وتقويض الوحدة الوطنية كما شجع الشيعة إلى الانتقال لجيرانهم السنة وطمأنتهم على أمنهم وسلامتهم وأن لذلك أهمية قصوى.

(هـ) أكد على أن الغرض الأساسي من المظاهرات ليس وضع حد للحكم الدكتاتوري لآل خليفة واستبداله بحكم شيعي وإنما الهدف هو إقامة دولة تحترم حق المواطنين على أساس المساواة.

٤٠١- وكان من بين القيادات السياسية المشاركة السيد/ حسن المشيمع والسيد/ جواد فيروز العضو السابق في مجلس النواب، والسيد/ إبراهيم شريف من حركة الوعد، وعبد الله صالح من جمعية أمل السياسية.

٤٠٢- وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم نظمت تظاهرات في مختلف الأحياء والمناطق واتجهت إلى دوار مجلس التعاون الخليجي، حيث بدأت إحداها في الساعة الخامسة والربع تقريبا في

مجمع السلمانية الطبي وشارك فيها حوالي مائة شخص من الطاقم الطبي، كما نظمت مظاهرة أخرى من حوالي خمسون سيارة على شكل قافلة من منطقة العالي في الاتجاه لدوار مجلس التعاون الخليجي، وفي الساعة الرابعة مساءً، سار موكب من الخيول من منطقة السيف إلى دوار مجلس التعاون الخليجي، كما سارت مظاهرة أخرى من حوالي مائتين من الطلبة وبعض العاطلين عن العمل حيث سارت من مجمع الدانة إلى دوار مجلس التعاون الخليجي.

٤٠٣- وفي دوار مجلس التعاون الخليجي تعددت الوجهات السياسية بالإضافة إلى تواجد قادة المجتمع وبعض الناشطين في مجال حقوق الإنسان والنقابات المهنية والنقابات العمالية حيث تبادل الجميع وجهات النظر حول الوضع في البحرين، حيث تم إلقاء بعض الخطب، حيث تنوعت وجهات النظر والمواقف السياسية بين مختلف قوى المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، حيث أكد بعض المتحدثين على الدعوة إلى إسقاط النظام في حين ركز البعض الأخر على طلب استقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. في حين أن بعضا أخر ناقش التطورات المتعلقة بالحوار الجاري بين جمعيات المعارضة وولي العهد حيث أدلى كل منهم بدلوه بشأن ما إذا كان الحوار يجب أن يمضي دون شروط. كما أكد عدد منهم على ضرورة إعادة صياغة الدستور للحد من صلاحيات الملك وزيادة رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية. وفي ذات الوقت طالب بعض الناشطين مساءلة جميع المتورطين في قضايا قتل المتظاهرين سلميا وكذلك المسئولين عن المعاملة السيئة للمعتقلين سواء خلال الأزمة أو في السنوات السابقة. وعبر البعض عن الممارسات الفاسدة التي يقوم بها المسئولون الحكوميون بمن فيهم رئيس الوزراء، وقد تجمع الناس في الخيام من مختلف المجموعات السياسية والمجتمع المدني على المشاركة في المناقشات حول الأوضاع في البلاد.

٤٠٤- ومع دخول المساء وسع المتظاهرون في نطاق المظاهرات حيث تحركوا نحو المرفأ المالي، وفي البداية قام عدد من المتظاهرين بوضع البطاطين والجلوس عليها عند مدخل المرفأ المالي، ثم انضم إليهم لاحقا عدد أكبر من المتظاهرين الذين كانوا يحملون أعلام البحرين والملصقات السياسية وتم نصب بعض الخيام هناك، وفي الساعة الحادية عشرة والنصف مساء كان عدد المتظاهرين المتجمعين عند المرفأ المالي قد تجاوز المائة شخص، وكان من بين المشاركين في تلك التظاهرة من الشخصيات السياسية الدكتور/ عبد الجليل السنكيس.

٤٠٥- وفي المساء أجري صاحب السمو الملكي ولي العهد مقابلة مع التلفزيون البحريني كرر خلالها دعوته لجميع الجمعيات السياسية للدخول في الحوار حيث أنه السبيل الأوفق من الصراع والعناد. وقد أكد سمو ولي العهد على اعتقاده بأن إرادة الشعب ينبغي أن تكون هي الأساس في

عملية الإصلاح وأن الحوار الوطني هو السبيل الوحيد للمضي قدما وأن المواطنين سيوافقون على حوالي ٧٠ إلى ٨٠% من الطلبات المقدمة من الأطراف، كما حذر من تصاعد الموقف بالبلاد.

الاثنين، الموافق السابع من مارس ٢٠١١:

٤٠٦- حدث عدد من التطورات الهامة خلال ذلك اليوم، كان من أهمها تحالف بعض القوى المعارضة من أجل إقامة جمهورية البحرين، كما أن الحدث الأكبر الأخر هو الزيادة الكبيرة في أعداد المتظاهرين أمام مرفأ البحرين المالي وبعض الشوارع المحيطة به وهو ما تم اعتباره تصعيدا هاما في الضغوط التي تم ممارستها على الحكومة من خلال تعطيل أحد المنشآت الاقتصادية الهامة.

٤٠٧- وبدأ المتظاهرون في دوار مجلس التعاون الخليجي في التحرك صوب المرفأ المالي في الساعات الأولى من صباح ذلك اليوم، حيث شوهد في الساعة الواحدة والنصف صباحا قيام الأفراد بنقل البطاطين والملصقات والخيام الصغيرة إلى المنطقة المحيطة بالمرفأ المالي، وعند منتصف النهار كان ما لا يقل عن أربعة خيام قد أقيمت بالفعل في الموقع، كما بدأت الزيادة في عدد الأفراد في الموقع حتى وصلوا إلى مائتي فرد، كما رفع المتظاهرون شعارات تحمل ديناراً واحداً في إشارة إلى الادعاءات ضد بيع الأرض المقام عليها المرفأ المالي إلي رئيس الوزراء مقابل دينار واحد.

٤٠٨- وقد أشارت التقارير إلى أن الأفراد الذين تجمعوا في المرفأ المالي بدأوا في تعطيل حركة المرور بطريق الملك فيصل. وفي حوالي الساعة الخامسة مساءً، تم استيقاف سيارة تقودها امرأة سنية في ما يشبه نقطة تفتيش للسيارات التي تحمل أية علامات أو ملصقات مؤيدة للقيادة السياسية في البحرين أو لحكم أسرة آل خليفة، حيث قام المتظاهرون بالالتفاف تدريجيا حول تلك السيارة مرددين بعض الشعارات المناهضة للحكومة، إلا أن عددا آخر من المتظاهرين وأفراد الشرطة تدخلوا لإبعاد ذلك الحشد عن السيارة والسماح لها بالمرور خوفا على سلامة المرأة. وعندما سنحت الفرصة قليلا قامت السيارة بمحاولة الفرار مما أدى إلى إصابة أحد المتظاهرين حيث تم نقله للمستشفى.

٤٠٩- وقد نتج عن هذا الحادث تزايد في الغضب الجماهيري بين المتظاهرين معربين عن نيتهم في الانتقام من تلك السيدة وأفراد أسرتها، حيث تم في وقت لاحق من هذا المساء تداول عنوان تلك السيدة عبر الرسائل النصية وبعض مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الانترنت. ودعت تلك الرسائل إلى مهاجمة محل إقامة تلك السيدة. وهو الأمر الذي دعا إلى تجمع المئات من

السنة شاهرين السيوف والسكاكين والعصي أمام منزل تلك السيدة لحمايتها من أي هجوم محتمل من الشيعة، وقد ساهم هذا الحادث في زيادة التوتر الطائفي وتنمية الشعور بالانفلات الأمني في البحرين، هذا وقد شكل سكان تلك الأحياء "لجانا شعبية" للدفاع عن منازلهم ضد الهجمات التي يمكن أن تشنها جماعات مسلحة ضد المساكن الخاصة.

٤١٠- وخلال النهار أوفد سمو ولي العهد مستشاره السيد/ زايد الزياني لدوار مجلس التعاون الخليجي لمناقشة التطورات الجارية مع زعماء تلك المظاهرات ومتابعة الأنشطة التي تجرى في الخيام المتواجدة هناك. وكان الغرض من تلك الزيارة هو تجاوز الوفاق والوصول إلى مباشرة إلى المتظاهرين حيث ساورت الشكوك صاحب السمو الملكي ولي العهد في أن موقف الوفاق متعنت وأنهم غير مستعدين لتقديم أية تنازلات.

٤١١- هذا وقد تم تسجيل عددا من المظاهرات الأخرى على مدار اليوم، حيث نظمت إحداها أمام مقر وزارة الصحة بمنطقة الجفير، في حين قامت أخرى في وزارة الصناعة والتجارة في ضاحية السيف، وفي وقت لاحق توجه عدد من المتظاهرين إلى مقر السفارة الأمريكية بالمنامة حيث بلغ عدد المحتجين في تلك التظاهرة حوالي مائة شخص قبل العاشرة والنصف صباحاً.

٤١٢- وفي حوالي الساعة الثالثة عصراً، قامت مجموعات من المتظاهرين بالتحرك في مسيرة نحو مقر إدارة التحقيقات بوزارة الداخلية، وبلغ عدد المشاركين في تلك المسيرة حوالي ثلاثة ألاف متظاهر بحلول الساعة الرابعة والنصف مساء. وكانت المطالب التي تم الإعراب عنها في تلك التظاهرة مشابهة لتلك المطالب التي تم الإعراب عنها في احتجاجات أخرى مماثلة، ومنها رفض الحوار السياسي مع الحكومة قبل إسقاط النظام، ودعوة رئيس الوزراء إلى الاستقالة، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، واتخاذ الإجراءات لمحاسبة جميع المسئولين عن قتل المتظاهرين، وملاحقة المسئولين الحكوميين وأفراد الأمن عن إدعاءات التعذيب المرتكب منذ منتصف التسعينات، وكان الشيخ / محمد حبيب الصفاف من بين الشخصيات السياسية التي شاركت في تلك التظاهرة.

٤١٣- وكان التطور الأهم في هذا اليوم هو إعلان مجموعة من الجمعيات السياسية المعارضة عن تأسيس تحالفاً لإقامة الجمهورية في البحرين، حيث تم هذا الإعلان في الخطاب الذي ألقاه السيد/ حسن المشيمع زعيم حركة الحق في دوار مجلس التعاون الخليجي، وتضمن الإعلان النقاط الآتية:

(أ) إنشاء حركات الحق، والوفاء، وحركة البحرينيين الأحرار ما يسمي "التحالف من أجل الجمهورية" بهدف إسقاط النظام الملكي في البحرين وتأسيس الجمهورية، وهو الأمر الذي أصبح ضرورة في ظل النظام القمعي الفاسد لحكم آل خليفة.

(ب) أن التحالف يسعى لإقامة الجمهورية باستخدام الوسائل السلمية بما فيها العصيان المدني والمقاومة السلمية.

(ج) أن التحالف سيقوم بتصعيد الضغوط على الحكومة تدريجيا باستخدام الوسائل السلمية، وسيتم تقرير التدابير التي سوف يتم اتخاذها وتنفيذها بطريقة لا مركزية، حيث ثبت أن الأسلوب اللامركزي أنجح من اللجوء للأسلوب المركزي في التحكم في المظاهرات.ن.

(د) لقد فشل النظام الملكي في قمع الثورة بالقوة وهو الأن يحاول تقويضها باستخدام المناورات السياسية والتحريض على الطائفية.

(هـ) ولما كان القرار النهائي بشأن تأسيس الجمهورية هو لشعب البحرين، فإن الائتلاف على استعداد للتخلي عن هذا المطلب في حالة عدم موافقة الشعب عليها. إلا أن التحالف يحذر من أن فرصة تأسيس جمهورية في البحرين قد لا تسنح مرة أخرى في المستقبل، وأن الفشل في إسقاط النظام الملكي سيترتب عليه عواقب وخيمة، كما دعا التحالف إلى استمرار التنسيق بين الجمعيات والقوى السياسية المعارضة.

٤١٤- وفي لقاء صحفي أوضح السيد/ حسن المشيمع أن أحد أهم الأسباب التي دفعت تحالف القوى السياسية إلى إصدار هذا البيان والدعوة علناً لإقامة الجمهورية في البحرين هو كثرة التفاسير التي قيل بها لشرح مفهوم المطلب الشعبي بإسقاط النظام. حيث أفاد السيد المشيمع بأنه قد يفهم من هذا المطلب أنه يستهدف إسقاط مجلس الوزراء فقط أو تفسيره على أساس إقامة نظام ملكي دستوري وحسب. كما أنه أشار أيضاً إلى أن الدعوة إلى تأسيس الجمهورية لا تتعارض بالضرورة مع المطالب الأكثر اعتدالا التي تقدمت بها أحزاب المعارضة الأخرى مثل الوفاق. وأكد السيد/ حسن المشيمع أيضا على أنه ليس لديه النية في الدخول في حوار مع نظام يقوم على التحريض الطائفي واعتقال الأفراد وفقا لرأيه. كما نفى زعيم حركة الحق وجود أي علاقة بين الائتلاف وإيران وأن هدف التحالف هو إقامة جمهورية ديمقراطية وليست دينية.

٤١٥- وفي ذلك اليوم عقد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة لمناقشة الأوضاع الجارية في البحرين. وقد أشاد المجلس بمبادرة جلالة الملك بتكليف

سمو ولي العهد بالدخول في حوار مع المعارضة، وهو ما يمثل فرصة لإجراء مزيد من الإصلاحات التي يمكن أن تلبي احتياجات الشعب البحريني وفقا لما ورد في ميثاق العمل الوطني لعام ٢٠٠١. كما أكد وزراء الخارجية على أن دولهم ستدعم البحرين سياسيًا واقتصادياً، كما تعهدوا بالدفاع عن البحرين، لا سيما وأن أمن دول مجلس التعاون الخليجي غير قابل للتجزئة.

الثلاثاء، الموافق الثامن من مارس ٢٠١١:

٤١٦- استمرت المظاهرات في كل من دوار مجلس التعاون ومرفأ البحرين المالي، كما سجلت تظاهرات أخرى أقل عدد في مختلف الأحياء السكنية في المنامة وبعض القرى المجاورة، هذا فضلا عن تسجيل عدد من حوادث الاعتداءات ضد المواطنين وبعض العمالة الأجنبية المقيمة بالبحرين.

٤١٧- وقد استمرت أعداد المتظاهرين المتواجدين أمام المرفأ المالي في الزيادة، وكانت المطالب التي تم الإعراب عنها هي ذات المطالب المرفوعة في المظاهرات الأخرى، حيث طالب المتظاهرون بإسقاط النظام واستقالة الحكومة وانتقاد ما وصفوه بالفساد الحكومي من خلال قيام أحدهم برفع لافتة تحمل عبارة "دينار واحد"، في إشارة إلى الادعاء بأن الأرض التي أقيم عليها مبنى المرفأ المالي قد تم بيعها لصاحب السمو رئيس الوزراء بدينار واحد، وقد تكرر بشكل متقطع خلال النهار قيام المتظاهرين بتعطيل حركة المرور على طريق الملك فيصل بالقرب من المرفأ المالي.

٤١٨- وفي الساعة الثالثة مساء، نظمت مجموعة من النساء مسيرة من مرفأ البحرين المالي في اتجاه نحو دوار مجلس التعاون الخليجي، حيث بدأ الموكب الذي ضم أكثر من مائة وخمسين ألف سيدة في مسيرة بطريق الملك فيصل، وقد رفعت المسيرة النسائية شعارات مماثلة للشعارات المرفوعة بالمظاهرات الأخرى مثل المطالبة بإسقاط النظام، وباستقالة سمو رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ، وترديد هتاف"ارحلوا.. ارحلوا آل خليفة" في مطالبة الأسرة المالكة بالرحيل، وكذلك هتاف "يسقط حمد" في إشارة إلى جلالة الملك. وقد أكد المتظاهرون رفضهم لمحاولات الوقيعة بين السنة والشيعة، كما أعربوا عن التزامهم بالوحدة الوطنية. وانتقد بعض المتظاهرين سياسة الحكومة المتعلقة بالتجنيس السياسي الذي يهدف إلى التأثير على التوازن الديموغرافي في البحرين. وفي وقت لاحق من تلك الليلة في حوالي الساعة الثامنة والثلث مساء تقريبا، تم تسجيل مسيرة أخرى شارك فيها نحو خمسمائة من النساء من دوار مجلس التعاون الخليجي في طريق الملك فيصل وهو الأمر الذي تسبب في تعطيل حركة المرور في المنطقة.

٤١٩- وفي دوار مجلس التعاون الخليجي ألقي عدد من الخطب، وكان المتحدثون من الشخصيات السياسية ورجال الدين والصحفيين وبعض قادة المجتمع المدني والنشطاء في مجال حقوق الإنسان والمحامين، وكان من بين المتحدثين الآنسة/ آيات القرمزي وهي طالبة بجامعة البحرين في العشرين من العمر وشاعرة، قامت بإلقاء عدد من القصائد الشعرية الاحتجاجية على المتظاهرين بالدوار. وكان من بين القصائد التي ألقيت أبيات تضمنت انتقادات حادة لجلالة الملك ورئيس الوزراء والأسرة المالكة، كما أعربت الآنسة/ آيات القرمزي عن وجهة نظرها المتعلقة بالحالة السياسية في البحرين والسياسات غير الديمقراطية للنظام والممارسات الفاسدة من جانب كبار المسئولين الحكوميين.

٤٢٠- كما تناول باقي المتحدثين في الدوار ومنهم الصحفيون المشهورون سياسات الحكومة الهادفة إلى التحريض على الطائفية وتقويض الانسجام الاجتماعي. وحث المتحدثون المتظاهرين على أن تحافظ التظاهرات على الطابع السلمي وعدم الرد على الاستفزازات، سيما من وسائل الإعلام الموالية للحكومة، وضرورة الوصول إلى الطائفة السنية لطمأنتهم إلى أن الغرض من المظاهرات الجارية لم يكن لإنشاء نظام من شأنه أن يقمع منهم.

٤٢١- وعلى الصعيد السياسي فقد طالبت بعض الجمعيات السياسية بضرورة وضع ضمانات بأن الإجراءات التي سوف يتم الاتفاق عليها خلال الحوار الوطني سوف تحترم من قبل الحكومة. واقترح فريق سمو ولي العهد أحد خيارين من الضمانات هما: ضمان أن جلالة الملك حمد لن يعترض على التدابير المتفق عليها خلال الحوار الوطني. وكان الخيار الثاني هو تقديم نتائج الحوار الوطني في استفتاء شعبي، وقد تم تبني الخيار الأخير في نهاية المطاف.

الأربعاء، الموافق التاسع من مارس ٢٠١١:

٤٢٢- شهد هذا اليوم ثلاثة مظاهرات، كان أهمها في جامعة البحرين، وهيئة شئون الإعلام، والمديرية العامة للجوازات والجنسية والإقامة، كما استمرت المظاهرات أيضا في دوار مجلس التعاون الخليجي ومرفأ البحرين المالي.

٤٢٣- وفي بداية اليوم الدراسي تم تسجيل ارتفاع نسبة غياب الطلبة في المدارس، ومن بينها مدارس قرطبة المتوسطة في البلد القديم، وأحمد العمران الثانوية في مدينة الهورا، ومدرسة الشيخ عبد الله بن عيسى الصناعية، حيث تظاهر حوالي مائة طالب وطالبة من هذه المدرسة الأخيرة أمام جامعة البحرين في الساعة التاسعة صباحاً. وانضم إليهم متظاهرون من مناطق أخرى، وقد

أشارت التقارير أنه في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً حاول المتظاهرون دخول الحرم الجامعي إلا أنه قد تم منعهم من قبل الأمن الجامعي.

٤٢٤- وفي ذات الوقت، بدأ مئات من الناس بمن فيهم الطلاب بكلية الدراسات الإعلامية في جامعة البحرين في التجمع أمام مقر سلطة شئون الإعلام احتجاجاً على سياسات وبرامج تليفزيون البحرين الرسمي، حيث طالب العديد من المتظاهرين باستقالة وزير الإعلام ونددوا بتليفزيون البحرين لممارساته التي اعتبروها تحريضا على الطائفية. وطالب المتظاهرون بأن يلتزم تلفزيون البحرين الرسمي بتمثيل الوضع في البلاد بدقة وموضوعية والتوقف عن إخفاء المعلومات حول الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة ضد المتظاهرين.

٤٢٥- وكان مقر الاحتجاج الرئيسي الثالث في المديرية العامة للجنسية والجوازات والإقامة، والذي بدأ في وقت مبكر من بعد الظهر واستمر حتى الساعة الخامسة مساء، حيث تظاهر الآلاف ضد سياسات التجنيس من الحكومة، وزعموا أن تلك السياسات تهدف إلى تغيير التوازن الديموغرافي لصالح السكان السنة، ونددد العديد من المحتجين بسياسة توظيف الوافدين للعمل في الأجهزة الأمنية حيث وصفوهم بـ "المرتزقة". وبالإضافة إلى ذلك أعرب المتظاهرون عن بعض المطالب السياسية المماثلة لتلك التي تسمع في الاحتجاجات الأخرى مثل شعار "الشعب يريد إسقاط النظام "، وكان من بين قادة المظاهرة الشيخ/ محمد حبيب الصفاف.

٤٢٦- واستمرت المظاهرات في كل من مرفأ البحرين المالي وفي دوار مجلس التعاون الخليجي، وفي الساعة الثامنة مساءً، غادرت مسيرة من المرفأ المالي إلى الدوار، حيث تم تنظيم الأنشطة المختلفة في الخيام وألقت الشخصيات السياسية والصحفيون وقادة المجتمع المتواجدون الخطب. وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف مساءً، تم عرض مسرحية.

٤٢٧- وفي وقت لاحق من ذلك المساء، اقترح بعض الزعماء السياسيين المتواجدين بالدوار تنظيم مسيرة باتجاه حي الرفاع، حيث يقع القصر الملكي وقصور القيادات السياسية العليا، وقد وصلت المعلومات إلى سكان منطقة الرفاع، الذين استعدوا لمواجهة المسيرة المقترحة.

الخميس، الموافق العاشر من مارس ٢٠١١:

٤٢٨- كان من أهم التطورات في هذا اليوم قيام أعداد كبيرة من طلاب المدارس بالتظاهر في العديد من الأحياء والقرى في مختلف أنحاء البحرين، وقد وقعت بعض الاشتباكات في بعض تلك المدارس بين مؤيدي الحكومة والمحتجين المناهضين للحكومة.

٤٢٩– حيث بدأ الطلبة في ساعات مبكرة في مغادرة مدارسهم في عدد من المناطق منها جاد حفص، مدينة عيسى، أعالي، سند، العادلية، آل دراز، بوغزال، النعيم، مدينة حمد. وأخذت المظاهرات شكل المسيرات التي بقيت في الأحياء التي تقع بها المدارس، بينما سار الطلبة في أحيان أخرى في اتجاه مراكز الاحتجاج الأخرى الرئيسية مثل دوار مجلس التعاون الخليجي والمرفأ المالي ومجمع السلمانية الطبي. وقدر عدد الطلبة المتغيبين عن مدارسهم في ذلك اليوم بحوالي ثلاثة ألاف طالب.

٤٣٠– كما اتجه عددا أخر من الطلبة إلى مقر وزارة التربية والتعليم حيث انضم إليهم ممثلون عن نقابة المعلمين. وقبل الساعة الحادية عشرة صباحاً، كان عدد المحتجين قد تجاوز الثلاثمائة شخص، يطالبون باستقالة وزير التربية والتعليم وينتقدون سياسة الوزارة في تعيين المعلمين المؤقتين ليحلوا محل المعلمين المضربين خلال الأيام السابقة. كما تم تسجيل اعتصام مجموعات صغيرة من الأفراد عند مقر إقامة وزير التربية والتعليم لحمايته من هجمات محتملة من قبل المتظاهرين.

٤٣١– وقد أفادت الإنباء في واحدة من أبرز حوادث العنف في المدارس البحرينية، بوقوع اشتباكات في مدرسة سار الثانوية للبنات. ولما كان التسلسل الدقيق لتلك الاشتباكات لازال غير واضح إلا أن التقارير أشارت إلى أنه في حوالي الساعة التاسعة صباحاً تجمع عدد من الطلبة مرددين هتافات مناهضة للحكومة ومطالبين بالسماح لهم بالخروج من المدرسة. وقد أدى ذلك لحدوث مصادمات مع الطلبة الموالين للحكومة. وقبل الساعة العاشرة، كانت أسر الطلبة قد علموا بتلك الاشتباكات مما أدى بهم للتوافد إلى المدرسة ثم تطور الأمر لاشتباكات بين الأهالي بعضهم البعض.

٤٣٢– وقد ازدادت الأمور تدهوراً حين بدأ الطلبة وأولياء الأمور بتهديد مديرة المدرسة وبعض الموظفين. وهو الأمر الذي اضطرهم للاختباء بمكاتبهم داخل مبنى المدرسة.، ثم قام الطلبة بمحاصرة المبنى وقذفه بالحجارة وتحطيم النوافذ، ولما ساء الوضع قامت وزارة الداخلية بإرسال قوات مكافحة الشغب لتفريق الحشود. كما انتقل محافظ المحافظة الشمالية وأعضاء الوفاق وبعض قادة المجتمع في محاولة لاحتواء الموقف. وقبل الساعة الثالثة والنصف مساءً، كان قد تم إخلاء المدرسة وإجلاء الموظفين بأمان، ونتج عن الواقعة إصابة ثمانية طلبة تم نقلهم لمستشفى السلمانية لتلقى العلاج وتعليق الدراسة بتلك المدرسة لأجل غير مسمى.

٤٣٣- وتكررت حوادث العنف في بعض المدارس الأخرى، ولكن على نطاق أقل مثل مدرسة العهد الزاخر الثانوية للبنات، مدرسة يثرب الابتدائية للبنات. وفي ضوء ذلك الوضع المتدهور وارتفاع نسب الغياب فقد أعلن تعليق الدراسة بالمدارس الموجودة في مدينة حمد لحين إشعار أخر.

٤٣٤- كما شهدت جامعة البحرين التظاهرة الكبرى الأولى، حيث تجمع حوالي ثلاثمائة طالب وطالبة وبعض موظفي الجامعة داخل الحرم الجامعي حوالي الساعة التاسعة والنصف صباحا. وقد اتخذت المظاهرة شكل المظاهرة الصامتة التي أعقبها اعتصام. وقد أعلن المشاركون عن تضامنهم مع المحتجين في دوار مجلس التعاون الخليجي، ونددوا بقتل المتظاهرين السلميين، مؤكدين التزامهم بالوحدة الوطنية ورفض الطائفية. وقد انتهت المسيرة في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً بعد أن اجتمع كبار مسئولي الجامعة مع الطلبة والاستماع إلى مطالبهم.

٤٣٥- وتم تسجيل مزيد من المظاهرات في أنحاء مختلفة من البحرين، حيث ونظمت واحدة من المظاهرات خلال فترة بعد الظهر أمام مقر مكاتب الأمم المتحدة في المنامة، وقد شارك فيها أكثر من ثلاث ألاف شخص أعربوا خلالها عن معظم المطالب التي سبق الإعراب عنها في المظاهرات الأخرى، بما فيها هتافات إسقاط النظام، ورحيل أسرة آل خليفة، ورفض الطائفية واستنكار قتل المتظاهرين سلميا، كما اتهمت الأمم المتحدة باعتماد معايير مزدوجة من خلال عدم التدخل في البحرين لوقف ما يتعرض له الشعب من انتهاكات لحقوق الإنسان.

٤٣٦- وفي نتيجة مباشرة للزيارة التي قام بها سمو ولي العهد إلى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر في الأول والثاني من مارس، فقد أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي تقديم عشرة مليارات دولار إلى البحرين وعمان للأغراض التنموية.

٤٣٧- وفي الساعة الرابعة وأربعين دقيقة مساءً، نظم تجمع الوحدة الوطنية في منطقة الحنينية تجمعاً ألقيت من خلاله بعض الخطب عن الوضع الجاري. وفي وقت لاحق تم تسجيل تجمع كبير من الأفراد في المقر الرئيسي لجمعية الأصالة السياسية بمنطقة البستين، حيث ألقيت عدد من الخطب الداعمة للحكومة، وفي الساعة العاشرة مساءً انضم إليهم الشيخ/ عبد اللطيف المحمود حيث ألقى خطاباً.

٤٣٨- كما تجمع زعماء المعارضة في دوار مجلس التعاون الخليجي ومرفأ البحرين المالي وممثلون عن جماعات المعارضة السياسية الرئيسية، حيث تم تسجيل أن بعض هؤلاء الشخصيات شجعوا المتظاهرين للانضمام إلى مسيرة إلى القصر الملكي بمنطقة الرفاع تقرر لها اليوم التالي.

٤٣٩- وفي تلك الليلة أصدرت سبعة من جمعيات المعارضة السياسية الرئيسية بياناً مشتركاً حول الأحداث المخطط لها في اليوم التالي، وهي جمعيات: الوفاق الوطني الإسلامية، والعمل الوطني الديمقراطي (الوعد)، والعمل الإسلامي، والتجمع الوطني الديمقراطي، والتجمع القومي الديمقراطي، والإخاء الوطني، والمنبر الديمقراطي التقدمي، تضمن البيان العبارات التالية:

(أ) دعوة شباب حركة ١٤ فبراير للمشاركة في مسيرة بعنوان "*يسقط دستور ٢٠٠٢*" في الساعة الرابعة مساء اليوم التالي، والتي ستبدأ من ضاحية السيف في الاتجاه نحو دوار مجلس التعاون الخليجي.

(ب) تقديم الشكر للشباب لعدم موافقته على الدعوات بتنظيم مسيرة للقصر الملكي في مدينة الرفاع في اليوم التالي في ذات توقيت مسيرة "*يسقط دستور ٢٠٠٢*".

(ج) كذلك تقديم الشكر للشباب على حذرهم من المشاركة في المسيرة المتجهة لمنطقة الرفاع لأن ذلك سينحدر بالأوضاع لاشتباكات طائفية.

(د) حث الجميع في البحرين إلى عدم السماح للوضع بالانزلاق إلى المواجهة على أسس طائفية ومقاومة أي محاولة لإثارة الاشتباكات من هذا القبيل.

الجمعة، الموافق الحادي عشر من مارس ٢٠١١:

٤٤٠- نظمت مظاهرتان عقب صلاة الجمعة، بدأت الأولى في ضاحية السيف واتجهت إلى دوار مجلس التعاون الخليجي، وركزت على مطلب إلغاء دستور ٢٠٠٢، بينما نظمت مظاهرة أخرى أصغر بغرض الدخول لحي الرفاع.

٤٤١- وقد شهدت الساعات الأولى من صباح اليوم عدداً من حوادث التخريب والاعتداءات على الأفراد والممتلكات الخاصة، حيث تم تسجيل بعض هذه الحوادث في مناطق الرفاع الغربي والرفاع الشرقي على مقربة من القصر الملكي، كما شملت تلك الحوادث أيضا مناطق المعامير، حي زايد، أعالي، سلماباد.

٤٤٢- وعلى الرغم من الدعوة التي وجهتها جمعيات المعارضة السياسية الرئيسية على عدم المشاركة في المسيرة نحو القصر الملكي، إلا أن الناس بدءوا في التجمع في المناطق والأحياء المحيطة بمنطقة الرفاع عقب صلاة الجمعة. وكان أكبر هذه التجمعات في مسجد الشيخ عيسى حيث بدأ حوالي أربعمائة شخص تقريباً في الاتجاه نحو دوار الساعة في منطقة الرفاع، وهي المنطقة

المجاورة مباشرة للقصر الملكي وديوان سمو ولي العهد. وتدريجيا انضم المزيد من الأشخاص للمظاهرة من بعض المناطق المجاورة. وفي الساعة الثالثة والثلث مساءً انضم حوالي ألفا وخمسمائة شخص في شكل مسيرة متجهة لدوار الساعة.

٤٤٣- وبين الساعة الثالثة والنصف مساءً والساعة الثالثة وأربعون دقيقة، كان المتظاهرون قد وصلوا إلى الحواجز التي وضعتها وزارة الداخلية بشارع الشيخ علي سلمان لمنع المتظاهرين من الوصول إلى دوار الساعة، وكان عدد المتظاهرين آنذاك قد تجاوز الثلاثة ألاف شخص. وقد حاول المتظاهرون الولوج للمنطقة عن طريق المناطق الموازية للطريق إلا أن وزارة الداخلية كانت قد وضعت سياج من الأسلاك الشائكة في المناطق الموازية للطريق.

٤٤٤- وجرت العديد من المحاولات لإقناع المتظاهرين بالتراجع إلا أنها باءت جميعها بالفشل، وقد حذر أحد الضباط المتظاهرين بوجود أعداد كبيرة من المواطنين السنة من الرفاع متجمعون خلف حاجز الشرطة، وأن السماح للمتظاهرين بالمرور سيؤدي إلى مواجهات عنيفة. وفي الثالثة والنصف تقريباً، وصل رئيس مجلس النواب لإقناع المحتجين بالرحيل، وتجدر الإشارة أن عدد السكان المقيمين على جانبي حاجز وزارة الداخلية يقدر بحوالي ثمانية ألاف شخص.

٤٤٥- وقد هتف معظم المتظاهرين مرددين شعار "*الشعب يريد إسقاط النظام*"، بينما هتف آخرون "*يسقط.. حمد*"، كما انتقد المتظاهرون رئيس الوزراء مطالبين باستقالته.

٤٤٦- وفي حوالي الساعة الخامسة، كانت محاولات الشرطة في إقناع المتظاهرين بإخلاء المنطقة قد باءت بالفشل، وكان العديد منهم قد تمكن من اختراق سياج الأسلاك الشائكة، وهو الأمر الذي حدا بالشرطة بتفريق المتظاهرين باستخدام الغاز المسيل للدموع. وقبل الساعة الخامسة والنصف مساءً كان قد تم إخلاء المنطقة من المتظاهرين.

٤٤٧- في وقت لاحق من ذلك المساء، تجمع بعض الأفراد في مظاهرات موالية للحكومة وذلك بالقرب من مقر إقامة رئيس الوزراء للتعبير عن دعمهم للحكومة.

٤٤٨- كما نظمت مظاهرة أكبر في ضاحية السيف لأجل الدعوة إلى إلغاء دستور عام ٢٠٠٢، شارك فيها عشرات الآلاف من الأشخاص وفقاً لدعوة كل من جمعيات: الوفاق الوطني الإسلامية، والعمل الوطني الديمقراطي (الوعد)، والعمل الإسلامي، والتجمع الوطني الديمقراطي، والتجمع القومي الديمقراطي، والإخاء الوطني، والمنبر الديمقراطي التقدمي. وطالب المتظاهرون بإعادة

صياغة الدستور، واستقالة رئيس الوزراء.كما طالب بعض المشاركين بإسقاط النظام، وملاحقة المسئولين عن قتل المتظاهرين السلميين.

٤٤٩- وفي أعقاب الحادث أصدرت الجماعات السياسية المعارضة بيانا أعلنوا فيه رفض شعب البحرين لدستور ٢٠٠٢، كما دعا البيان إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع مشروع لدستور جديد يكون من شأنه أن يوفر هيئة تشريعية منتخبة بالكامل وحكومة منتخبة من قبل الشعب وضمان التداول السلمي للسلطة والمساواة أمام القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.كما ندد البيان بدستور ٢٠٠٢ لأنه "خُلق في غيبة من الشعب"، ولتناقضه مع ميثاق العمل الوطني، سيما ما يتعلق منه بشأن المهام التشريعية التي تقع ضمن الاختصاص الحصري للبرلمان المنتخب.

٤٥٠- وفي دوار مجلس التعاون الخليجي استمرت الاحتجاجات والفاعليات والمناقشات كما في الأيام السابقة، كما ألقى زعماء المجتمع المدني والشخصيات السياسية الخطابات والبيانات، وفي حوالي الساعة السابعة مساء، وصلت للدوار مسيرة من مجمع السلمانية الطبي. وفي المساء اتجهت مسيرة بالشموع المضاءة من الدوار إلى مكاتب الأمم المتحدة.

٤٥١- واستمراراً للمشاورات والمباحثات السياسية على مدار اليوم بين كل من ولي العهد وزعماء المعارضة. وكان من بين أولئك الذين قدموا الآراء حول الحوار الوطني المقترح الشيخ/ عبد الله الغريفي، الذي أرسل إلى ولي العهد وثيقة تضمنت المطالب التالية:

(أ) إقامة نظام ملكي دستوري.

(ب) إنشاء برلمان كامل الاختصاصات والصلاحيات.

(ج) ضمان وجود حكومة منتخبة يمثل فيها الشعب تمثيلا كاملا.

(د) تقسيم عادل للدوائر الانتخابية.

٤٥٢- وخلال المناقشات بين ممثلي سمو ولي العهد وأعضاء الوفاق، أعرب ممثلو الوفاق عن عدم ارتياحهم للدخول في حوار وطني بحضور بعض الجهات الأخرى، حيث أنهم يفضلون الحوار مع سمو ولي العهد بشكل مباشر، ورأى فريق سمو ولي العهد والتجمع من أجل الوحدة أن هذه المفاوضات ستؤدي إلى تعقيد عملية إطلاق الحوار الوطني، حيث ناقش ممثلو ولي العهد هذه المسألة مع الشيخ/ عبد اللطيف المحمود، الذي قرر انه مستعد لقبول الحوار دون اللجوء إلى التفاوض مع الوفاق لتجنب المواجهة مع الوفاق.

السبت، الموافق الثاني عشر من مارس ٢٠١١:

٤٥٣- لليوم الثاني على التوالي نظمت الاحتجاجات في الأماكن القريبة من القصر الملكي. ففي حوالي الساعة الثانية والنصف مساءً، بدأ الأفراد في التجمع في منطقة دوار المالكية ثم تحركوا في صورة مسيرة صوب قصر السافرية. وقبل الساعة الثالثة مساءً، انضم الأشخاص من دار كليب وبلغ عدد المشاركين فيها +حوالي الألفين شخص تقريبا. وقبل الرابعة مساءً كانت المسيرة قد وصلت إلى البوابات الرئيسية لقصر السافرية وقد بلغ عدد المشاركين في ذلك الوقت حوالي اثنى عشر ألف مشارك وكان من بين الشخصيات السياسية البارزة في المظاهرة السيد/ حسن المشيمع، والشيخ/ محمد حبيب الصفاف، والدكتور/ عبد الجليل السنكيس.

٤٥٤- وكما كان الحال في المظاهرات السابقة فقد طالب المتظاهرون بإسقاط النظام واستقالة الحكومة وإلغاء الدستور، كما انتقد العديد من المتظاهرين الملك مرددين هتافات " يسقط.. حمد " وهو الهتاف الذي أصبح يسمع بالبحرين. كما طالب العديدون باستقالة رئيس الوزراء، وكان من أهم السمات البارزة لتلك المظاهرات أن المتظاهرين كانوا يرتدون الملابس البيضاء رمزاً لاستعدادهم للموت من أجل تحقيق أهدافهم.

٤٥٥- وعلى عكس ما حدث في اليوم السابق بدوار الساعة بالرفاع، لم يكن في ذلك الوقت أي وجود للشرطة خلال تلك المظاهرة، كما لم تسجل أية مواجهات بين المتظاهرين وأفراد الأمن.

٤٥٦- كما أبحر أسطول صغير مكون من ثلاثين مركباً للصيد من ميناء الجفير إلى أن وصلوا أمام مرفأ البحرين المالي لدعم المتظاهرين الموجودين هناك.

٤٥٧- وخلال اليوم تم الإبلاغ عن العديد من حالات التخريب في المناطق المختلفة من البحرين. وكانت هذه الحالات بسبب تدهور الحالة الأمنية بشكل تدريجي وتدهور النظام في البلاد. فعلى سبيل المثال تم إنشاء حاجز لاستيقاف المارة بالقرب من دوار ١٣ في مدينة حمد والذي تم الإبلاغ عن العديد من حوادث التحرش. هذا فضلاً عن أن التقارير قد أشارت إلى أنه في الساعة العاشرة والنصف مساء قام مجهولون بإجبار أصحاب المحال التجارية في سوق المنامة إلى إغلاق متاجرهم، مهددين بتدميرها إذا لم يتم إغلاقها، كما تسجيل تعرض ضابط شرطة للاعتداء من قبل مجموعة من الأشخاص الذين يحملون السكاكين.

٤٥٨- كما تسجيل عدد من الاعتداءات على الأجانب المقيمين بالبحرين، وخاصة أولئك المنحدرين من أصول آسيوية. وعلى سبيل المثال، تم تسجيل قيام مجموعة كبيرة من الأشخاص، في

الساعة التاسعة وخمسين دقيقة مساءً، بالاعتداء على عدد من العمال الأجانب في المناطق المحيطة بفندق البحرين. وكذلك تم تسجيل قيام مجهولين يحملون العصي والألواح الخشبية والمعدنية بإقامة حاجز على الطريق بالقرب من قسم شرطة المنامة والاعتداء على أحد الأشخاص من أصول آسيوية.

٤٥٩- وفي محاولة للتوصل إلى حل وسط، أعد ولي العهد وثيقة تحدد المبادئ الأساسية السبعة التي ينبغي أن يستند إليها الحوار الوطني. ووضعت هذه المبادئ كجزء من الوثائق المقدمة من قبل الجمعيات السياسية المعارضة، بما في ذلك الوفاق ووثائق الجمعيات السياسية الأخرى، وكانت المبادئ السبعة على النحو التالي:

(أ) أن يكون لمجلس النواب كامل الصلاحيات.

(ب) أن تعكس الحكومة إرادة الشعب.

(ج) التقسيم العادل للدوائر الانتخابية.

(د) مناقشة سياسات التجنيس.

(هـ) مكافحة الفساد الحكومي والمالي.

(و) حماية الثروات الوطنية.

(ز) علاج التوترات الطائفية.

٤٦٠- وكان رأي سمو ولي العهد وفريقه أن تلك المبادئ تبلور النقاط التي تطرحها المعارضة وهي مفتوحة للنقاش خلال الحوار الوطني. وكان التوجه الجيد، وفقاً لفريق التفاوض، يتمثل في استعداد الحكومة لمناقشة مطلب أن يكون رئيس الوزراء مسئولاً أمام البرلمان. هذا فضلا عن تقليص صلاحيات مجلس الشورى على النهج الذي يأخذ به مجلس العموم البريطاني على سبيل المثال.

٤٦١- ولاحقاً، تم استخدام المبادئ آنفة البيان في إعداد مذكرة تفاهم حددت آلية الحوار، حيث التقى سمو ولي العهد بجلالة الملك وأخذ موافقة جلالته على تلك الوثيقة وعلى أن تكون المشاورات مع المعارضة على ذلك الأساس، هذا وقد تضمنت مذكرة التفاهم النقاط الآتيـة:

(أ) أن يكون الحوار حول التعديلات الدستورية المهمة للنظام السياسي في المملكة.

(ب) يكون لكل طرف الاستعانة بأي شخص يراه مفيداً في المفاوضات.

(ج) إذا توافقت الآراء على تعديل الدستور، يتعين أن تعرض التعديلات المقترحة في استفتاء شعبي، وتدخل نتائج ذلك الاستفتاء حيز التنفيذ فور إعلانها بشرط مشاركة ٧٠% على الأقل من الناخبين في التصويت، وأن يوافق على الأقل ثلثا الناخبين على التعديلات المقترحة. ويمكن لكلا الجانبين التشاور مع القوى الفاعلة في المجتمع البحريني من أجل التوصل إلى إجماع وطني حول التعديلات المقترحة.

(د) ألا تعرض الحكومة أي اتفاقات للاستفتاء الشعبي إلا بعد التشاور مع المعارضة أولاً.

(هـ) وفي حالة عدم التوافق على أي قضايا خلال الحوار الوطني تطرح المسائل المتنازع عليها على الشعب في استفتاء وفقا للبند (ج) المذكور بعاليه.

(و) البدء في الحوار الوطني مباشرة بعد الاتفاق على هذه المبادئ، ويكون الاستفتاء على النتائج في غضون ثلاثة أشهر من بدء الحوار.

(ز) أن يتم الاستفتاء تحت إشراف قضائي كامل.

٤٦٢- وفي ضوء أحكام دستور عام ٢٠٠٢، فإن تنفيذ تلك المقترحات يتطلب إجراء تعديل دستوري ليسمح بطرح نتائج الحوار الوطني على الشعب البحريني في استفتاء شعبي. ولذا فقد أعد المستشارون القانونيين لسمو ولي العهد مشروعاً لتعديل الدستور بالصورة التي تسمح بالاتفاق.

٤٦٣- وعرضت مذكرة التفاهم على الزعيم الشيعي الشيخ/ عبد الله الغريفي ووافق عليها. كما قام ممثلو سمو ولي العهد بالتشاور في مضمون مذكرة التفاهم مع بعض رجال الأعمال البارزين سيما فيما يتعلق بتحويل البحرين إلى دائرة انتخابية واحدة لانتخاب رئيس الوزراء، حيث كان موقفهم هو رفض فكرة رئيس الوزراء المنتخب. كما أوصى بعضهم بضرورة إعلان حالة السلامة الوطنية.

٤٦٤- وفي حوالي الساعة الواحدة من صباح اليوم وافق ولي العهد على عرض مذكرة التفاهم على الشيخ/ عيسى قاسم للحصول على موافقة الوفاق عليها حتى يمكن أن يبدأ الحوار.

الأحـد، المـوافق الثالث عشر من مارس ٢٠١١:

٤٦٥- كان هذا اليوم نقطة تحول هامة في تسلسل الأحداث في البحرين،حيث تدهور المستوى العام للأمن والقانون والنظام بشكل ملحوظ في جميع أنحاء البلاد، التي شهدت مزيداً من حالات الاعتداء ضد الأفراد والممتلكات الخاصة والعامة وحوادث الاشتباكات الطائفية، حيث تم تسجيل المواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين المعتصمين في مرفأ البحرين المالي. وهو ما أدى إلى أعاقة حركة المرور تماما في شارع الملك فيصل، كما شهدت جامعة البحرين مواجهات أكثر عنفاً، أسفرت عن جرح العديد من الأشخاص وأدت إلى تعليق الدراسة.

٤٦٦- وفي الساعات الأولى من صباح اليوم، أبلغ السكان من مختلف الأحياء عن مشاهدتهم لمجموعات من الأفراد المجهولين يحملون السكاكين والسيوف وألواح خشبية، يجوبون الشوارع ويهددون المارة ويقومن بالهجوم على المركبات وتدمير الممتلكات العامة. وعلى سبيل المثال شوهد أفراد ملثمون في منطقة أعالي حوالي الساعة الثانية صباحاً يقومون بالاعتداء باللفظ والفعل على المارة على مقربة من الطرق ٣٦و ٣٨. وكذلك فقد تم الإبلاغ أيضاً عن قيام مجموعات من الأفراد بإغلاق الطريق ٢ المجاور لمركز الدانة التجاري. وفي وقت لاحق شوهد بعض الأفراد الذين يحملون السيوف والعصي متجهين إلى دوار ٢٢ بدار كليب حيث قاموا بإتلاف الممتلكات العامة والسيارات الخاصة. وفي مدينة حمد قامت تجمعات كبيرة من أشخاص مجهولين يحملون السيوف والسكاكين والآلات الحادة الأخرى بإغلاق طريق الزلاق ومنع المارة من العبور. وفي حوالي الساعة الخامسة والنصف مساءً، شوهد عدد من الأشخاص الذين يحملون ألواح خشبية يسلكون طريق باتجاه أم الحسم وتعطيل حركة المرور والتعدي اللفظي على المارة، وفي تلك الليلة تعرض بعض الأفراد لهجوم من قبل شخص مجهول الهوية باستخدام قنبلة مولوتوف في منطقة البستين.

٤٦٧- وفي المساء، تم الإبلاغ عن قيام بعض الأشخاص بالهجوم على المحلات التجارية في عدد من المناطق منها مآتم بن سلوم، وشارع الشيخ عبد الله في المنامة، كما تم تخريب وإتلاف بعض المحال التجارية في مناطق البستين وجاد علي. وقبل الساعة الخامسة والنصف مساءً كان قد تم إغلاق جميع المحلات والمؤسسات التجارية في مدينة حمد.

٤٦٨- وقد تسببت وقوع تلك الحوادث وغيرها على مدار اليوم وانتشار الأخبار حول وجود عصابات وجماعات مسلحة من المخربين في مناطق عديدة من البحرين في موجة من الخوف بين الأسر خوفا على سلامتهم وأمنهم. وهو ما دفع سكان مختلف الأحياء والقرى لتنظيم "اللجان الشعبية"

لحماية أرواحهم وممتلكاتهم. وعلى سبيل المثال فقد تجمع عدد من الأفراد في منطقة سفرا في المنطقة المجاورة لإحدى منشآت الحرس الوطني لردع الهجمات ضد الأفراد. وكذلك قامت مجموعة من سكان المحرق بإقامة حاجز على جسري الشيخ عيسى والشيخ حمد لمنع أي مجهولين من دخول المنطقة. وفي الساعة الثانية مساءً، تجمع سكان منطقة الرفاع في شارع المعسكر ودوار الساعة للتحقق من هويات الأشخاص في الحي، كما تجمع عدد من المواطنين في مختلف الأحياء في مطار البحرين الدولي لحمايته من هجمات محتملة من قبل المخربين والعصابات المسلحة.

٤٦٩- وإلى جانب التدهور الواضح للأمن والقانون والنظام في أنحاء كثيرة من البحرين، وفي واحدة من الأحداث الهامة في هذا اليوم حدثت مواجهة بين المتظاهرين الذين خيموا في مرفأ البحرين المالي وقوات الأمن، حيث بدأ المتظاهرون في حوالي الخامسة صباحاً في عرقلة حركة المرور في طريق الملك فيصل وهو أحد الشوارع الرئيسية في المنامة. وقد استخدم المتظاهرون الحواجز المرورية وبعض الحواجز المعدنية وحاويات القمامة وغيرها لعرقلة حركة المرور. ثم قام حوالي مائة من المتظاهرين بالوقوف خلف الحاجز لمنع الشرطة من إزالته.

٤٧٠- ووصلت قوات الشرطة إلى مكانصباحاً،مسلحة بالهروات حوالي الساعة السابعة صباحاً، وتم استخدام مكبرات الصوت لإقناع المتظاهرين بإخلاء المنطقة وإزالة الحواجز وإعادة فتح الطريق السريع. وقد أشارت التقارير إلى أن المتظاهرين رفضوا مغادرة المنطقة في الوقت الذي تم فيه إرسال المزيد من قوات الشرطة إلى المنطقة والتي واصلت المواجهة مع المتظاهرين وتم اقتحام صفوف الشرطة التي كانت مسلحة تسليحا خفيفا وكانت أقل عدداً. وانسحبت قوات الشرطة واستمر المتظاهرون في مواصلة الهجوم، مما نتج عنه جرح عدد من أفراد الشرطة وإتلاف سيارات الشرطة.

٤٧١- وفي الساعة الثامنة والنصف صباحاً ،كانت وحدات الشرطة قد أعادت تنظيم صفوفها وتم إرسال تعزيزات للمساعدة في إعادة فتح طريق الملك فيصل وإزالة الخيام التي أقامها المتظاهرون في المرفأ المالي. وقد نشرت وزارة الداخلية شرطة قوات مكافحة الشغب المسلحة بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والقنابل الصوتية وخراطيم المياه. وفي الساعات التالية تواصلت الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين الذين زادت أعدادهم عندما انضم إليهم آخرون من دوار مجلس التعاون الخليجي وبعض المناطق الأخرى بالمنامة. وتم تسجيل هجوم بعض المحتجين على وحدات الشرطة بالحجارة والقضبان المعدنية والآلات الحادة. واتسع نطاق هذه المواجهات إلى الجسر القريب من دوار مجلس التعاون الخليجي ومن ثم إلى شارع الشيخ خليفة بن سلمان.

وخلال هذه الاشتباكات تعرض العديد من المتظاهرين للضرب في حين أصيب آخرون بجروح من الرصاص المطاطي، وعانى البعض من الاختناق بسبب الغاز المسيل للدموع. ووفقا لبيان وزارة الداخلية الذي صدر في وقت لاحق، فقد أصيب أربعة عشر فرداً من أفراد الشرطة خلال الأحداث في المرفأ المالي، ومنهم الشرطي الذي أصيب نتيجة اصطدام سيارة مدنية يقودها أحد المتظاهرين.

٤٧٢- وعلى الرغم من المحاولات التي كانت قامت قوات الأمن لإعادة فتح الطرق الرئيسية والطرق المحيطة بدوار مجلس التعاون الخليجي، إلا أن طريقي الملك فيصل والشيخ خليفة بن سلمان ظلا مغلقين طوال اليوم، حيث أحضر المحتجون المزيد من الحواجز البلاستيكية والمعدنية لتعطيل حركة المرور، كما أنهم تمكنوا من نقل بعض الأنقاض من أحد مواقع البناء القريبة، و استخدموا أعمدة الإنارة في قطع الطرق.

٤٧٣- وأدى انتشار خبر حدوث المواجهات مع الشرطة في منطقة المرفأ المالي إلى قيام الطلبة في جامعة البحرين بتنظيم مظاهرة للتنديد باستخدام القوة ضد المتظاهرين، حيث أشارت التقارير إلى أن بعض الطلبة من جامعة بوليتكنك البحرين شاركوا في هذه الاحتجاجات. وقد تضاربت الروايات عن حقيقة ما حدث بالجامعة إلا أن الثابت أن تجمع الطلبة بدأ في الثامنة والنصف صباحاً، حيث تحركت مسيرة الطلبة إلى منطقة المطاعم بالجامعة ثم اتجهت إلى الكليات والمباني بحرم الجامعة.

٤٧٤- وقد تلاحظ وجود وجهتين للنظر في شأن ما حدث عقب ذلك. حيث يرى أصحاب وجهة النظر الأولى أن الطلبة المؤيدين للحكومة بدأوا بالاعتداء الشفوي والبدني على المحتجين، بينما زعمت وجهة النظر الثانية التي تبناها الطلبة المعارضون أن مؤيدي الحكومة سمحوا لمجهولين مسلحين بالسيوف والسكاكين والآلات الحادة الأخرى بالدخول للحرم الجامعي لمواجهة الطلبة المحتجين، كما أن أمن الجامعة لم يفعل شيئا لوقف هؤلاء الأفراد.

٤٧٥- وعلى العكس من ذلك فقد ادعت تقارير أخرى أن عدد الطلاب الذين تظاهروا قد تزايد تدريجيا حتى وصل إلى خمسمائة طالبا. وزعمت أن هؤلاء المتظاهرين دخلوا عدداً من الكليات، بما في ذلك كلية المعلمين وكلية الأعمال وكلية الآداب، مطالبين بإسقاط النظام والملك واستقالة رئيس الوزراء و مجلس الوزراء، وأعربوا عن تأييدهم للمتظاهرين في دوار مجلس التعاون الخليجي والمرفأ المالي. ومن هنا بدأت الاشتباكات بين المؤيدين للحكومة والطلاب المؤيدين للمعارضة في عدد من الكليات. وقد استخدمت السكاكين والسيوف والألواح الخشبية والصخور وغيرها

خلال تلك المواجهات والتي نتج عنها تدمير عدد من السيارات الخاصة، ولم تسجل التقارير وجود استخدام لأية أسلحة نارية.

٤٧٦- ووفقاً لتقارير موالية للحكومة فقد تم نقل أشخاص مجهولين من مناطق مختلفة من البحرين ودوار مجلس التعاون الخليجي لدعم الطلبة المؤيدين للمعارضة، وأن هؤلاء الأشخاص قد اقتحموا المدخل الشرقي للجامعة وهاجموا أفراد الأمن الجامعي، حيث استمرت الاشتباكات بين الطلبة والموظفين الذين كانوا قد تجمعوا في مركز اللغة الإنجليزية. وقام المتظاهرون المؤيدون للمعارضة بمحاصرة ذلك المبنى والبدء بتكسير النوافذ والأبواب وهو ما اضطر المتواجدون للانتقال إلى الطابق الثاني من المبنى لتجنب وقوع إصابات. كما أشارت التقارير إلى أن الطلاب المتظاهرين أضرموا النار في أحد الفصول في الطابق الأرضي لإجبار الطلاب في الطابق الثاني على مغادرة المبنى[٢٤٨].

٤٧٧- ونظراً لاستمرار المظاهرات والاشتباكات في جامعة البحرين فقد أرسلت قوات مكافحة الشغب ورجال الدفاع المدني والإطفاء، حيث استخدمت وحدات الشرطة الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والقنابل الصوتية في مواجهة المتظاهرين[٢٤٩].

٤٧٨- وفي وقت لاحق اليوم، أعلن أعضاء جماعة "الطلبة أولا" استقالتهم من إتحاد الطلبة بجامعة البحرين، احتجاجا على ما وصفوه أنه "موافقة الحكومة على كسر القواعد الجامعية والسماح للبلطجية المسلحين بدخول الجامعة".

٤٧٩- وفي ضوء أحداث هذا اليوم أعلنت إدارة جامعة البحرين تعليق الدراسة بالجامعة حتى إشعار آخر.

٤٨٠- وقد أصدرت جمعية الوفاق السياسية بياناً علقت من خلاله على التطورات التي حدثت خلال اليوم حيث ادعى البيان أن: " الأمن لم يعد متوفرا في البحرين بسبب وجود الجماعات المسلحة والميليشيات في جميع أنحاء البلاد، الذين يهاجمون الأشخاص والأحياء والمؤسسات التعليمية باستخدام أدوات حادة وأسلحة مماثلة". كما أكد البيان أيضاً أن البحرين تشهد حالة من "الفراغ الأمني" بسبب اختفاء مؤسسات الدولة المكلفة بحماية المواطنين، كما أكد الوفاق على أن هذه الجماعات المسلحة مرتبطة بوكالات الأمن الحكومية لأنها لم تتخذ أية تدابير لمواجهة الجماعات المسلحة التي كانت تسد الطرق وتقيم الحواجز ونقاط التفتيش.

---

٢٤٨) راجع المبحث الثالث من الفصل السابع، الجزء الخاص بفصل الطلبة.

٢٤٩) راجع المبحث الثالث من الفصل السابع، الجزء الخاص بفصل الطلاب.

٤٨١- ومن تطورات هذا اليوم إصدار الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بيان دعا من خلاله إلى إضراب عام في البحرين.

٤٨٢- وكان من بين الأحداث الهامة الأخرى خلال اليوم، الزيادة في عدد وكثافة الهجمات ضد العمال الأجانب الوافدين، وخاصة من هم من أصل جنوب آسيوي، حيث دخلت مجموعة من الأفراد مبنى سكني في المنامة كانت تسكنه أغلبية من العمال الآسيويين في وقت متأخر من المساء. وهجموا علي المتواجدين فيه وكان من بينهم مواطن باكستاني يدعى/ عبد الملك غلام رسول، والذي تعرض للضرب بعنف حتى الموت. وفي وقت لاحق تم مهاجمة أجنبي أخر يدعي/ فريد مقبل مما أدى لإصابته بإصابات بالغة أودت بحياته. كما تم تسجيل حالات أخرى للهجمات ضد المغتربين الآسيويين، حيث تم الاعتداء العنيف على موسيني الباكستاني والشيخ محمد أحمد عرفان من قبل مجموعة من الأفراد اعتدوا عليهم بعنف مما تسبب لهما في جروح خطيرة حيث أصيب أحدهما بجروح عميقة بلسانه[٢٥٠].

٤٨٣- ووجدت إدعاءات من العمال الآسيويين بأنهم قد حرموا من العلاج بمجمع السلمانية الطبي، هذا فضلا عن تعرضهم للتعدي اللفظي والبدني ونعتهم بأنهم مرتزقة من قبل المحتجين المعتصمين بمكان انتظار السيارات المجاور لقسم الحوادث والطوارئ. وقد تم نقل العديد من هؤلاء الأفراد إلى مستشفى قوة الدفاع للعلاج في وقت لاحق.

٤٨٤- وفي تلك الليلة ازداد الوضع الأمني في التدهور في البحرين، وقد عقدت جمعيات المعارضة السياسية السبعة اجتماعاً في مقر الوفاق، وفي ختام ذلك الاجتماع الذي استمر قرابة الخمس ساعات، أصدروا بيانا للتنديد بالاشتباكات الطائفية ودعوة الأشخاص إلى عدم مواجهة بعضهم البعض والتحذير من أخطار الطائفية.

٤٨٥- كما أصدر سمو ولي العهد بيانا أوجز فيه المبادئ التي ينبغي أن تحكم الحوار السياسي المقترح، حيث صدر البيان في ضوء ما اعتبره ولي العهد مواقف متغيرة من أحزاب المعارضة، وتضمن البيان ما يلي:

(أ) أن سلامة وأمن شعب البحرين فوق كل اعتبار وأن المطالب المشروعة لايجب أن تأتي على حساب الأمن والاستقرار.

٢٥٠) راجع المبحث الأول من الفصل الثامن الخاص بالعمالة الوافدين.

(ب) أنه قد بذلت الجهود لإنشاء روابط فعالة بين جميع الأطراف المختلفة والمجموعات الوطنية لفهم آرائهم ووجهات نظرهم بشأن المسائل الوطنية وهو ما يعكس ضرورة الالتزام ببدء حوار وطني شامل.

(ج) أن صاحب السمو ولي العهد يقبل مناقشة الموضوعات التالية في الحوار:

١. وجود برلمان يتمتع بسلطات كاملة.

٢. حكومة تمثل إرادة الشعب.

٣. مراجعة سياسة التجنيس.

٤. نزاهة تقسيم الدوائر الإنتخابية.

٥. مكافحة الفساد.

٦. حماية ملكية الدولة.

٧. علاج التوتر الطائفي.

هذه فضلا عن الموضوعات التي ستنتج عن الحوار الوطني

(د) كما شدد سمو ولي العهد على أهمية القبول الفوري للحوار الوطني، مؤكداً على انه لا يوجد أي اعتراض على تقديم ما سيتم الاتفاق عليه في الحوار في استفتاء يعكس إرادة الشعب.

٤٨٦- وبعد ظهر ذلك اليوم، تشاور سمو ولي العهد واثنان من مستشاريه مع الشيخ/ عيسى قاسم أحد أبرز رجال الدين الشيعة، حيث حصلوا على موافقته على مذكرة تفاهم ١٢ مارس كأساس للحوار الوطني المقترح. وفي بداية الاجتماع تم الاتصال بولي العهد من جانب بعض مستشاريه ناصحين إياه بعدم حضور الاجتماع، لذلك باشر ممثلو سمو ولي العهد وحدهم الاجتماع والذي عقد في مقر إقامة الشيخ عبد الله الغريفي. وخلال الاجتماع أوضح ممثلو سمو ولي العهد أنهم يهتمون بالحصول على موافقة الشيخ/ عيسى قاسم على مذكرة تفاهم ١٢ مارس وعلى انضمام الوفاق إلى الحوار الوطني على هذا الأساس. وكان الشيخ عيسى قاسم قد نفى علمه بوجود مذكرة تفاهم أو المبادئ السبعة التي أعلن عنها سمو ولي العهد، مشيراً إلى إنه ليس لديه السيطرة على الشارع. كما أكد الشيخ/ عيسى قاسم أنه على الرغم من أنه رجل دين وليس رجل سياسة إلا أن الحل الوحيد للأزمة الحالية في رأيه يجب أن يكون انتخاب جمعية تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد.

٤٨٧- وعقب ذلك الاجتماع، التقى ممثلو سمو ولي العهد مع الأمين العام للوفاق الشيخ/ علي سلمان لحثه على تأييد مذكرة تفاهم ١٢ مارس وقبول المبادئ السبعة المدرجة في بيان ولي العهد، حيث أكد الشيخ/ علي سلمان أنه ليس هناك حاجة للدخول في حوار مع الحكومة، وأن انتخاب جمعية تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد هو الحل الوحيد للأزمة. وفي وقت لاحق من ذلك المساء، كان سمو ولي العهد قد دعا الشيخ/ علي سلمان لإقناعه بإعادة النظر في موقفه إلا أن الشيخ/ على سلمان كرر عليه الآراء التي أعرب عنها في وقت سابق من ذلك اليوم.

٤٨٨- وهنا تيقن سمو ولي العهد وفريقه أن المعارضة غير مهتمة بالدخول في حوار مع الحكومة، حيث رأى سمو ولي العهد أن إصرار المعارضة على صياغة دستور جديد من قبل جمعية تأسيسية منتخبة يستهدف السماح للمعارضة بالسيطرة على الجمعية التأسيسية. وإذا تم صياغة الدستور على هذا النحو سيؤدي إلى نفور غيرهم من أفراد المجتمع البحريني، ولذلك كانت مواقف كل من الشيخ/ عيسى قاسم والشيخ/ علي سلمان غير مقبولة من الملك أو من ولي العهد.

٤٨٩- هذا وقد أصدر عدد من الأعضاء المستقلين في مجلس النواب بياناً دعوا من خلاله جلالة الملك للإعلان عن دولة القانون وضرورة تدخل قوة الدفاع للحفاظ على الأمن والاستقرار في البحرين وحماية الممتلكات الخاصة والعامة ومواجهة أي أعمال غير قانونية من شأنها أن تحرض على العنف والإرهاب والمضايقات التي يتعرض لها الأفراد ومواجهة الطائفية واختلال النظام الاجتماعي والإضرار بالاقتصاد الوطني وتهديد المصلحة الوطنية للبحرين. وقد حث البيان جلالة الملك على فرض حظر التجول وأن يتم تنفيذه بمعرفة قوة الدفاع، كما حث البيان الملك على التدخل في هذه المرحلة الحرجة بعد رفض المعارضة للدعوة إلى الدخول في حوار واللجوء بدلا من ذلك إلى التصعيد والتحريض الطائفي بما يهدد بانهيار الأمن. كما حذر البيان من استمرار المظاهرات والمسيرات اليومية غير المصرح بها واصفا إياها بأنها "استفزازية"، ويمكن أن تؤدي إلى "حرب أهلية"، وفقا للبيان الذي طالب بالتدخل الفوري لقوة الدفاع لاحتواء الموقف والحفاظ على القانون والنظام في البحرين.

٤٩٠- وفي تلك الليلة، قرر جلالة الملك طلب البحرين المساعدة العسكرية من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة، وجاء ذلك القرار بسبب التدهور العام للأمن والقانون في البحرين وما عانته البحرين في الأيام السابقة وخاصة يوم ١٣ مارس، وزيادة كثافة وتواتر الهجمات ضد المواطنين والرعايا الأجانب والممتلكات الخاصة والعامة، واتساع نطاق المظاهرات والاحتجاجات وعرقلة الخدمات والمرافق الحيوي. هذا فضلا عن أن وجود هذه القوات سيكون رادعاً توفره دول

مجلس التعاون الخليجي ضد ما يعتقد أن يكون تدخلا محتملا في الشئون الداخلية للبحرين من قبل جمهورية إيران الإسلامية.

الإثنين، الموافق الرابع عشر من مارس ٢٠١١:

٤٩١- تدهورت حالة الأمن العام والنظام في البحرين طوال اليوم، حيث انتشرت مجموعات من المخربين والعصابات المسلحة من الأفراد ، حاملين السكاكين والسيوف وغيرها من الأسلحة في العديد من مدن وقرى البحرين. كما تم تسجيل عدد من الاعتداءات ضد العمال الأجانب، هذا فضلا عن العديد من الاعتداءات ضد ضباط الشرطة، وقد أقام المواطنون نقاط تفتيش ولجاناً شعبية لمراقبة أحيائهم خوفاً على أرواحهم وممتلكاتهم.

٤٩٢- وقد أعُلن خلال النهار عن وجود مجموعات من أشخاص مجهولين يحملون أسلحة خفيفة من أنواع مختلفة مثل السكاكين والسيوف وقضبان معدنية وألواح خشبية في أنحاء كثيرة من البحرين. وعلى سبيل المثال فقد تم الاستيلاء على حافلة صغيرة من عامل آسيوي وشاحنة أخرى لإغلاق شارع جابر الأحمد الصباح في سترة. وفي أعالي أغلقت الشوارع بما فيها شارع ٣٦ باستخدام الشاحنات والمركبات الأخرى، بينما في أجزاء أخرى من هذا الحي مثل شارع الشيخ زايد تم الإبلاغ عن عصابات من المخربين المسلحين تجوب الشوارع، وفي مدينة حمد. وأقيمت نقاط تفتيش قرب دوار ٢٢ حيث زعم أن أفراد مسلحين هاجموا المارة الذين يعُتقد أنهم من السنة. وفي مدينة حمد تجمع عدد كبير من الأشخاص بالقرب من دوار ٥ وأقاموا حاجزا وحدثت اعتداءات على المارة من السنة.

٤٩٣- وفي الساعات الأولى من صباح اليوم، تم الإبلاغ عن نقاط تفتيش في مناطق مختلفة من حي الرفاع الذي يمثل السنة غالبية قاطنيه، وحيث يقع القصر الملكي ومساكن القيادات العليا في البحرين. وكانت بعض هذه الحواجز وخصوصا في المناطق القريبة من دوار الساعة لمراقبة حركة المرور ومنع الوصول إلى الحي للأشخاص غير المقيمين أو يعتقد أنهم من الشيعة. ومع تقدم النهار شهدت هذه الحواجز مواجهات طائفية مع أفراد مسلحين مجهولين في منطقة الرفاع وغيرها من الأحياء ذات الغالبية السنية. وعلى سبيل المثال فقد أشارت التقارير إلى أنه في الساعة الحادية عشرة وعشرون دقيقة مساءً، تجمع حوالي مائة وخمسون شخصاً من سكان الرفاع مسلحين بالسكاكين والسيوف واشتبكوا مع مجموعة أخرى من الأفراد من منطقة سند بالقرب من مجمع علوي. كما تم تسجيل مزيد من الاشتباكات بين مجموعات من السنة والشيعة في أماكن أخرى بما في ذلك في المناطق القريبة من مركز مدينة عيسى الطبي والنويدرات والدير،

حيث تباينت مستويات العنف المسجلة في تلك الاشتباكات الطائفية على حسب عدد الأفراد المشاركين فيها، إلا أنه في معظم الحالات فإن الإصابات التي تم تسجيلها كانت عبارة عن طعنات وجروح من الأسلحة الحادة والكدمات.

٤٩٤- وفي عدة مواضع قام الأفراد المسلحون بمنع العاملين في كل من القطاعين العام والخاص من الدخول إلى أماكن عملهم. فعلى سبيل المثال أشارت التقارير إلى أنه في حوالي الساعة الثامنة والربع صباحاً، قامت مجموعة من الأفراد المسلحين بمنع العاملين في بنك البحرين والكويت من الدخول. كما قام مجهولون حوالي الساعة الحادية عشرة والربع صباحاً بمنع الموظفين في وزارة العدل من مغادرة مقر الوزارة.

٤٩٥- كما تعرضت العديد من المنشآت التجارية للاعتداء خلال النهار. وعلى سبيل المثال فقد تحرش مجموعات من الأفراد المجهولين حوالي الساعة الحادية عشرة وأربعون دقيقة بأصحاب المحلات في شارع الشيخ محمد بالمنامة وأجبرتهم على إغلاق محلاتهم، وكذلك في منطقة الرفاع حيث تم تحطيم أحد المقاهي الشعبية وإضرام النار في أحد المتاجر.

٤٩٦- كما تم تسجيل عدد من حالات الاعتداء على رجال الشرطة، ومنها الاعتداء الذي وقع في حوالي الساعة العاشرة صباحاً من حوالي عشرة أشخاص على أحد رجال الشرطة في شارع المتنبي بالقرب من مقر وكالة الأمن القومي. كما تم تسجيل حادث مماثل عندما هاجم مجهولون دورية للشرطة في منطقة السلمانية، حيث تم نقل ضحايا تلك الاعتداءات للمستشفى. كما أفادت دورية للشرطة بتعرضها للهجوم في حوالي الساعة الرابعة وثمان وعشرين دقيقة مساء بمنطقة السهلة من قبل مجموعة من الأفراد المسلحين بالسكاكين والسيوف مما أسفر عن إصابة احد رجال الشرطة. كما تعرضت دورية أخرى للشرطة للاعتداء في وقت لاحق من قبل الأفراد المتواجدين بإحدى اللجان الشعبية في مدينة عيسى. وقد أفاد عدد من ضباط الشرطة والعاملون في الأجهزة الأمنية أن منازلهم كانت هدفا للهجمات وحوادث التخريب. ومن الأمثلة لهذه الحوادث تقرير قدمه موظف بوكالة الأمن القومي أدعى فيه أنه تحت الحصار في منزله في مدينة عيسى. كما تعرض ملازم أول في الشرطة للمضايقة في مسكنه في منطقة سند.

٤٩٧- وفي دلالة على تدهور الأوضاع الأمنية في البحرين، بدأ السجناء في سجن الحوض الجاف في إحداث اضطرابات تمكنوا على أثرها من الخروج من السجن. ومن غير الواضح ما إذا كانت هناك مواجهات قد وقعت بين أمن السجن والسجناء. و في المجموع هرب مائة وتسعة سجناء من السجن. وقد وأشارت التقارير إلى أنه قد تم اعتقال بعض الذين حاولوا الفرار عن طريق البحر

في وقت لاحق عن طريق وحدات خفر السواحل. كما حاول سجناء آخرون مغادرة المنطقة باستخدام حافلة صغيرة، في حين اختبأ بعضهم في المباني المجاورة للسجن، إلا أن قوات الأمن تمكنت من القبض على معظم السجناء الذين فروا قبل الساعة الخامسة والنصف مساءً.

٤٩٨- وقد أدى نشر تلك الحوادث على مدار اليوم من خلال وسائل الإعلام وبعض مواقع الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي إلى تفاقم الإحساس بانعدام الأمن لدى المواطنين والأجانب على حد سواء، وخاصة في ظل التطورات التي حدثت في الأيام السابقة من شل حركة المرور في المنامة بسبب إغلاق طريق الملك فيصل، ووجود عصابات من المخربين المسلحين في جميع أنحاء البحرين وعدم استعداد الشرطة بل وعجزها أحيانا عن فرض النظام ومواجهة هذه الجماعات المسلحة، وهو حتما ما يؤدي إلى الشعور بالفقدان الكامل للأمن في البلاد. وقد اضطر ذلك السكان في العديد من الأحياء بما فيها التي يقطن أغلبيتها الشيعة أو السنة والأحياء المختلطة، للدفاع عن أنفسهم وتشكيل لجان شعبية للحفاظ على الأمن، وقد نتج عن ذلك شعور البحرينيين والمقيمين الأجانب بأن الحكومة لم تعد قادرة على ضمان سلامتهم وان البحرين على شفا الانهيار التام للقانون والنظام.

٤٩٩- وأشارت التقارير إلى قيام بعض الأفراد في دوار مجلس التعاون الخليجي والمناطق المجاورة له بوضع الحواجز وتعطيل حركة المرور على الطرق في المنطقة وعلى الطرق المؤدية إلى الدوار، حيث وضعت أشجار النخيل وأعمدة الإنارة والحواجز البلاستيكية و بعض الأنقاض في طرق الملك فيصل والشيخ خليفة بن سلمان. وفي بعض المناطق تم حفر الخنادق لمنع المركبات من دخول المنطقة. كما تم تسجيل وجود بعض الحواجز في محيط مقر مجلس الوزراء والشوارع القريبة، وقد أشارت التقارير أيضا إلى أن بعض الأشخاص قد استخدموا الأسلاك الكهربائية لخلق شراكاً خداعية بالقرب من دوار مجلس التعاون الخليجي وبالقرب من مرفأ البحرين المالي. وكان إجمالي عدد المتظاهرين في دوار مجلس التعاون الخليجي خلال اليوم قد تجاوز العشرة ألاف شخص.

٥٠٠- وفي الساعة الخامسة والنصف مساءً، أعلنت شركة طيران الخليج تعليق جميع رحلاتها إلى إيران والعراق من دون أن تقدم أسبابا لذلك.

٥٠١- ووصلت في مساء ذلك اليوم، قوات درع الجزيرة (قوات دول مجلس التعاون الخليجي)، وكانت أولى التشكيلات التي وصلت البحرين هي وحدات الحرس الملكي السعودي والتي عبرت الحدود إلى البحرين بواسطة جسر الملك فهد في حوالي الساعة السادسة وعشرين دقيقة مساء.

ووصلت وحدات إضافية من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر في الأيام التالية، حيث أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي أوامرها لتلك القوات لمساعدة القوات المسلحة البحرينية في حماية المنشآت والمواقع الحيوية في مختلف أنحاء البلاد ولاسيما حقول النفط جنوب البحرين، كما صدرت الأوامر لتلك القوات أيضا بأن تكون على أهبة الاستعداد للمساعدة في الدفاع عن البحرين ضد أي تدخل أجنبي. وفي وقت لاحق خلال ذلك الأسبوع قامت دوريات تشكيلات بحرية كويتية بدوريات استطلاع قبالة سواحل البحرين.

٥٠٢- ورداً على وصول قوات مجلس التعاون الخليجي أصدر السيد/ خليل المرزوق النائب السابق لرئيس مجلس النواب وعضو الوفاق بيانا أعرب فيه عن رأياً مفاده أن استخدام قوات دول مجلس التعاون الخليجي يعد بمثابة مواجهة للمطالب الشعبية بصورة غير شرعية ومخالفة للقواعد القانونية. كما أضاف البيان إلى أن الدعوة الموجهة إلى قوات أجنبية لا يمكن تفسيرها إلا أنها علامة على أن السلطة الحاكمة في البحرين قد فقدت شرعيتها، وأن ذلك اعترفا بعدم قدرتها على معالجة الوضع الداخلي مما اضطرها لطلب المساعدة الخليجة.

٥٠٣- وفي سياق ردود الفعل على تلك الأنباء فقد عقد لقاء بين التجمع من أجل الوحدة الوطنية والشيخ/ علي سلمان الأمين العام للوفاق والذي قرر بأنه يتعين طلب المساعدة الإيرانية. كما أصدر الشيخ/ علي سلمان لاحقاً بياناً صحفياً أكد فيه أن التصريحات التي نسبت إليه لا أساس لها وأنها مغالطات، حيث رفض الشيخ/ علي سلمان جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشئون الداخلية للبحرين، موضحاً أن ما تم خلال اللقاء يتمثل في اعرابه عن رأي مفاده أن دعوة دول مجلس التعاون الخليجي هو خطأ استراتيجي، لأنه تدويل لأزمة داخلية ولأنه يتخذ من جمهورية إيران الإسلامية ذريعة للتدخل في البحرين.

٥٠٤- هذا وقد أصدرت جماعة شباب ١٤ فبراير بياناً تم تداوله على بعض مواقع الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر، أعلنوا فيه أنه سيتم فتح جميع الطرق الرئيسية والطرق السريعة في المناطق القريبة من دوار مجلس التعاون الخليجي ويشمل ذلك طرق الملك فيصل والشيخ خليفة بن سلمان. كما أشار البيان إلى هؤلاء الذين يحاولون تشويه حركتهم السلمية التي أثارت إعجاب العالم. وأشار البيان أيضا إلى أن التدابير التي تهدد المدنيين وتقوض مصالحهم ليست من بين أهداف أو أنشطة شباب ١٤ فبراير.

٥٠٥- وفي المساء عقد الشيخ/ عبد اللطيف المحمود زعيم تجمع الوحدة الوطنية مؤتمراً صحفياً، عرض فيه وجهة نظره حول التطورات الأخيرة في البحرين وعلى المفاوضات السياسية بين سمو ولي العهد وأحزاب المعارضة. وقد تضمنت تصريحات الشيخ/ عبد اللطيف المحمود النقاط التالية:

(أ) لا توجد هناك حاجة لإعلان حالة الأحكام العرفية وفق ما اقترحته بعض الشخصيات السياسية حيث أن الحكومة قادرة على استعادة السيطرة على الوضع واستعادة النظام في البحرين.

(ب) أن البحرين جزء من المجتمع الخليجي وأي تدخل من خارج هذا المجتمع أمر غير مقبول.

(ج)الوضع في البحرين ينذر بالخطر خاصة في ضوء الاشتباكات التي تحدث في مختلف المدن والقرى.

(د) أن الاجتماع الذي عقد بين تجمع الوحدة الوطنية وأحزاب المعارضة في اليوم السابق في مقر الوفاق قد انتهى إلى طريق مسدود، حيث تمثل الخلاف الرئيسي بين المشاركين في إصرار المعارضة على انتخاب الجمعية التأسيسية بدون أي ممثلين للنظام. ومن الناحية الأخرى فإن تجمع الوحدة الوطنية يرى أن تمثيل النظام هو أمر لا غنى عنه في الجمعية التأسيسية.

(هـ)أن تجمع الوحدة الوطنية يختلف مع المعارضة في إصرارها على مناقشة شروط مسبقة ومبادئ للحوار الوطني المقترح، خاصة وأن نتائج الحوار ينبغي أن تعرض على الشعب للموافقة عليها من خلال استفتاء شعبي.

(و) يرى تجمع الوحدة الوطنية أن جمعية الوفاق هي المسئولة عما يحدث في البحرين سيما وأنها تمتلك القدرة على تهدئة الأوضاع، حيث أن غالبية المعلمين وكذلك الأمين العام للإتحاد العام للعمال من بين أعضائها.

(ز) ومن وجهة نظر تجمع الوحدة الوطنية فإن المسائل التالية ينبغي أن تكون موضوعاً للنقاش خلال الحوار الوطني المقترح:

- أولاً: مفهوم "الملكية الدستورية.
- ثانياً: تنقيح دستور عام ٢٠٠٢.
- ثالثاً: أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين، مع مناقشة:

١. صلاحيات مجلس النواب.

٢. صلاحيات مجلس الشورى.

٣. العلاقة بين المجلسين.

٤. الدوائر الانتخابية.

٥. النظم الانتخابية والتمثيل من السنة.

٦. القوة الفاعلة للنظام الداخلي لمجلس النواب ومجلس الشورى.

- رابعاً: السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة، حيث يجب مناقشة:

١. ترشيح رئيس الوزراء.

٢. ترشيح الوزراء في مجلس الوزراء.

٣. الشروط المطلوبة للترشيح لمنصب رئيس الوزراء أو الوزراء.

٤. العلاقة بين الملك والسلطة التشريعية، والموافقة على برنامج الحكومة.

٥. مساءلة رئيس الوزراء.

٦. مساءلة الوزراء.

- خامساً: السلطة القضائية، وتضم موضوعات:

١. العلاقة بين القضاء ووزارة العدل

٢. تشكيل المجلس القضاء الأعلى واختيار رئيسه.

٣. الشروط اللازمة لتعيين القضاة.

- سادساً: العلاقة بين العائلة الحاكمة والدولة.

- سابعاً: الرقابة المالية والإدارية.

- ثامناً: التجنيس.

- تاسعاً: تطبيق القانون على القوائم المالية للموظفين في السلطتين التنفيذية والتشريعية وفي المناصب العليا.

- عاشراً: الحريات المدنية والحريات الدينية.

- حادي عشر: الدخل القومي.

- ثاني عشر: خصائص الدولة.
- ثالث عشر: الحفاظ على الثروات الوطنية.
- رابع عشر: العلاقة بين البلديات والمحافظات.
- خامس عشر: زيادة الأجور والمعاشات.
- سادس عشر: السكن.
- سابع عشر: الضمان الاجتماعي.
- ثامن عشر: سياسات التوظيف ومعالجة البطالة.
- تاسع عشر: الفساد الأخلاقي والمالي والإداري.
- عشرين: معالجة الطائفية.
- حادي وعشرين: تهدئة التوتر الطائفي.

٥٠٦- كما أصدر التحالف من أجل الجمهورية بياناً جاء فيه ما يلي:

(أ) ما أعلن عنه النظام باسم الحوار ليس سوى تصريحات فارغة في محاولة يائسة للمماطلة وإطالة أمد الثورة، حيث تزامنت هذه المحاولة مع تصعيد النظام باستخدام البلطجية المسلحين ضد المواطنين المسالمين بما فيهم النساء والأطفال واستخدام القوات العسكرية الأجنبية لإشراك حكومات البلدان المجاورة في معركة خاسرة للحفاظ على عروشهم الداعمة للأنظمة الملكية القمعية. وبالتالي فإن الدعوة للحوار كاذبة لا يمكنها تغيير حقيقة الوضع ولن يرضى أي أشخاص أو أحزاب المعارضة بالتخلي عن مطالب الشعب بالتغيير الحقيقي والكامل.

(ب)تورط القوات العسكرية للمملكة العربية السعودية والدول المجاورة للمساهمة في قمع ثورة شعبية سلمية، لا يعدو كونه تدخلاً في الشؤون الداخلية للبحرين وليس له أي مبرر قانوني. إن الغرض الرئيسي لاتفاق الدفاع العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي هولصد العدوان الخارجي وليس قمع شعوب هذه البلدان الذين يطالبون بالحرية والديمقراطية وهو ما يتناقض مع فلسفة المجلس في تعزيز التعاون بين شعوب دول مجلس التعاون الخليجي وعدم تأجيج الطائفية، التي تفتح الباب أمام تدخل قوى أخرى في المنطقة. لذلك فإن أي وجود للقوات

العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي في البحرين هو احتلال غير مشروع يهدف إلى قمع إرادة الشعب. ويجب سحب القوات على الفور حيث أن التجربة أظهرت أن الخيارات العسكرية والأمنية لن تنجح في كسر إرادة الشعب في البحرين أو في إنهاء ثورتهم السلمية.

(ج) تحميل الحكومة المسؤولية الكاملة عن الجرائم التي ترتكبها العصابات المسلحة التي تعيث فسادا من الشرق إلى الغرب من البحرين باستخدام البنادق والسيوف والسكاكين والآلات الحادة الأخرى، والتي أسفرت عن إصابة العشرات بجروح خطيرة. إن هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان تعد من بين الجرائم التي ستتم محاكمة هذه الحكومة عنها، حيث أن استخدام الحكومة للبلطجية لم ولن يقنع أحدا بأن هناك اشتباكات طائفية وهو ما يريد النظام إظهاره. كما أنها تدفع الأشخاص إلى التخلي عن تحركاتهم السلمية التي بذلت حتى الآن، وسيتم أيضا –إن شاء الله–.النصر على بلطجية الحكومة، حيث رأي الجميع كيف أن هذه الهجمات من البلطجية أدت إلى تشكيل لجان شعبية ودوريات سلامة في مختلف المناطق والقرى في جميع أنحاء البلاد لحماية السكان، في حين أن هناك ثورة وثوار سلميين ومتحضرين. وجميعها علامات تبشر بانهيار النظام ونقل السلطة إلى الشعب.

(د) أن تلك التطورات الأخيرة من أعمال القمع في الأيام الأخيرة والتدخل العسكري الأجنبي قد تزامن مع زيارة وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس إلى البحرين مما يثير الكثير من التساؤلات حول دور أميركا في الوضع الراهن، وهو ما قد يجعل منها شريكا في ما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان ومن حرمان الشعب البحريني من حقه المشروع في الحرية والديمقراطية.

(هـ) وأن التحالف من أجل الجمهورية يطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية أن تتحمل مسئولياتها في مراقبة ما يحدث في البحرين ودعم الحركة السلمية الشعبية ومطالبها المشروعة، فضلا عن ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسجيل وتوثيق جميع انتهاكات النظام، وبيان الغرض من غياب القانون والنظام والشرعية وغزو السعودية للبحرين. كما يجب على المجتمع الدولي أن يدين وبوضوح تصرفات هذا النظام وضرورة إرسال بعثات لتقصي الحقائق للتحقيق في ما يجري على أرض الواقع.

(و) إن التحالف يدعم بدء الإضرابات الشعبية من العمال والمهنيين والطلبة، كما أن التحالف يدعم أعمال العصيان المدني المنظم السلمي والذي دعت إلية مجموعات شباب ١٤ فبراير، حيث إنه الوسيلة المثالية لتحقيق المطالب التي ضحى الكثير من أجلها.

الثلاثاء، الموافق الخامس عشر من مارس ٢٠١١:

٥٠٧- وفي ضوء التدهور العام للحالة الأمنية في جميع أنحاء البحرين، أصدر جلالة الملك المرسوم الملكي رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ بإعلان حالة السلامة الوطنية لمدة ثلاثة أشهر في جميع أنحاء أراضي مملكة البحرين[٢٥١]، ونفاذاً لهذا المرسوم فقد بدأت السلطات البحرينية وجهات إنفاذ القانون باعتماد نهج أكثر حزماً تجاه كل من المتظاهرين أو أي أفراد تشترك في أعمال التخريب أو التسبب في الفوضى.

٥٠٨- وخلال اليوم وردت أنباء عن اشتباكات عنيفة بين الشرطة والأفراد في مختلف مناطق البحرين، كما تم تسجيل عدد من القتلى المدنيين والشرطة، هذا بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الجرحى من الجانبين. كما تميز اليوم باستمرار قطع الطرق الرئيسية في العديد من الأحياء وإقامة الحواجز العسكرية على مداخل عدد من المناطق والإبلاغ عن اعتداءات على العديد من المارة من المدنيين في مختلف الأنحاء.

٥٠٩- وبعد منتصف الليل، تمكن سكان مدينة عيسى من القبض على عدد من الأفراد الذين كانوا أضرموا النار في حاويات القمامة في محيط مجمع ٨١٦ في مدينة البدواية. كما أشارت التقارير أنه في حوالي الساعة الثالثة والنصف صباحاً، سمعت أصوات طلقات نارية أطلقت في الهواء وحاول أحد الأشخاص دهس المارة بسيارته. وفي نفس الوقت تقريباً تعرضت دورية للشرطة كانت تحاول فتح الطرق المسدودة في نفس المنطقة للاعتداء من قبل مجهولين باستخدام قنابل المولوتوف.

٥١٠- وحوالي الساعة الواحدة صباحاً تم تخريب مقر صحيفة الوسط من قبل مجهولين وتعرض موظفيها للاعتداء.

٥١١- كما أشارت التقارير أنه قد بدأ في ساعة مبكرة من اليوم واستمر خلال النهار، قيام الأفراد بوضع حواجز على الطرق في مناطق المنامة المختلفة وغيرها من المدن والأحياء السكنية. فعلى سبيل المثال في الساعة الثانية صباحاً، أقام بعض الأفراد المسلحين بالعصي والقضبان المعدنية نقاط تفتيش في منطقة دار كليب. وفي حوالي الثانية وخمس وأربعين دقيقة، أرسلت الشرطة إحدى

٢٥١) راجع المبحث السادس والسابع والثامن من الفصل الثالث "لمحة عامة وتحليل للمرسوم الملكي رقم ١٨لسنة ٢٠١١بشأن إعلان حالة السلامة الوطنية في البحرين".

دورياتها لإزالة الحاجز والقبض على الأفراد. وقد أصيب في تلك العملية أحد رجال الشرطة بسبب اصطدام سيارة الدورية بسور أحد المنازل عندما طاردها الأفراد. وبالمثل فقد تم منع مجموعة من الأشخاص من الدخول إلى شارع القصر في منطقة رأس الرمان في حوالي الساعة الثالثة صباحاً، كما أشارت التقارير أيضاً أنه قد تم استخدام شاحنة كبيرة لمنع دخول الأفراد لمنطقة بوري، كما تم استخدام حافلتين لإغلاق شارع ١ بمنطقة سترة في السابعة وعشرين دقيقة صباحا. وتم تسجيل قيام ثلاثين شخصاً بسد الطريق في المنطقة المجاورة لمركز ابن سينا الطبي واعتدائهم على المارة.

٥١٢- وقد أشارت التقارير إلى قيام مجموعات من الأفراد المجهولين خلال ظهر ذلك اليوم باستيقاف السيارات وتفتيشها عند نقطة تفتيش عند مدخل ضاحية المعامير، وكذلك في المحرق حيث تم وضع حاجز بالقرب من أخر فرصة لتفتيش السيارات والأفراد الذين يحاولون دخول المنطقة. وفي منطقة أعالي تم إنشاء نقطة تفتيش من قبل الأفراد في حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف مساء في محيط المجمع السكني، وفي منطقة العالي تم تسجيل وجود اثنين من الحواجز عند مدخل المنطقة المنطقة وعلى طريق عميرة بن زيد عند مدخل منطقة المالكية.

٥١٣- وفي أماكن مختلفة تم تسجيل مشاهدة بعض الشاحنات تقوم بنقل اسطوانات الغاز بالقرب من دوار مجلس التعاون الخليجي والمرفأ المالي. وقد استمر المتظاهرون في تدفقهم على دوار مجلس التعاون الخليجي، حيث ندد العديد بوجود قوات دول مجلس التعاون الخليجي ومطالبين بإسقاط النظام. وقد بلغ العدد الإجمالي للمتظاهرين في الدوار خلال النهار حوالي خمسة عشر ألف شخص.

٥١٤- وعلى مدار اليوم وقعت اشتباكات في منطقة سترة بين قوات الشرطة والأفراد المدنيين. وكان معظمهم من الشباب والمراهقين الذين تجمعوا من مناطق مختلفة في سترة، إما لتنظيم مسيرات مناهضة للحكومة أو لإقامة نقاط تفتيش شعبية على الطرق لمنع وصول دوريات الشرطة إلى تلك المنطقة. وكان قد تم إرسال دوريات الشرطة إلى المنطقة لمسح الطرق وتفريق المتظاهرين واستعادة القانون والنظام إلى المنطقة، حيث استخدمت الشرطة القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع والطلقات النارية خلال تلك الاشتباكات.

٥١٥- وفي حوالي الساعة الواحدة ظهراً تم تسجيل وجود مجموعة الأفراد تعرقل حركة المرور وتقوم بتفتيش السيارات في المنطقة القريبة لمصرف التنمية في شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح، و في وقت لاحق انضم للمتجمعين في منطقة سترة آخرون من المناطق المجاورة مثل مدينة

العكر الشرقي والمعامير. وكلفت الشرطة بتفريق هؤلاء المتظاهرين. وخلال هذه العملية تم الاعتداء على أحد رجال الشرطة وهو أحمد راشد الميرزي حيث تم دهسه بواسطة شخصين يقودان سيارة خاصة، حيث أصيب السيد/ أحمد الميرزي وأعلنت وفاته في وقت لاحق بعد ظهر ذلك اليوم في مستشفى قوة الدفاع[٢٥٢]، كما أصيب آخران من رجال الشرطة بجروح خطيرة عندما تم دهسهما بواسطة سيارة خاصة. وفي الساعة الثالثة والربع مساء أصيب شرطي آخر عندما صدمته سيارة على الطريق رقم ١ في سترة.

٥١٦- وقد واصلت قوات الشرطة جهودها لتفريق المتظاهرين وإزالة الحواجز ونقاط التفتيش الموجودة على الطريق رقم ١ في منطقة سترة. ووقعت اشتباكات بين الشرطة وبعض الأفراد وقتئذ. وقد أدت هذه الاشتباكات إلى وفاة السيد أحمد فرحان على فرحان، إلا أن ملابسات تلك الواقعة لازالت متداولة بالتحقيقات التي تجريها وزارة الداخلية. إلا أن بعض التقارير كانت قد أشارت إلى أن المتوفى كان قد أصيب في حوالي الساعة الثالثة وعشرين دقيقة مساءً بينما كان يقود سيارة بيضاء محاولاً دهس رجال الشرطة المنتشرين في المنطقة. وعلى العكس من ذلك فقد جاءت بعض إفادات الشهود بأن الضحية كان يشارك في مظاهرة سلمية وأصيب بجروح قاتلة في رأسه وساقيه وظهره بسبب كريات الطلقات النارية أثناء محاولته للهرب من قوات الشرطة التي كانت تعمل على تفريق المتظاهرين[٢٥٣].

٥١٧- وفي الوقت الذي هدأت فيه الاشتباكات بين وحدات وزارة الداخلية والأفراد نسبياً، كلفت أحدى دوريات الشرطة في حوالي الساعة السابعة مساء بنقل ثلاثة أشخاص كانوا قد اعتقلوا في وقت سابق لقسم شرطة الواسطة. وفي حوالي السابعة والنصف مساءً، كانت دورية الشرطة المذكورة تقوم بتسليم هؤلاء الأشخاص لمخفر الشرطة، وكان من بينهم السيد/ عيسى راضي عبد العلي أحمد الراضي، الذي كان قد أصيب بجروح في رأسه، وتم إعلان وفاته في اليوم التالي في مستشفى قوة الدفاع بسبب الإصابة في الرأس والجمجمة ونزيف داخلي في الدماغ[٢٥٤].

٥١٨- وأشارت التقارير لقيام مجهولين بمحاولات لدهس أفراد الشرطة ومهاجمتهم. فعلى سبيل المثال، وفي حوالي السابعة مساءً، تم الهجوم على وحدة من القوات الخاصة بوزارة الداخلية من قبل حافلة في شارع ٣٨ في منطقة أعالي. وفي منطقة سترة قتل ضابط شرطة وجرح ستة عشر

---

٢٥٢) *الفصل السادس المبحث الأول، حالات الوفاه الناتجة عن الأحداث.*

٢٥٣) *المبحث الأول من الفصل* السادس حالات *الوفاة الناتجة عن الأحداث.*

٢٥٤) المبحث الأول من الفصل السادس حالات *الوفاة الناتجة عن الأحداث.*

آخرون خلال ذلك اليوم. وقد أصيب ثلاثة ضباط شرطة آخرون في منطقة النويدرات على مقربة من دوار ٢٢. وبذلك يصبح العدد الإجمالي لأفراد الشرطة المصابين تسعة عشر شرطياً.

٥١٩- واستمر الوضع الأمني في التدهور المستمر على مدار اليوم. فووردت أنباء عبر وسائل الإعلام وبعض مواقع التواصل الاجتماعي عن اعتداءات من قبل مجهولين على المدنيين، حيث لجأ العديد من سكان الأحياء إلى إقامة نقاط تفتيش شعبية على مداخل أحيائهم، شملت مناطق دوار ١٠، دوار ٢٠ في مدينة حمد، الدراز وبني جمرة. وأدى تزايد الشعور بالخوف والترقب وانعدام الأمن العام لدى البحرينيين والعمال الأجانب إلى وقوع اشتباكات في العديد من نقاط التفتيش مع الأشخاص الذين يشتبه في أن يكونوا من المخربين لمنعهم من الوصول إلى مناطقهم.

٥٢٠- وفي الثالثة والنصف عصراً تم تسجيل الهجوم على مسجدي الفاضل والمجبل بالمنامة.

٥٢١- وتكراراً لما حدث في الأيام السابقة من الاعتداء على العمال الأجانب وخاصة من ذوي الأصل الآسيوي، قتل شخص بنغالي يدعي/ محمد على إخلاص تزمل دهساً بسيارة في منطقة سترة، كما أصيب ثلاث عمال بنغال آخرون في هذا الحادث.

٥٢٢- وفي الساعة الثالثة والربع مساء تقريباً، تجمع أكثر من ثمانية ألاف شخص في طريق الملك فيصل في اتجاه سفارة المملكة العربية السعودية الواقعة في المنطقة الدبلوماسية، حيث احتج المشاركون على وصول قوات مجلس التعاون الخليجي في اليوم السابق.

٥٢٣- وقد صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية بأن: "وجود القوات الأجنبية والتدخل في شؤون البحرين الداخلية أمر غير مقبول وهو ما سيؤدي إلى تعقيد المشكلة أكثر"، كما أضاف: "أن شعب البحرين لديه مطالب مشروعة يعبر عنها بشكل سلمي".

٥٢٤- وقد أعلن أربعة أعضاء من مجلس الشورى تقديم إستقاتهم من المجلس، إلا أن تلك الاستقالات تم سحبها في وقت لاحق.

٥٢٥- وقد أوفدت الولايات المتحدة الأمريكية السفير/ جيفري فلتمان – مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى– إلى المنامة كجزء من جهود الوساطة بين الحكومة والمعارضة المتمثلة في الأحزاب السبعة، لبحث إمكانية التوصل إلى اتفاق بين الجانبين، وقد أسفرت تلك المباحثات عن صياغة وثيقة "مدونة قواعد للسلوك برعاية إقليمية ومراقبة حكومة الولايات المتحدة"، وقد تضمنت النقاط التالية:

(أ) أن ينسق الوفاق وأعضاء الائتلاف الوطني لتفريق المتظاهرين من جميع الطرق بالمنامة والمحافظة على وجود المحتجين بدوار مجلس التعاون الخليجي بصورة سلمية.

(ب) على وزارة الداخلية وقوة الدفاع ضمان فتح جميع الطرق للجمهور.

(ج) أن تتولى وزارة الداخلية وقوة الدفاع إزالة جميع أنشطة الحراسة الأهلية وإزالة الحواجز ونقاط التفتيش غير القانونية.

(د) أن يصدر القائد العام لقوة دفاع البحرين وقائد قوات مجلس التعاون الخليجي بيانًا يوضح من خلاله انتشار القوات المسلحة على المواقع الحيوية فقط وبيان قواعد الاشتباك.

(هـ) موافقة الوفاق والتحالف الوطني على:

١. المشاركة فوراً في الحوار الوطني لبحث هموم وتطلعات الشعب البحريني.

٢. التنسيق للانسحاب الكامل للمتظاهرين من دوار مجلس التعاون الخليجي في غضون أربعة أسابيع أو من وقت إعلان الائتلاف إحرازه تقدما في الحوار الوطني أيهما أقرب.

(و) أن تعلن حكومة البحرين عما يلي:

١. مشروعية الحق في التظاهر السلمي.
٢. تعليق العمل مؤقتا بالتليفزيون الرسمي للبحرين.
٣. الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.
٤. تشكيل حكومة انتقالية في غضون ستين يوماً.

(ز) إلغاء حالة السلامة الوطنية وانسحاب قوات مجلس التعاون الخليجي إذا انتهت حوادث العنف.

٥٢٦- ووفقا لبعض المصادر من المعارضة فقد قبلت الوفاق والجمعيات السياسية الأخرى اقتراح الولايات المتحدة، في حين أن حكومة البحرين لم تستجب لهذه المبادرة.

٥٢٧- ووفقا لبعض المصادر من المعارضة أيضا فإن الشيخ/ حمد بن جاسم آل ثاني وزير الخارجية القطري اقترح أن يكون الراعي لتلك المبادرة الأمريكية، كما أفادت مصادر في المعارضة إلى أن أمير دولة قطر سمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني قد حاول التوسط بين حكومة البحرين وأحزاب المعارضة في الأيام التالية وأنه تم قبول هذه المبادرة من قبل المعارضة لكنه رفض من قبل الحكومة.

الأربعاء، الموافق السادس عشر من مارس ٢٠١١:

٥٢٨- خلال اليوم اتخذت حكومة البحرين خطوات فعالة للتصدي لحالة انعدام الأمن وغياب الاستقرار وتدهور النظام القائم قبل عدة أيام في جميع أنحاء البحرين. وبالإضافة إلى ذلك فقد تم اتخاذ التدابير اللازمة لإخماد المظاهرات والاحتجاجات السياسية التي كانت تجري في مناطق مختلفة من المنامة والمدن والقرى المجاورة.

٥٢٩- وكانت عملية الإخلاء الثانية لدوار مجلس التعاون الخليجي وإخلاء المحتجين من كل من مرفأ البحرين المالي ومجمع السلمانية الطبي من أهم الأحداث في هذا اليوم. ففي الساعة الخامسة صباحاً وصل المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة القائد العام لقوة دفاع البحرين إلى المنطقة المعدة لبدء العمليات في الجانب الشمالي الشرقي من دوار مجلس التعاون الخليجي، حيث أشرف القائد العام لقوة الدفاع على العملية والتي كانت مقسمة إلى ثلاث مراحل بمشاركة من الشرطة. وقد تم نشر وحدات من الحرس الوطني لتقديم المساعدة والدعم للشرطة. وقامت قوة الدفاع بنشر عدد من وحداتها المسلحة لتوفير الحماية العامة للقوات المتقدمة، كما صدرت الأوامر لقوة الدفاع أيضا برفع درجة الاستعداد للدفاع ضد أي تدخل أجنبي محتمل. وكانت تلك الوحدات تعمل تحت القيادة العملياتية للقادة الميدانيين التابعين لأجهزتهم. وقد تجاوز مجموع الأفراد الذين تم نشرهم في العملية الخمسة ألاف فرد. كما شاركت القوات الجوية الملكية البحرينية بطائرتين مقاتلتين من طراز (Bell AH –1) المعروفة باسم كوبرا، وطائرتين هليكوبتر من طراز (Bell 212 Twin Huey)، ولم تشارك أي من تلك الطائرات في أي اعتداءات كما أنها لم يطلق من أسلحتها أية نيران خلال العمليات.

٥٣٠- وقد بدأت المرحلة الأولى من العملية في حوالي الساعة الخامسة والنصف صباحاً، بإستخدام مكبرات الصوت لأمر المتظاهرين بالدوار بإخلاء المنطقة. وقد غادر معظم المتظاهرين الدوار، فيما عدة مجموعة منهم قررت البقاء في الدوار. ثم بدأت قوات الشرطة بالإقترب من الدوار من عدة اتجاهات، من أسفل الجسر القريب من الدوار ومن اتجاه مركز جيان للتسوق. وكان في تخطيط العملية أن تترك ثلاث طرق للخروج مفتوحة حتى يمكن للمحتجين المغادرة. وكما هو الحال في العمليات الأخر فقد استخدمت الشرطة الدروع والهراوات والغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والبنادق. وقد أمر القائد العام لقوة دفاع البحرين بعدم استخدام الأسلحة النارية خلال العملية، ورافقت الشرطة عدداً من ناقلات الجنود وآليتين مدرعتين مجهزتين بمدافع المياه.

٥٣١- وفي البداية قامت الشرطة بإزالة جميع الحواجز التي كان قد أقامها المتظاهرون من أعمدة الإنارة، وتلال من الأنقاض، وأشجار النخيل، وحاويات القمامة، والحواجز المرورية البلاستيكية والمعدنية. وقد دخلت الشرطة دوار مجلس التعاون الخليجي، حيث تم استخدام الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية لإجبار المتظاهرين المتواجدين على إخلاء المنطقة. وعند هذه النقطة ألقي عدد من المتظاهرين الزجاجات الحارقة على قوات الشرطة المتقدمة، فيما قام بعض المتظاهرين بوضع النار في الخيام والسرادقات التي كانت قد أقيمت في الدوار. وقد تم إطفاء تلك الحرائق أولاً باستخدام خراطيم المياه بواسطة سيارات الإطفاء التي أرسلت إلى المنطقة. وانتشرت تشكيلات من قوة الدفاع والحرس الوطني إلى جانب قوات الشرطة وذلك لتأمين جناحي تلك القوات ولتأمين نقاط الدخول إلى الدوار. وقد تقدم مهندسو قوة الدفاع مع بعض الوحدات المدرعة إلى أسفل طريقي الملك فيصل والشيخ خليفة بن سلمان لإزالة الشراك الخداعية التي كان قد تم وضعها في الأيام السابقة وغيرها من الأشياء التي كانت تستهدف عرقلة حركة المرور. وقبل الساعة السابعة وستة وأربعين دقيقة صباحاً كانت المنطقة تحت السيطرة الكاملة للقوات الحكومية.

٥٣٢- وعند دخول القوات الثلاث المشاركة في العملية (الشرطة وقوة الدفاع والحرس الوطني) لدوار مجلس التعاون الخليجي والمناطق القريبة منه، قامت الوحدات بالبحث عن الشراك الخداعية والمتفجرات وغيرها من الأسلحة التي يمكن أن تكون قد تركت في المنطقة. وأسفر ذلك البحث عن العثور على عدد كبير من قنابل المولوتوف وقضبان معدنية وسكاكين وأدوات حادة أخرى.

٥٣٣- وخلال مواصلة الشرطة لعمليات تفتيش دوار مجلس التعاون الخليجي والمناطق المحيطة به، تم دهس اثنين من ضباط الشرطة هما: عاشق أحمد منصور، ومحمد فاروق عبد الصمد في حوالي الساعة الثامنة صباحاً بواسطة إحدى سيارات الدفع الرباعي في منطقة مفتوحة غرب دوار، حيث توفي كلاهما في الحال.

٥٣٤- وبعد إخلاء الدوار بدأت المرحلة الثانية من العملية والتي كانت تهدف لإخلاء مرفأ البحرين المالي والطرق المؤدية وإزالة حواجز الطرق. وكما كان الحال في المرحلة الأولى حيث تم تنفيذ هذا الجزء من العملية في المقام الأول من قبل الشرطة تدعمها وحدات قوة الدفاع والحرس الوطني. وعندما شرعت القوات في العملية قام المتظاهرون المتواجدون وقتئذ بتفجير عدد من اسطوانات الغاز لعرقلة تقدم القوات، إلا أنه ومع ذلك فقد كان عدد من المتظاهرين المتبقين أقل كثيراً مما كان عليه الحال في دوار مجلس التعاون الخليجي. ومن ثم تم إخلاء الموقع من المتظاهرين بسرعة أكثر نسبياً، ولم يصب أي من الجنود خلال هذه المرحلة من العملية.

٥٣٥- أما المرحلة الثالثة من العملية، فقد استهدفت إخلاء مجمع السلمانية الطبي من المتظاهرين والأشخاص الذين عسكروا في منطقة انتظار السيارات المجاورة لقسم الطوارئ، حيث كان الهدف هو استعادة السيطرة على المنشأة. وقد بدأت هذه العملية في حوالي الساعة التاسعة وعشرون دقيقة صباحاً، بواسطة قوات الشرطة وبمساعدة من قوة دفاع البحرين والحرس الوطني، حيث اتجهت الوحدات المشاركة في إخلاء دوار مجلس التعاون الخليجي بعد أن أصبح تحت سيطرة الحرس الوطني وقوة الدفاع في التحرك صوب مجمع السلمانية الطبي. وعند وصول القوات إلى مجمع السلمانية الطبي دخلت قوات من الشرطة والجيش إلى المنشأة، في حين كانت وحدات الحرس الوطني تؤمن الموقع. وقد تم إخلاء منطقة انتظار السيارات ثم دخلت الشرطة إلى مباني مجمع السلمانية الطبي من قسم الطوارئ. وكان تسليح القوات المشاركة بالعصي والمسدسات والدروع وفي بعض الحالات البنادق.

٥٣٦- وقد أشارت تقارير وزارة الداخلية أنه قد تم العثور على قنابل المولوتوف وبعض الأسلحة مثل السكاكين والسيوف والقضبان المعدنية في مداخل مجمع السلمانية الطبي. كما أشارت هذه التقارير أيضا إلى تعرض أفراد من الشرطة العسكرية التي كانت تقوم بتفتيش منطقة انتظار السيارات المجاور لقسم الحوادث والطوارئ للاعتداء من قبل مجموعة من الأفراد حيث ألقي القبض على خمسة من هؤلاء الأفراد.

٥٣٧- وفي الساعة الواحدة مساءً، أصدرت القيادة العامة لقوة الدفاع بياناً أعلنت فيه أن وحدات من قوات الأمن العام والحرس الوطني وبمساعدة من قوة الدفاع قد أخلت دوار مجلس التعاون الخليجي ومرفأ البحرين المالي ومجمع السلمانية الطبي من الخارجين عن القانون الذين روعوا المواطنين وهددوا الاقتصاد الوطني، وأن هذه العملية – وفقا للبيان – قد تم تنفيذها باحترافية، وأن القيادة العامة لقوة الدفاع تهنئ جميع المواطنين بعودة الأمور إلى طبيعتها وأكدت أنها ستتخذ جميع التدابير اللازمة لفرض الأمن والنظام العام من أجل حماية الوطن ومواطنيه.

٥٣٨- وفي الساعة الرابعة مساءً، أصدرت القيادة العامة لقوة الدفاع بيانها الثاني من اليوم والذي أعلن فرض حظر التجول من الساعة الرابعة مساء وحتى الساعة الرابعة صباحاً لفترة غير محددة في منطقة ممر علوي بين السيف وجسر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ومساحة ٤٠٠ متر على جانبي هذه المنطقة بالإضافة إلى إلى منع كل والتجمعات والمسيرات والاعتصامات والمظاهرات في جميع أنحاء البحرين.

٥٣٩- ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات بين قوات الأمن ومجموعات من الأفراد في أنحاء كثيرة من البحرين، حيث تم نشر وحدات الشرطة في العديد من المناطق في محاولة لاستعادة النظام وإزالة نقاط التفتيش وحواجز الطرق التي كانت قد أنشئت من قبل سكان العديد من الأحياء. ومن بين المناطق التي شهدت مواجهات بين الشرطة والأفراد مدينة حمد حيث وقعت اشتباكات في محيط شارع الشيخ حمد ومسجد الفردان ودوار ٤، كما تم تسجيل وقوع اشتباكات في مدينة دير، سماهيج، رأس رمان، مدينة عيسى، أعالي، شارع الشيخ عيسى في العذاري، سترة، السنابس. وقد استخدمت في كثير من هذه الأماكن قنابل المولوتوف والحجارة والقضبان المعدنية وأشياء أخرى ضد الشرطة، كما قام كثيرون بوضع النار في حاويات القمامة ووضع حواجز على الطرق الرئيسية لهذه الأحياء. واستخدمت دوريات الشرطة المنتشرة في هذه المناطق الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والقنابل الصوتية وطلقات نارية لتفريق الحشود واكتساب السيطرة على الوضع.

٥٤٠- وقد تعرض العديد من مراكز الشرطة للهجوم من جانب مجهولين، وشملت مراكز الخميس، النعيم، الشمالية. وفي بعض هذه الهجمات ألقيت زجاجات حارقة على المبان التابعة للشرطة.

٥٤١- كما تم تسجيل حوادث إشعال حرائق خلال اليوم، حيث وقعت أولها في الساعة العاشرة والثلث صباحاً حيث دخل مجهولون مزرعة في كرزكان تابعة للديوان الملكي وأشعلوا فيها النار. وبعد ذلك قام مجهولون بإضرام النيران في مستودع للأخشاب في المنطقة المجاورة لمقابر النعيم. وفي حوالي الساعة الواحدة وأربعين دقيقة مساء تم تسجيل حريق أخر في مستودع للأثاث في كرزكان.

٥٤٢- وخلال اليوم، تم الإبلاغ عن عدد من القتلى من المدنيين، من بينهم بعض الحالات تمت بمعرفة وحدات قوة الدفاع، بينما تورطت الشرطة في حالات أخرى، إلا أنه ونظراً للانفلات الأمني في البحرين خلال تلك الفترة فإن ملابسات حالات الوفاة لازالت غير واضحة.

٥٤٣- وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف صباحاً تم إعلان وفاة السيد/ جعفر محمد عبد علي سلمان بسبب بطلق ناري في صدره، وكان التسلسل الدقيق للأحداث لهذه الحالة غير واضح، إلا أن بعض التقارير قد أشارت أن قتل السيد/ جعفر محمد عبد علي سلمان كان بالقرب من مجمع الدانة المجاور لدوار مجلس التعاون الخليجي والذي كان قد ذهب إلى المنطقة لتصوير الأحداث الجارية. في حين أفادت تقارير أخرى أن المتوفى حاول مهاجمة الشرطة في المنطقة وتم نقله بواسطة الأشخاص الموجودين في المنطقة إلى مستشفى جاد حفص جاد حيث أعلن عن وفاته[٢٥٥].

٢٥٥) الفصل السادس المبحث الأول، حالات الوفاه الناتجة عن الأحداث.

٥٤٤- وكان آخر الوفيات المدنية التي وقعت خلال اليوم هي الخاصة بوفاة السيد أحمد عبد الله حسن علي، حيث أفادت بعض التقارير إلى أنه توفي متأثرا بجروح من طلق ناري أثناء وجوده في دوار مجلس التعاون الخليجي، في حين أشارت بعض الروايات الأخرى أنه قتل في مواجهات مع الشرطة في دوار ٧ في مدينة حمد[٢٥٦].

٥٤٥- وعند إحدى نقاط تفتيش قوة دفاع البحرين التي أنشئت بالقرب من الجسر بين حي السهلة ومدينة عيسى وقعت حادثة أخرى، أودت بحياة موظف بوزارة الداخلية يدعى السيد/ جواد علي كاظم. حيث أشارت المعلومات المتوافرة إلى أن المتوفى كان قد اقترب من حاجز قوة الدفاع بسيارته، ورفض التوقف على الرغم من أنه قد طلب منها القيام بذلك عبر مكبر للصوت من قبل العسكريين. ثم أطلق أفراد قوة الدفاع من السيارة المدرعة الموجودة طلقات نارية من مسدس براونينغ ٠,٥٠ من مسافة قدرت بحوالي ٨٠ مترا لتعطيل السيارة ثم تبين أن الطلقات أدت إلى ثقب جسم من السيارة وأصابته بجروح قاتلة[٢٥٧].

٥٤٦- وفي الساعة السادسة مساءً، أعلنت وفاة السيد/ جعفر عبد الله على حسن معيوف بسبب إصابات من طلقات نارية. ورغم أن ملابسات الحادث غير واضحة، إلا أنه وفقا لبعض التقارير، فإن السيد جعفر أصيب بطلقات الشرطة أثناء قيام قواتها بتفريق المتظاهرين في منطقتي ماجبا والحجر. وأشارت روايات روايات أخرى إلى أن وفاته كانت بسبب إطلاق النار عليه في دوار مجلس التعاون الخليجي خلال عمليات التطهير، إلا أنه تمكن الوصول لمنطقة السنابس ثم تم اقتياده إلى عدد من الأماكن منها ابن النفيس وجاد حفص. وقد تسلمت أسرته جثمانه في اليوم التالي من مشرحة مجمع السلمانية الطبي[٢٥٨].

٥٤٧- وفي حوالي الساعة السابعة والربع مساءً، قتل مواطن هندي يدعى ستيفن ابراهام، كان يعمل فرد أمن في مصنع ألبان "أوال" في حي البدية. وقد كشفت التحقيقات أنه أصيب في الجزء السفلي من الصدر بطلق ناري مطابق في عياره للمستخدم من وحدات قوة الدفاع التي كانت متمركزة في المنطقة في ذلك التوقيت[٢٥٩].

---

٢٥٦) الفصل السادس المبحث الأول، حالات الوفاه الناتجة عن الأحداث.

٢٥٧) الفصل السادس المبحث الأول، حالات الوفاه الناتجة عن الأحداث.

٢٥٨) الفصل السادس المبحث الأول، حالات الوفاه الناتجة عن الأحداث.

٢٥٩) الفصل السادس المبحث الأول، حالات الوفاه الناتجة عن الأحداث.

٥٤٨- وفي حوالي الساعة التاسعة مساءً، بينما كانت آليتان تابعتان لقوة الدفاع تحرسان نقطتي تفتيش أعلى وأسفل الكوبري العلوي المجاور لمطعم برجر لاند في حي البديه، استخدمت قوات قوة الدفاع الرشاشات من طراز براونينغ عيار ٠,٥٠ على إطارات إحدى سيارات الدفع الرباعي التي اقتربت من نقطة التفتيش ولم تستجب للأوامر بالتوقف الصادرة لها عبر مكبرات الصوت. وقد تبين إصابة سيارة أخرى كانت تسير في الاتجاه المعاكس وتبين إصابة السيدة التي كانت تقودها بإصابات خطيرة في الرأس، وهي السيدة/ بهية عبد الرسول العرادي التي وافتها المنية في وقت لاحق بمستشفى قوة الدفاع[٢٦٠].

٥٤٩- كما أشارت التقارير إلى أنه في وقت لاحق في المساء، قام مجهولون بوضع علامات (X) على مداخل مساكن الأفراد العاملين في قوة الدفاع، وهو ما كان يعني إمكانية تعرض منازل هؤلاء الجنود للهجوم من قبل المخربين.

٥٥٠- وقد أعلن وزير الإسكان البحريني السيد/ مجيد العلوي في ذلك اليوم بأنه سيقاطع الحكومة على ضوء أسلوبها في علاج الأحداث الأخيرة.

٥٥١- هذا وقد استدعت وزارة الخارجية الإيرانية سفير المملكة العربية السعودية والقائم بالأعمال في السفارة البحرينية لإبلاغهما باحتجاجها الرسمي على انتشار قوات مجلس التعاون الخليجي في البحرين. كما ناقش وزير خارجية إيران الوضع في البحرين مع الأمين العام للأمم المتحدة حيث دعا الأمم المتحدة للقيام بدور فعال فيما يتعلق بتلك التطورات.

الخميس، الموافق السابع عشر من مارس ٢٠١١:

٥٥٢- بدأت في هذا اليوم إجراءات اعتقال العديد من شخصيات المعارضة الذي قادت مظاهرات الأسابيع السابقة. وفي الساعات الأولى من صباح ذلك اليوم، تم القبض على المجموعة الأولى من هذه القيادات السياسية والدينية وفقا لمذكرات توقيف صادرة إما من قبل القائد العام لقوة الدفاع أو المدعي العام العسكري. وكان من بين المعتقلين: السيد/ حسن المشيمع، والسيد/ إبراهيم شريف، والدكتور/ عبد الجليل السنكيس، والسيد/ عبد الوهاب حسين، والشيخ/ سعيد ميرزا أحمد النوري، والشيخ/ عبد الهادي عبد الله المخدور، والسيد/ الحر يوسف الصميخ، حيث بقي هؤلاء الأفراد في عهدة وكالة الأمن القومي حتى تم تحويلهم إلى النيابة العسكرية في

---

٢٦٠) *الفصل السادس المبحث الأول، حالات الوفاه الناتجة عن الأحداث.*

٢٩ مارس ٢٠١١. وقد زعم العديد من هؤلاء الأفراد أنهم تعرضوا لسوء المعاملة خلال الاستجواب في مراكز الاحتجاز وفي جهاز الأمن الوطني[٢٦١].

٥٥٣- كما ألقي القبض على غيرهم من الزعماء السياسيين بمعرفة جهاز الأمن الوطني في الأيام والأسابيع التالية. وكان من بينهم السيد/ محمد حسن جواد، والسيد/ محمد رضا اسماعيل، والشيخ/ عبد الجليل المقداد، والسيد/ صلاح عبد الله الخواجة، والشيخ محمد حبيب الصفاف، السيد/ ميرزا المحروس، والسيد/ عبد الهادي الخواجة، حيث ألقي القبض على جميع هؤلاء الأفراد واستجوابهم بمعرفة جهاز الأمن الوطني، وتم احتجازهم لفترات تراوحت بين أسبوع واحد وثلاثة أسابيع.

٥٥٤- وتمت الكثير من هذه الاعتقالات في ساعات مبكرة من الصباح، بين الساعة الواحدة صباحاً والساعة الثالثة صباحاً بمعرفة فرق من الرجال الملثمين ومن منازل الموقوفين. وكان في العديد من الحالات يرافقهم وحدات مسلحة من وزارة الداخلية وقوة الدفاع لتوفير الأمن، وفي كثير من الحالات كانت وحدات القبض تقتحم منازل هؤلاء الأفراد بالقوة وتدمر الممتلكات الشخصية بما في ذلك السيارات، ودون أن يتم إبلاغ الشخص الموقوف بأسباب القبض أو بإظهار أوامر الاعتقال.و في بعض الأحيان تم إرهاب أفراد الأسرة بمن فيهم النساء والأطفال[٢٦٢].

٥٥٥- وخلال ذلك اليوم، كثفت أجهزة الأمن الحكومية جهودها لاستعادة القانون والنظام في البحرين، حيث اتخذت إجراءات أمنية واسعة النطاق لإزالة حواجز الطرق ونقاط التفتيش وإعادة فتح الطرق الرئيسية في المنامة والمدن والقرى المجاورة. كما قامت وزارة الداخلية بتكثيف جهودها أيضا لمكافحة أعمال الشغب في محاولة لوضع حد لجميع أشكال المظاهرات والاحتجاجات التي كانت لا تزال مستمرة في مناطق مختلفة من البحرين، وتم إرسال وحدات من الشرطة للقيام بهذه العمليات، وكانت تستخدم أساليبها وأسلحتها المعتادة بما في ذلك الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص المطاطي.

٥٥٦- وفي الساعة الثانية عشرة والنصف، أصدرت القيادة العامة لقوة الدفاع بياناً أعلنت فيه تخفيض ساعات حظر التجول السابق الإعلان عنها في اليوم السابق لتكون من الساعة الثامنة مساء وحتى الرابعة صباحاً، وفي الساعة الواحدة والنصف مساء أصدرت القيادة العامة لقوة دفاع البحرين بياناً أعلنت فيه ما يلي:

---

٢٦١) انظر الفصل السادس المبحث الرابع حول معاملة الموقوفين والسجناء.

٢٦٢) انظر الفصل السادس المبحث الخامس حول كيفية تنفيذ أوامر القبض.

"وفقاً للسلطة الممنوحة بموجب المرسوم الملكي رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ بإعلان حالة السلامة الوطنية، فقد تم القبض على مجموعة من قادة الفتنة الذين دعوا إلى إسقاط النظام وتآمروا مع دول أجنبية. كما حرض هؤلاء الأفراد خلال الأحداث الأخيرة على قتل المواطنين وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة، مما قوض السلم الاجتماعي وأدى إلى حدوث وفيات بين المواطنين والمقيمين الأبرياء. وأن القيادة العامة لقوة الدفاع تعلن اتخذها جميع التدابير القانونية اللازمة فيما يتعلق بهؤلاء الأشخاص الذين قبض عليهم وفقا لمرسوم السلامة الوطنية والقوانين المعمول بها في المملكة".

٥٥٧- وكان من بين المناطق التي وقعت فيها المواجهات بين الشرطة والمدنيين دار كليب، سترة، الديه، البلد القديم، الزنج، دوار عبد الكريم، المالكية، العكر، سلماباد، الخميس، بني جمرة، مدينة حمد، الدامستان.

٥٥٨- كما واصل العديد من أفراد قوة الدفاع وأفراد الشرطة الإبلاغ عن وضع علاملت على مداخل منازلهم بما يشكل تهديدا لهم ولأسرهم كنوع من الانتقام.

٥٥٩- وأشارت تقارير وزارة الداخلية إلى أن قوات الأمن ألقت القبض على عدد من الأفراد بزعم أنهم من المخربين الذين كانوا مختبئين بوصفهم مرضى بالغرف ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، و ٥٦ من وارد ١١، كما القي القبض على فريق الصحفيين الذين يعملون في قناة المنار في الغرفتين ٦٣، ٦٤ بالطابق السادس بمجمع السلمانية الطبي، وكذلك مجموعة أخرى تنكرت في صورة أطباء في الغرف ٣٠٧، ٤٠٨، و ٤١١ في جناح الولادة بمجمع السلمانية الطبي. وفي حوالي الساعة الرابعة مساء قامت وحدات قوة الدفاع باعتقال الدكتور/ علي العكري بمجمع السلمانية الطبي.

٥٦٠- وقد عقدت الجمعيات السبعة المعارضة الرئيسية (الوفاق الوطني الإسلامية، والعمل الوطني الديمقراطي (الوعد)، والعمل الإسلامي، والتجمع الوطني الديمقراطي، والتجمع القومي الديمقراطي، والإخاء الوطني، والمنبر الديمقراطي التقدمي) مؤتمراً صحافياً مشتركاً أعلنت من خلاله ما يلي:

أ- تعليق كل جهود الوساطة بين المعارضة والحكومة، بما في ذلك تلك التي كانت تعهدت بها من قبل في ضوء إعلان الدولة لحالة السلامة الوطنية وإخلاء دوار مجلس التعاون الخليجي.

ب- تكرار الدعوة لتشكيل جمعية تأسيسية قبل بدء الحوار الوطني، حيث تؤكد المعارضة على إصرارها على هذا الطلب على الرغم من لجوء الحكومة إلى استخدام لغة الأسلحة والدبابات والرصاص والبنادق.

ج- رفض المعارضة "تدويل" الأزمة في البحرين.

د- ضرورة توقف حالة "عسكرة" الوضع في البحرين وأن يسمح لطرف محايد بالتحقيق في الأحداث التي وقعت في البحرين منذ ١٤ فبراير ٢٠١١.

هـ- مستشارو سمو ولي العهد كانوا قد أوضحوا خلال الاجتماع الذي عقد مع جمعيات المعارضة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١١ أن "البحرين ستدخل في مرحلة جديدة، وبأن المستقبل سيكون مظلماً، ما لم تدخل المعارضة على الفور في الحوار".

و- وقد بلغ إجمالي عدد حالات الاختفاء خلال اليومين الماضيين ٨٥ حالة، كما اختفى في هذا اليوم ٦٥ شخصاً أخرون.

٥٦١- وفي هذا اليوم تقدم وزير الصحة السيد نزار البحانة باستقالته من الحكومة.

الجمعة، الموافق الثامن عشر من مارس ٢٠١١:

٥٦٢- واصلت الحكومة حظر التظاهرات والاحتجاجات في جميع أنحاء البحرين، وواصلت قوات الأمن الحكومية العمل على استعادة النظام في العديد من مناطق البحرين وإعادة فتح الطرق والشوارع التي تم حظرها من قبل المتظاهرين.

٥٦٣- وأقيمت بعض نقاط التفتيش الأمنية في مناطق مختلفة من البحرين، حيث كان يتم استيقاف الأفراد وتفتيشهم لتحديد ما إذا كانوا قد شاركوا في مظاهرات مناهضة للحكومة من عدمه. وقد اعتقل العديد من الأشخاص في تلك النقاط لحيازتهم مواد مثل الملصقات السياسية أو العلامات السياسية أوصور القادة السياسيين أو للاستماع إلى الأغاني المناهضة للحكومة في سيارتهم. وفي بعض الحالات كان يتم استيقاف السائقين وتفتيشهم واحتجازهم لاستخدامهم أبواق سياراتهم بطريقة معينة في إشارة لشعار "يسقط.. حمد" وهو الشعار الذي كان يحظى بشعبية كبيرة بين المحتجين خلال المظاهرات التي نظمت في الأسابيع السابقة. واعتقل عدد من السائقين والمارة بسبب حفظ المواد المناهضة للحكومة مثل الرسائل القصيرة ومقاطع الفيديو على هواتفهم الخلوية والتي كان يتم مصادرتها وفحصها في هذه النقاط.

٥٦٤- وتعرض العديد من الأشخاص الذين تم استيقافهم عند نقاط التفتيش لأشكال مختلفة من سوء المعاملة مثل الدفع أو الركل بالقدم أوالضرب بالهراوات، كما كان الشيعة يتعرضون للشتائم بسبب معتقداتهم الدينية والطائفية.

٥٦٥- وقد تم إلقاء القبض على عدد من الأفراد بمجمع السلمانية الطبي، حيث تم القبض على أحد الأشخاص في الساعة الحادية عشرة صباحاً، وهو يحرز سكينا بالقرب من البوابة رقم (٦)، كما اعتقل شخص أخر في الساعة الواحدة مساء وهو يحوز ملصقات ومنشورات مناهضة للحكومة.

٥٦٦- وقد تم هدم النصب التذكاري الموجود في وسط دوار مجلس التعاون الخليجي والذي كان على شكل لؤلؤة وتم تحويل الدوار إلى منعطف. وأعلنت الحكومة أن هذا التغيير يستهدف تحسين تدفق حركة المرور في المنطقة، وكان أحد العمال الأجانب قد لقي مصرعه عندما سقطت إحدى الرافعات التي كان يعمل عليها وقت هدم النصب التذكاري.

٥٦٧- وقد تم تسجيل اشتباكات بين وحدات الشرطة والمدنيين في العديد من المناطق، حيث حاول المتظاهرون تنظيم المظاهرات والمسيرات من أحيائهم السكنية، ومن المناطق التي رصد فيها احتجاجات ومواجهات مع وحدات الشرطة في كرزكان، البلد القديم، النويدرات، رأس رمان، المحرق، بن جفير، السنابس، سترة، بني جمرة، مدينة حمد، مدينة عيسى، بوري، الماحوز.

٥٦٨- و ألقي القبض على أعداد كبيرة من الأشخاص في كثير من الأحياء التي شهدت اشتباكات بين المتظاهرين ووحدات الشرطة، حيث كان معظم الذين ألقي القبض عليهم من الشباب دون سن الثلاثين، والذين اعتقلوا في أثناء قيام وحدات الشرطة تفريق المتظاهرين وتجمعات الأفراد، حيث تعرض المقبوض عليهم بشكل عام لتقييد أيديهم خلف ظهورهم وتعصيب عيونهم ثم نقلهم إلى أقسام الشرطة الأقرب حيث تعرضوا لمختلف أشكال سوء المعاملة. ومن أكثر أشكال سوء المعاملة شيوعاً، الضرب والركل بالقدم والصفع على الوجه، واستخدام الخراطيم المطاطية في جلد المقبوض عليهم، هذا فضلاً عن التعدي اللفظي، وخاصة الموجهة للمعتقدات والرموز الدينية للشيعة بصورة إهانة تلك المعتقدات والحط من شأنها[٢٦٣].

٥٦٩- وألقي القبض على آخرين بمعرفة وحدات قوة الدفاع والحرس الوطني والتي كانت متمركزة في مختلف نقاط التفتيش الأمنية في المنامة في المنطقة المفروض فيها حظر التجوال بالقرب من

---

٢٦٣) *انظر الفصل السادس المبحث الخاص بمعاملة الموقوفين والسجناء.*

دوار مجلس التعاون الخليجي، حيث كان يتم نقل أي أشخاص يتم اعتقاله من قبل هذه الوحدات المسلحة إلى أقرب قسم شرطة.

٥٧٠- وقد صرح السيد/ علي لاريجاني المتحدث الرسمي لمجلس الشورى الوطني لجمهورية إيران الإسلامية بأنه: " لايمكن نسيان خيانة النظام السعودي ضد شعب البحرين المسلم". ووصف مساعد قائد القوات الجوية الإيرانية الأحداث التي وقعت في البحرين بأنها "مجزرة" مؤكداً أن "جيش المملكة العربية السعودية سيندم على ارتكاب تلك المجازر".

٥٧١- وفي المساء، عقد الشيخ/ خالد بن أحمد آل خليفة – وزير خارجية البحرين – مؤتمراً صحفياً قرر فيه ما يلي:

(أ) أن الحكومة لن تتسامح مع أي عمل من أعمال العنف أو التخريب أو أي تهديدات لحياة أفراد الشرطة أو ضباط قوة الدفاع أو الحرس الوطني، وضرورة عودة الأمور لطبيعتها بالبلاد واستئناف خطط للإصلاح والتنمية.

(ب) أعادت البحرين النظام والأمن بعد تعرضها إلى "مؤامرة إرهابية" سعت إلى تقويض أمنها واستقرارها، وهذه المؤامرة الإرهابية لها صلات خارجية واضحة حيث تم تكرارها في بلاد أخرى في المنطقة.

(ج) دعا صاحب السمو ولي العهد للدخول في حوار وطني غير مشروط مع جميع الأطراف المدنية والسياسية وأن جميع المطالب والمقترحات مفتوحة للمناقشة، كما اتخذ جلالة الملك عددا من الخطوات لتمهيد الطريق لنجاح مبادرة ولي العهد، بما في ذلك العفو عن القادة السياسيين، والسماح بالمظاهرات السلمية والاعتصام، وسحب القوات العسكرية وقوات الأمن من الشوارع.

(د) تشاور سمو ولي العهد مع جميع الأطراف ودعاهم لتقديم مقترحاتهم وأفكارهم للحوار الوطني حتى يمكن إضافتها إلى جدول أعمال هذا الحوار، وحتى تكون جميع القضايا مفتوحة للنقاش في هذا الحوار الوطني. وقد قبلت معظم الجمعيات دعوته للحوار باستثناء الجمعيات المعارضة السياسية السبعة التي وضعت العقبات والشروط المسبقة أمام هذه المبادرة الصادقة.

(هـ) وقامت الجماعات التي لا تعترف بالنظام السياسي الشرعي في مملكة البحرين بنشر الفوضى وترويع المدنيين الأبرياء بسد الطرقات والاعتداء على المارة والهجوم على الطلاب في

المدارس والجامعات وإقامة نقاط التفتيش والتي تحمل الأسلحة لاستخدامها ضد الشعب وأفراد الأمن.

(و) وقد أدى هذا الوضع إلى إعلان حالة السلامة الوطنية من أجل استعادة النظام في البحرين، هذا فضلاً عن دعوة القوات المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي للمساعدة في حماية المواقع الحيوية في البحرين، وفقا لاتفاقية الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولم تشارك هذه القوات في أي عمليات خاصة بالأمن الداخلي.

(ز) أن التصريحات الصادرة عن بعض المسئولين الإيرانيين تمثل تدخلاً سافراً في الشئون الداخلية للبحرين، ودعا إيران إلى إعادة النظر في سياساتها تجاه البحرين خصوصا الدعوة الإيرانية للمجتمع الدولي للتدخل في شئون البحرين.

السبت، الموافق التاسع عشر من مارس ٢٠١١:

٥٧٢- انخفضت في هذا اليوم مستويات العنف بشكل عام في البحرين حيث أشارت التقارير إلى عدد أقل من الاشتباكات بين المتظاهرين ورجال الشرطة وعدد أقل من البلاغات عن حوادث العنف والتخريب مقارنة مع الأيام السابقة.

٥٧٣- كما واصلت قوات الشرطة إجراءاتها في نقاط التفتيش على الطرق في البحرين حيث كان يتم استيقاف السائقين وتفتيشهم والقبض عليهم في حالة ما إذا عثر على أي مواد مناهضة للحكومة. كما واصلت قوات الشرطة ضبط وفحص الهواتف المحمولة، واعتقال الأشخاص الذين يتم العثور على أية رسائل نصية أو تسجيلات صوتية أو مرئية على هواتفهم تحمل مواداً مناهضة للحكومة.

٥٧٤- وتلاحظ وجود نمط متكرر من سوء المعاملة للأشخاص المعتقلين، وخاصة ضد من ألقي القبض عليهم بمعرفة الشرطة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أعداداً كبيرة من الأشخاص ممن القى القبض عليهم لمشاركتهم في التظاهرات في مختلف المدن والقرى في البحرين تم تقييد أيديهم وراء ظهورهم وعصبت أعينهم وبعد ذلك تم نقلهم إلى أقسام الشرطة، حيث تعرضوا لأشكال مختلفة من سوء المعاملة مثل الضرب والركل بالقدم والجلد بخراطيم مطاطية والإهانة اللفظ[٢٦٤].

٢٦٤) انظر الفصل السادس المبحث الرابع الخاص بمعاملة الموقوفين والسجناء.

٥٧٥- كما واصلت شرطة مكافحة الشغب انتشارها في العديد من الأحياء في البحرين لضمان عدم تنظيم مظاهرات أخرى حيث وقعت اشتباكات بين هذه الوحدات والأشخاص الذين حاولوا إما تنظيم الاحتجاجات أو مهاجمة دوريات للشرطة.

٥٧٦- ومن الأحياء التي حدثت فيها مواجهات مع الشرطة: الخميس، ومدينة عيسى، ومدينة حمد، وسترة، والسنابس، وجاد حفص، وكرباباد.

٥٧٧- واستمراراً لعمليات التفتيش والاعتقالات التي تمت في مجمع السلمانية الطبي على مدار اليوم، أفادت قوات الأمن أنه وفي حوالي الساعة الواحدة صباحاً أثناء تفتيش ممرات المستشفى تم العثور على بندقيتين من طراز كلاشنيكوف وثلاث علب ذخيرة مخبئين. كما تم القبض على عدد من الأشخاص الذين اختبؤا على أنهم مرضى. وخلال اليوم قامت الأجهزة الأمنية المنتشرة في مجمع السلمانية الطبي بنقل جميع المرضى الذين كانوا قد شاركوا في الاحتجاجات في الأسابيع السابقة إلى جناح في الطابق السادس من المستشفى، وظهرت لاحقا بعض الإدعاءات بأن هؤلاء المرضى قد تعرضوا لأشكال مختلفة من سوء المعاملة مثل الضرب والركل بالقدم والصفع على الوجه والسحل في أروقة الطابق السادس[٢٦٥].

٥٧٨- وفيمساء ذلك اليوم، وفي أثناء قيام شرطة مكافحة الشغب بتفريق مجموعة من المتظاهرين في مدينة خميس أصيب السيد/ هاني عبد العزيز عبد الله جمعة بجروح قاتلة وتم الإعلان عن وفاته في الساعة الحادية عشرة والنصف مساء، حيث أشارت التقارير إلى أنه قد أصيب بأعيرة نارية أثناء قيام الشرطة بملاحقته في شقة خالية حيث تعرض للضرب المبرح. وقد تم نقله في وقت لاحق إلى مستشفى البحرين الدولي ثم إلى مستشفى قوة الدفاع حيث توفي هناك. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تسليم حثته لذويه في الخامس والعشرين من مارس[٢٦٦].

٥٧٩- وفي الساعة السابعة مساء، أصدرت قوة دفاع البحرين بياناً ضمنته تعليمات للمشاة وقائدي السيارات عند اقترابهم وتعاملهم مع نقاط التفتيش، وتضمن البيان أيضاً تفاصيل التحويلات المرورية لقائدي السيارات في المناطق التي تم تطويقها بمعرفة قوة دفاع البحرين.

---

٢٦٥) *انظر الفصل الخاص بمستشفى السلمانية.*

٢٦٦) *المبحث الأول من الفصل السادس* حالات الوفاة الناتجة عن الأحداث.

٥٨٠- كما أعلنت قوة الدفاع عن إغلاق منطقة بحرية قبالة سواحل البحرين حيث حظرت فيها جميع أشكال الملاحة والنقل البحري، وتضمن البيان الإحداثيات الدقيقة لهذه المنطقة، وخلال الأيام التالية قامت الدوريات البحرية بإلقاء القبض على عدد من الأفراد الذين دخلوا تلك المنطقة.

الأحـد، الموافق العشرون من مارس ٢٠١١:

٥٨١- واصلت أجهزة الأمن البحرينية عملياتها الرامية إلى إعادة الأمن والنظام وإعادة فتح الطرق وإنهاء كافة أشكال المظاهرات التي تم الإبلاغ عنها في مناطق مختلفة من البحرين.

٥٨٢- وعلى مدار اليوم، استمرت دوريات الشرطة في نقاط التفتيش في استيقاف وتفتيش الأشخاص والمركبات، كما ألقي القبض على العديد من الأشخاص الذين عثر معهم على أي مواد مناهضة للحكومة وتم نقلهم إلى أقرب قسم للشرطة. كما تم تفتيش السيارات بحثاً عن الملصقات والمنشورات والأعلام وغيرها من الأشياء التي يمكن أن تشير إلى أية علاقة بالمتظاهرين. وكانت تتم مصادرة الممتلكات الشخصية بشكل روتيني مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف المحمولة، وقد استمرت الأنماط السابق ذكرها من سوء المعاملة في نقاط التفتيش بما في ذلك إهانة المعتقدات الدينية والطائفية للشيعة.

٥٨٣- واصلت الشرطة ووحدات مكافحة الشغب تطويق الأحياء والمناطق التي تتواجد بها المظاهرات مثل سترة، السنابس، النويدرات، كرزكان، حيث استمرت هذه الوحدات في استخدام الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص المطاطي والبنادق في بعض الأحيان لتفريق الحشود.

٥٨٤- وقد أبلغ عدد من العمال الأجانب بتعرضهم للاعتداء والمضايقات من قبل مجهولين في مناطق ورأس رمان واللوزي.

٥٨٥- وعلى الرغم من استمرار عمليات وحدات وزارة الداخلية في مختلف مناطق البحرين ووجود التقارير عن الهجمات على الأفراد إلا أن الحياة بدأت في العودة لطبيعتها في البحرين، وقد تم إزالة الحواجز من الطرق وأعيد فتح معظم الوزارات والمكاتب الحكومية والشركات.

٥٨٦- وفي الساعة السادسة والنصف صباحاً، عُثر على جثة السيد/ عبد الرسول حسن علي محمد الحجيري بالقرب من شارع بن عسكر في منطقة عوالي حيث تم نقله إلى مستشفى قوة الدفاع حيث أعلن عن وفاته، وظلت الظروف الدقيقة التي أدت إلى هذه الوفاة غير واضحة. وأشارت تقارير إلى أن المتوفى كان قد اختفى قرب غروب الشمس في اليوم السابق وانه عانى إصابات خطيرة في جميع أنحاء جسده ورأسه جراء الضرب.

٥٨٧- وخلال اليوم واصلت قوات الأمن البحث والتفتيش في طوابق وأجنحة مجمع السلمانية الطبي وقد عثر على عدد إحدى عشر مكبراً للصوت خلال عمليات البحث، كما عثر أيضاً على بندقية من طراز كلاشنيكوف بالقرب من مدخل قسم الحوادث والطوارئ.

٥٨٨- عقدت الجمعيات المعارضة السبعة الرئيسية (الوفاق الوطني الإسلامية، والعمل الوطني الديمقراطي (الوعد)، والعمل الإسلامي، والتجمع الوطني الديمقراطي، والتجمع القومي الديمقراطي، والإخاء الوطني، والمنبر الديمقراطي التقدمي) مؤتمراً صحفياً مشتركاً أعلنت الجمعيات السياسية من خلاله ما يلي:

أ- أنها لا تضع أي شروط مسبقة للبدء في حوار وطني، إلا أنها تحدد المبادئ التي ينبغي أن تحكم الحوار.

ب- دعوتها للمجتمع الدولي لوقف انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في البحرين.

ج- إنكار تلقيها أو رفضها لأية مبادرات وساطة من تركيا أو قطر أو أي بلد آخر.

د- دعوتها لعودة الجيش البحريني إلى ثكناته وانسحاب قوات دول مجلس التعاون الخليجي وإجراء تحقيق فيما حدث في البحرين، والإفراج عن جميع المعتقلين.

هـ- عندما تصبح الظروف مواتية للحوار فإن جمعيات المعارضة يجب أن تكون أول من يشترك في الحوار، كما أنهم كانوا من بين أول من عرض وجهات نظرهم بشأن الحوار مع سمو ولي العهد، كما أنهم كانوا قد أكدوا أيضا على ممثلي سمو ولي العهد في ١٥ .مارس على استعدادهم للدخول في حوار، ومع ذلك فإن فشل الحوار كان بسبب أنه لم يبدأ في الظروف المناسبة ودون أسس من شأنها أن تضع البلاد على المسار الصحيح نحو الحكم الديمقراطي.

و- أن العمالة الوافدة هم ضيوف كانوا دائماً يحظون بالاحترام من الشعب والذي سوف يكون دائما هكذا.

٥٨٩- كما أعلن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين أن الإضراب العام الذي كان سبق وأن دعا إليه في الأيام السابقة سيمتد إلى مالا نهاية، حيث أعلن الأمين العام للإتحاد أن: "العمال خائفون من الخروج للعمل في ظل وجود نقاط تفتيش في كل مكان، وفي بعض الحالات يتم استجوابهم من قبل السلطات دون داع".

الإثنيـن، المـوافق الحادي والعشرون من مارس ٢٠١١:

٥٩٠- عادت معظم جوانب الحياة في البحرين إلى طبيعتها، حيث عادت الشركات إلى عملها وعاد الطلاب إلى المدارس والجامعات، وتدفقت حركة المرور العادية إلا في بعض المناطق التي استمرت فيها المواجهات بين شرطة مكافحة الشغب والمتظاهرين.

٥٩١- كما واصلت قوات الشرطة في نقاط التفتيش استيقاف وتفتيش السيارات والأشخاص في العديد من مناطق البحرين، كما أنها استمرت في إلقاء القبض على الأفراد الذين يحوزون مواداً مناهضة للحكومة، كذلك واصلت قوات الأمن العام إلقاء القبض على الأفراد الذين كانوا يشاركون في التجمعات أو الاحتجاجات في عدد من القرى مثل سترة، السنابس، كرباباد، كرزكان، مدينة عيسى ومدينة حمد، حيث كان العديد من المقبوض عليه من هم دون الثلاثين من العمر بمن فيهم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما وبعض الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما، وكما كان الحال في الأيام السابقة فقد تم احتجازهم في أقسام الشرطة القريبة حيث تعرضوا لأشكال مختلفة من سوء المعاملة، بما في ذلك الضرب والصفع على الوجه والركل بالقدم والجلد بخراطيم مطاطية والإساءة اللفظية الموجهة بشكل خاص ضد المعتقدات الدينية والطائفية الشيعية.

٥٩٢- كما أبلغ عدد من العاملين في الأجهزة الأمنية بتعرضهم للمضايقات وأحيانا للاعتداء من قبل مجهولين، وابلغ بعض العاملين في وزارة الداخلية وقوة الدفاع بوضع علامات على مداخل منازلهم حيث اعتبروها تهديدا للانتقام منهم بسبب العمليات الجارية من قبل الأجهزة الأمنية الحكومية.

٥٩٣- وكان الإمام الفقيه والمرشد الأعلى للثورة الإيرانية سماحة آية الله/ علي خامنئي قد أكد على أن "انتصار شعب البحرين أمر لا مفر منه"، كما أعرب عن رأياً مفاده أن الأحداث الجارية في البحرين مشابهة للتطورات في تونس وليبيا ومصر واليمن. كما رفض المرشد الأعلى الاتهامات بأن إيران تدعم شعب البحرين لأنهم من الشيعة، مؤكداً على أن السياسة التي تنتهجها جمهورية إيران الإسلامية قائمة على الدفاع عن الشعوب وحقوقها ضد حكم الدكتاتورية والأنانية من دون تمييز بين السنة والشيعة، كما أضاف سماحة آية الله خامنئي أن " المملكة العربية السعودية قد ارتكبت خطأ من خلال إرسال قواتها إلى البحرين لأن ذلك يغضب الدول الإسلامية".

٥٩٤- هذا وقد استدعت وزارة الشئون الخارجية الإيرانية القائم بالأعمال في السفارة البحرينية في طهران وطلبت رحيل أحد الدبلوماسيين بالسفارة ردا على قرار البحرين اعتبارها أحد أعضاء السفارة الإيرانية في المنامة من غير المرغوب في وجودهم في المنامة.

الثلاثاء، الموافق الثاني والعشرون من مارس ٢٠١١:

٥٩٥- واصلت وزارة الداخلية جهودها لاستعادة النظام في البحرين، حيث تم نشر دوريات الشرطة على عدد من الأحياء لتفريق المظاهرات وإعادة فتح الطرق وإزالة حواجز التفتيش، وقد استمرت الشرطة من محاصرة وإغلاق المداخل إلى بعض المناطق والأحياء مثل سترة، وسنابس، والخميس، وكرباباد وأجزاء كثيرة من مدينة حمد ومدينة عيسى.

٥٩٦- واستمرت دوريات الشرطة في نقاط التفتيش في استيقاف وتفتيش الأشخاص والمركبات، كما ألقي القبض على العديد من الأشخاص الذين عثر معهم على أي مواد مناهضة للحكومة ونقلهم إلى أقرب قسم للشرطة، كما تم تفتيش السيارات بحثا عن الملصقات والمنشورات والأعلام وغيرها من الأشياء تشير إلى أية علاقة بالمتظاهرين،حيث كانت تتم مصادرة الممتلكات الشخصية بشكل روتيني مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف المحمولة، وقد استمرت الأنماط السابق ذكرها من سوء المعاملة في نقاط التفتيش بما في ذلك إهانة المعتقدات الدينية والطائفية للشيعة.

٥٩٧- كما أعلن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين تعليق الإضراب الذي كان قد سبقت الدعوة إليه، وفي بيان صادر عن النقابة أوضح أنه قد تم اتخاذ القرار استناداً إلى التأكيدات الرسمية أنه ستتوقف الاعتداءات ضد العمال وأنه لن يتم السماح بالمضايقات في أماكن العمل.

٥٩٨- كما قدم المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة في نيويورك رسالة احتجاج إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للبحرين، كما قدم القنصل العام لمملكة البحرين في جدة أيضا رسالة مماثلة إلى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

الأربعاء، الموافق الثالث والعشرون من مارس ٢٠١١:

٥٩٩- استمر الوضع الأمني العام في البحرين في التحسن كما تم فتح المزيد من الطرق والخدمات العامة في معظم المكاتب الحكومية، وعاد النشاط التجاري الخاص إلى طبيعته.

٦٠٠- إلا أنه قد تم تسجيل عدد من أعمال العنف في بعض المناطق المنعزلة، ومن أمثلة تلك الحوادث بعض الحرائق الصغيرة في حاويات القمامة في محاولات لإغلاق الطرق، وإلقاء الزجاجات الحارقة على بعض المباني وبعض أعمال التخريب ضد الممتلكات العامة والخاصة، وقد أبلغ عدد من الأفراد على مدار اليوم تلقيهم تهديدات على حياتهم من أشخاص مجهولين، وكانت تلك التهديدات قد تم توجيهها إلى البحرينيين والأجانب العاملين في أجهزة الأمن الحكومية بما فيها وزارة الداخلية وقوة الدفاع.

٦٠١- كما واصلت دوريات الشرطة فرض الحظر على الاحتجاجات في مختلف مدن وقرى البحرين، حيث قامت شرطة مكافحة الشغب بتفريق مجموعات من الأفراد الذين كانوا يشاركون في احتجاجات في عدد من المناطق منها: الخميس، دامستان، السنابس، العكر الشرقي، سترة، بني جمرة، كما واصلت الشرطة تفتيش الأشخاص والمركبات بحثا عن أي مواد مضادة للحكومة.

٦٠٢- عين السيد/ باسم الحمر وزيراً للإسكان والتنمية الاجتماعية، في حين تم تعيين الدكتورة/ فاطمة البلوشي القائم بأعمال وزير الصحة.

٦٠٣- أعلنت وزارة التربية والتعليم أنها أنشأت لجانًا للتحقيق ومحاسبة المسئولين عن تعطيل الدراسة في المدارس خلال الأحداث التي جرت في الأسابيع السابقة، و أن هذه اللجان قد رصدت أيضا بعض الانتهاكات لقوانين الخدمة المدنية التي ارتكبها موظفون في وزارة التربية والتعليم.

٦٠٤- وقد أعلنت قوة الدفاع مزيداً من التخفيض في ساعات حظر التجول التي فرضتها في مناطق معينة من المنامة، على أن يكون حظر التجول من الساعة العاشرة مساء وحتى الساعة الرابعة صباحاً.

٦٠٥- وفي تلك الليلة أعُلن أنه قد القبض على خمسة من العمال اللبنانيين المقيمين بالبحرين للاشتباه في صلتهم مع حزب الله بلبنان، وقد علقت كل من شركة طيران الخليج وشركة طيران البحرين رحلاتهما إلى بيروت.

الخميس، الموافق الرابع والعشرون من مارس ٢٠١١:

٦٠٦- تم تسجيل عدداً من المظاهرات في عدة مناطق من البحرين خلال اليوم منها المحرق، وأعالي، والبلد القديم، والدراز، ورأس الرمان، والنويدرات، والسهلة، وسترة، والسنابس، والجفير. وقد تراوحت أحجام هذه المظاهرات من العشرات إلى ما يقرب من ثلاثمائة شخصاً، وتم مواجهة هذه

الاحتجاجات من قبل شرطة مكافحة الشغب التي استخدمت الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص المطاطي والبنادق لتفريق المتظاهرين.

٦٠٧- أبلغ بعض العمال في الشركات المختلفة بتعرضهم لمضايقات من قبل الزملاء المناهضين للحكومة المنادين بإعلان العصيان المدني احتجاجاً على التدابير التي اتخذتها الحكومة لإنهاء المظاهرات في البحرين.

٦٠٨- كما أبلغ أيضاً أن عدداً من العاملين في الأجهزة الأمنية يمثلون هدفاً لبعض الهجمات الانتقامية على يد مجهولين.

٦٠٩- وقد أبلغ السكان الشيعة بمنطقة البستين أنه قد تم وضع علامات على منازلهم من قبل مجهولين بما يشكل تهديداً بشن الهجمات.

٦١٠- وقد أجري السيد/ خالد بن أحمد آل خليفة وزير خارجية البحرين حواراً تليفزيونياً مع قناة العربية ركز من خلاله على الادعاءات بتورط حزب الله في الوضع في البحرين، حيث أشار وزير الخارجية للملاحظات التالية:

أ- أن المستهدف من قرار وقف الرحلات الجوية بين المنامة وبيروت ليس شعب لبنان، ولكن كان من المؤكد أن عناصر لبنانية تدعو إلى العنف والطائفية في البحرين كانت وراء بعض التهديدات الموجهة إلى البحرين.

ب- أنه لا توجد أزمة بين حكومتي البحرين ولبنان حيث قدمت البحرين مذكرة رسمية إلى حكومة لبنان لتدعوها لتحمل مسؤوليتها في ضوء التهديدات الموجهة إلى البحرين من لبنان.

ج- المزاعم التي أدلى بها الأمين العام لحزب الله حول دور قوات دول مجلس التعاون الخليجي "مليئة بالأكاذيب"، وأن البحرين ترى أن حكومة لبنان، بوصفها السلطة ذات السيادة في هذا البلد عليها أن تتحمل المسئولية عن هذه التصريحات.

د- لايؤثر هذا الوضع على العلاقات بين شعبي البحرين ولبنان، سيما وأن الجالية اللبنانية في البحرين هي جزء لا يتجزأ من المجتمع البحريني.

هـ- كانت هناك مشاركة مستمرة من قبل "منظمة إرهابية" في لبنان وهو ما كان قد تم رصده ذلك لسنوات عديدة، حيث كانت الاتصالات مستمرة وكان يجري تدريب وكلاء تلك المنظمة، هذا فضلاً عن انه قد تم القبض على أحد قادة "الفتنة" التي وقعت في البحرين في بيروت في طريق

عودته من لندن، وقرر: "نحن ندرك أين ذهب ومن هم والذين التقى بهم، وأن ما هو آت إلى البحرين من لبنان هو الشر وأن البحرين لم تعد تحتمل أن هناك أفراد يأتون إلى البحرين من لبنان ويشكلون تهديدا إرهابيا ضد البحرين".

و- وإذا كانت حكومة لبنان ليست لديها النية في معالجة هذا الوضع وإذا ظلت التهديدات الإرهابية تنطلق من لبنان فإن البحرين يمكن أن ترفع هذه المسألة في المنظمات الدولية.

ز- وأن الدعوة التي وجهها سمو ولي العهد للدخول في حوار وطني صادق ستكون مفتوحة للمناقشة والمداولة بمجرد استعادة النظام والأمن إلى البحرين.

الجمعة، الموافق الخامس والعشرون من مارس ٢٠١١:

٦١١- تم تسجيل عدد من المظاهرات خلال اليوم عقب صلاة الجمعة، وتم تسجيل بعض الاحتجاجات في مناطق: سترة، والعكر الشرقي، ودار كليب، وبني جمرة، والديه، والنويدرات، والخميس، وعالي، والنبي صالح، وتوبلي، وجاد حفص، وكرباباد، ودامستان، وشهركان، وسنابس، وكرزكان. وقد تفاوتت أحجام هذه الاحتجاجات إلى حد كبير فقد شارك في بعضها مجموعات صغيرة من الشباب في حين أن آخري شارك فيها ما يزيد عن خمسمائة شخص.

٦١٢- وفي أغلب الحالات منعت شرطة مكافحة الشغب الدخول والخروج من الأحياء ذات الصلة لاحتواء الاحتجاجات في هذه المناطق، وقد استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص المطاطي وبنادق الشوزن لتفريق المتظاهرين.

٦١٣- وقد تم نقل الأشخاص الذين اعتقلوا خلال هذه التظاهرات إلى أقرب قسم للشرطة، وتمت إساءة معاملتهم بطريقة مماثلة للنمط الذي تكرر استخدامهفي الأيام الماضية من تقييد أيدي المعتقلين وراء ظهورهم وتعصيب أعينهم وتعرضهم للضرب والصفع على الوجه والركل بالقدم والتعدي القولي الموجهة بصفة خاصة إلى الرموز الشيعية الدينية والطائفية والمعتقدات. وقد كثفت الشرطة عمليات التفتيش عند نقاط التفتيش على الأشخاص والمركبات واستمرت في إلقاء القبض على الأفراد في حالة العثور على أية مواد مناهضة للحكومة إما في سياراتهم أو حفظها على الأجهزة الإلكترونية مثل الهواتف وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والكاميرات المحمولة.

٦١٤- وقد تم تسجيل بعض حالات التعدي على أفراد الشرطة وقوة الدفاع وضباط الحرس الوطني، ففي بعض الحالات حاول مجهولون الاصطدام بنقاط التفتيش والحواجز الأمنية، وفي البعض

الأخر تعرض الضباط للهجوم في أعمال انتقامية للتدابير التي اتخذتها الحكومة لإنهاء الاحتجاجات في الأيام السابقة.

٦١٥- كما أنه تم تسجيل بعض الهجمات ضد العمال الأجانب في البحرين.

٦١٦- وأعلنت وزارة التربية والتعليم تعليق المنح الدراسية التي تمول من الحكومة لأربعين طالباً وقد زادت المنح الدراسية التي تم إلغائها بعد ذلك إلى سبعة وتسعين طالباً.

السبت، الموافق السادس والعشرون من مارس ٢٠١١:

٦١٧- كان هناك عدد أقل من الاحتجاجات سجلت في هذا اليوم مقارنة باليوم السابق، حيث سجلت التظاهرات في مناطق: عالي، الدراز، المقشع، كرزكان، بني جمرة، سترة، ولم تتجاوز أحجام هذه الاحتجاجات في معظمها مائتي متظاهر. كما كان عددها أقل بكثير من تلك التي في اليوم السابق. ومرة أخرى واجهت شرطة مكافحة الشغب هذه الاحتجاجات بأن سدت طرق الخروج من هذه الأحياء واستخدمت الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص المطاطي والبنادق لتفريق الحشود.

٦١٨- وفي كثير من الحالات أضرم المتظاهرون النار في الإطارات ووضعوا الحواجز والمتاريس للاختفاء وراءها ورشق الحجارة والصخور وأشياء أخرى على دوريات الشرطة ووحدات شرطة مكافحة الشغب المنتشرة في المنطقة. كما أضرم المتظاهرون النار في حاويات القمامة لمنع دوريات الشرطة من دخول تلك الأحياء.

٦١٩- وكانت التقارير قد أشارت إلى تعرض مسجد الصاغة في منطقة المحرق للهجوم بقنابل المولوتوف وقد نتج عن ذلك بعض التلفيات الطفيفة، كما تم تسجيل عدد من أعمال التخريب بما في ذلك سوق الذهب.

٦٢٠- وقدمت شكوى بأنه تم نشر أسماء وعناوين المعلمين المؤقتين والمتطوعين الذين تم توظيفهم من قبل وزارة التربية والتعليم خلال الأسابيع السابقة على شبكة الانترنت، حيث كان يخشى أن يؤدي ذلك إلى الانتقام ضد هؤلاء الأفراد من قبل المعلمين الذين تم استبدالهم بهم.

٦٢١- وكما كان الحال في الأيام السابقة حيث كان يتم استيقاف وتفتيش الأفراد والمركبات عند نقاط تفتيش للشرطة، واستمرار احتجاز الأشخاص في حال إذا ما تم العثور علي مواد مناهضة للحكومة، واصل أفراد الشرطة ضبط وفحص الأجهزة الإلكترونية الشخصية، وألقاء القبض على

الأشخاص الذين يتم العثور على رسائل أو صور مناهضة للحكومة على تلك الأجهزة. كما واصلت دوريات الشرطة القبض على الأفراد الذين يطلقون أبواق سياراتهم بطريقة تحاكي الهتاف "يسقط.. حمد".

٦٢٢- وقد التقى وزير الخارجية الشيخ/ خالد بن أحمد آل خليفة مع أعضاء البعثات الدبلوماسية لدول الهند وباكستان وبنغلاديش في البحرين، حيث أعلن خلال الاجتماع أنه قد تم إعداد خطة لتوفير المأوى والحماية لهؤلاء المغتربين الذين أجبروا على مغادرة منازلهم. وكان الكثير منهم قد لجأ إلى المدرسة الباكستانية في مدينة عيسى وانادي الباكستاني في المنامة. كما أكد وزير الخارجية أيضا أنه سيتم دعم أسر العمال الأجانب الذين قتلوا خلال الأسابيع السابقة من قبل حكومة البحرين وأنه سيتم تطبيق سياسة عدم التسامح ضد الذين يهاجمون العمال المغتربين.

الأحد، الموافق السابع والعشرون من مارس ٢٠١١:

٦٢٣- تم تسجيل نمط مماثل من الاحتجاجات خلال اليوم، حيث تجمعت مجموعات من المتظاهرين في عدد من الأحياء واشتبكوا مع شرطة مكافحة الشغب الذين ارسلوا لتفريق تلك التجمعات، وتنوعت تلك المظاهرات من حيث أحجامها إلا إنها عموما لم تتجاوز المائتي شخص.

٦٢٤- وقد أمر رئيس الوزراء سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة الوزارات والإدارات الحكومية أن تطبق بصرامة نظام الخدمة المدنية، ولا سيما فيما يتعلق بنظام التأخير والغياب والأداء العام، وأمر جميع الدوائر الحكومية بتقديم تقارير عن امتثال موظفيها للوائح ديوان الخدمة المدنية.

٦٢٥- وقد أنشأت جامعة البحرين ثلاث لجان للتحقيق في الأحداث التي وقعت في الحرم الجامعي خلال الأسابيع الماضية مما أدى إلى تعليق الدراسة وإغلاق الجامعة.

الإثنين، الموافق الثامن والعشرون من مارس ٢٠١١:

٦٢٦- تم تسجيل عدد محدود من الاحتجاجات على مدار اليوم، فقد تم الإبلاغ عن تجمع بعض الأفراد في مناطق راد، والدير، والديه، والعكر الغربي، وبني جمرة. وفي بعض المناطق أشعل المتظاهرون النار في إطارات السيارات وحاويات القمامة محاولين بذلك عرقلة حركة المرور، وقد اشتبكت دوريات الشرطة مع هؤلاء المتظاهرين وتم إغلاق الطرق لمنعهم من الخروج من هذه المناطق.

٦٢٧- وفي بعض الأحيان حاول مجهولون مهاجمة دوريات للشرطة أو نقاط التفتيش الأمنية عن طريق رمي الحجارة أو الزجاجات الحارقة، حيث واصلت الشرطة في تلك الأثناء القبض على المارة وقائدي السيارات الذين يتم العثور على مواد مناهضة للحكومة في حوزتهم، وكما هو الحال في الأيام السابقة حيث يتم نقل الأشخاص المعتقلين إلى أقسام الشرطة الأقرب حيث يتعرضوا لنفس أشكال سوء المعاملة.

٦٢٨- كما تواصلت الاعتداءات على رجال الشرطة. فعلى سبيل المثال وفي حوالي الساعة السابعة والنصف مساء تم تسجيل إصابة أحد ضباط الحرس الوطني في رأسه بسبب تعرضه لهجوم في منطقة راد وكان يعاني من إصابات بسيطة في الرأس والصدر والظهر.

٦٢٩- وقد أمرت الدكتورة/ فاطمة البلوشي – القائم بأعمال وزير الصحة – بإنشاء لجنة للتحقيق في انتهاكات القوانين المعمول بها من قبل موظفي مجمع السلمانية الطبي.

الثلاثاء، الموافق التاسع والعشرين من مارس ٢٠١١:

٦٣٠- تم تسجيل عددٍ من المظاهرات المحدودة على مدار اليوم في مناطق: العكر الشرقي، وبابار، والبراهمة، والمعامير، وسترة، والنويدرات، وكرزكان.

٦٣١- كما قبل مجلس النواب استقالات الإحدى عشر نائباً من ممثلي الوفاق، وتم إرجاء البت في الاستقالات السبعة المتبقية.

الأربعاء، الموافق الثلاثون من مارس ٢٠١١:

٦٣٢- تم تسجيل عددٍ أكبر من المظاهرات في هذا اليوم وكانت المشاركات فيها في حدود المائة شخص في مناطق: السنابس، والنويدرات، والمعامير، وجاد حفص، والبلد القديم، وسترة، والدراز، والدير، وبني جمرة، والزنج، وكارانا، وبوري.

٦٣٣- وقد نشرت وزارة الداخلية شرطة مكافحة الشغب لمواجهة وتفريق تلك المظاهرات، وكما كان الحال في الأيام السابقة، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص المطاطي البنادق لتفريق الحشود كما تم إغلاق مداخل ومخارج تلك الأحياء.

٦٣٤- وفي الساعة السادسة والنصف مساءً، تم إعلان وفاة صبي في الخامسة عشرة من العمر هو سيد أحمد سيد شمس في مستشفى البعثة الأمريكية، حيث أشارت التقارير بإصابته بجروح قاتلة

بسبب إصابته بقنبلة مسيلة للدموع في رأسه من مسافة قريبة. وقررت بعض روايات شهود العيان أنه قد سقط على الأرض وواصلت قوات الشرطة التعدي عليه بالضرب.

الخميس، الموافق الحادي والثلاثون من مارس ٢٠١١:

٦٣٥- تم تسجيل هجوم على مسجد السيدة زينب في مدينة حمد.

٦٣٦- كما تم رصد عددٍ أقل من المظاهرات عن الأيام السابقة، حيث تراوحت أعداد المتظاهرين وحجمها بين العشرة والأربعين شخصاً في أماكن مختلفة في المنامة والقرى المجاورة، ووقعت مواجهات بين شرطة مكافحة الشغب والمتظاهرين، كما قام المتظاهرون بوضع العديد من المتاريس في الطرق لمنع الشرطة من التقدم نحوهم.

٦٣٧- وتم تسجيل عددٍ من الأفراد الذين كانوا قد تجمعوا في ذكرى الأربعين لوفاة بعض الضحايا الذين لقوا حتفهم منذ بداية الأحداث في فبراير ومارس.

٦٣٨- وواصلت الشرطة إزالة الحواجز التي أقامها المتظاهرون في مختلف الأحياء والقرى في مختلف أنحاء البحرين.وواصلت الشرطة حملاتها من خلال نقاط التفتيش للبحث عن المواد المناهضة للحكومة، حيث تم القبض علي حائزي تلك المواد من قبل الشرطة إما في الشوارع أثناء مشاركتهم في الاحتجاجات أو عند نقاط التفتيش، وتم تقييد أيديهم وراء ظهورهم، وتعصيب أعينهم ثم نقلهم إلى مراكز الشرطة حيث تعرضوا للضرب والصفع على الوجه والركل بالقدم والتعدي بالقول وسوء المعاملة.

٦٣٩- اجتمع وزير الخارجية الشيخ/ خالد بن أحمد آل خليفة مع رئيس وزراء بنجلاديش لطمأنته بأن حكومة البحرين حريصة على ضمان وأمن الجالية البنجالية في البحرين.

ثالثاً: الملاحظات الختامـــية:

٦٤٠- قدم الفصل الثاني من هذا التقرير موجزاً لتاريخ البحرين الحديث، وهو الموجز الذي أشار إلى بعض أسباب ومصادر عدم الرضى الشعبي تجاه الأحوال في البلاد. ومن هنا، فإن المطالب والدعاوى للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في البحرين ليست بجديدة، وإنما تأتي تكملة لمطالب ومظالم عبر عنها البحرينيون في فترات تاريخية سابقة..

٦٤١- وفي سياق العولمة التي تعيشها سائر أرجاء المعمورة، وواقع أن الأحداث التي تقع في بقعة معينة من العالم تأثر لا محالة على الأحداث التي تشهدها مناطق أخرى من العالم، فإن فهم الأحداث

في البحرين يتطلب رؤية أوسع نطاقاً، خاصة في ضوء الموقع الجغرافي الفريد للبحرين والذي يتسم بأهمية وثقل استراتيجي واقتصادي كبير. وبوصفها دولة عربية ومسلمة، فإن البحرين تتأثر بالتطورات التي تقع في العالمين العربي والإسلامي، وخاصة العالم العربي في ضوء الاتصال المباشر والوثيق للبحرين بمحيطها العربي. لذا، فإن البحرين قد تأثرت بما أصبح يعرف عامة بالربيع العربي. ورغم أن كل دولة ومجتمع عربي تأثر بهذه الأحداث والتطورات بشكل مختلف، إلا ان الثابت أن الربيع العربي شجع شعوب عربية، ومنها في البحرين، على الإعراب عن مظالم ومطالب إصلاحية كانت مكبوتة لفترات طويلة. وبعكس الإضطرابات الشعبية التي شهدتها البحرين في فترات تاريخية سابقة، لم تكن الاحتجاجات التي بدأت في ١٤ فبراير مدبرة من قبل جمعيات سياسية معارضة ذات طابع مؤسسي، وقادتها شبكات من شباب غير مسيس وغير منتمي لأي جماعات سياسية ولكنه أحس بالغضب إزاء الأحوال في البلاد. و على غرار نظرائهم في بلدان عربية أخرى، أستعان هذا الشباب البحريني بالوسائل التكنولوجية الحديثة، مثل مواقع التواصل الاجتماعي، للدعوة إلى المظاهرات ولنشر مطالبهم. كما تجدر الإشارة إلى ان المطالب التي رُفعت وعُبر عنها خلال التظاهرات التي بدأت يوم ١٤ فقراير ٢٠١١ تمتعت، على الأقل في بداية الأمر، بدرجة عالية من الدعم الشعبي الذي تجاوز الحدود الدينية والطائفية والعرقية.

٦٤٢- وتمتد جذور التظاهرات التي بدأت في الرابع عشر من فبراير إلى عقود السبعينيات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. خلال هذه العقود، وقبل ظهور وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي الحديثة، تظاهر العديد من البحرينيين للمطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي بداية الأحداث في البحرين، وكما حدث في عقود سابقة، كان المطلب الأساسي هو اجراء الإصلاحات، وليس تغيير النظام، وهو ما كان عليه الحال في المراحل الأولى من المظاهرات والاحتجاجات التي جرت في كل من تونس ومصر وسوريا واليمن. ولكن كما بينت التجربة، فإنه عند عدم الاستجابة لمطالب الاصلاح، فإن الأمر يتطور، ويرتفع سقف المطالب ليكون المطلب هو تغيير النظام، ويتعرض المجتمع لحالة إما من الاستقطاب أو التطرف. وعادة ما يؤدي ذلك إلى ضياع المنطقة الوسطى المعتدلة التي يمكن ان تجتمع عليها الأمة بجميع طوائفها وأعراقها وطبقاتها الاجتماعية والاقتصادية، والتي يمكن ان تشكل أساساً للقيام بإصلاحات على أساس مبادئ وادوات الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان المحمية دولياً.

أ) تطور الحركة الاحتجاجية:

٦٤٣- ولما كان من المقرر أنه ليس بين مهمات اللجنة تحديد الجانب المسئول عن وقائع أو أحداث محددة، إلا أنه ولفهم تطور الأحداث فلابد من النظر إلى الوقائع والحقائق والأسباب الكامنة خلفها، وفي هذا الصدد فإنه مما لا شك فيه أن ما حدث خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١ وما ترتب عليها من أحداث هو نتيجة لتصعيد كان لكل من حكومة البحرين والمعارضة دور فيه بما يجعل كل منهما مسئولاً عن تطور الأحداث بالشكل الذي وقعت عليه.

٦٤٤- ويكشف تطور الحركة الاحتجاجية في البحرين منذ بدايتها في تاريخ ١٤ فبراير ٢٠١١ عن مجموعة من الملاحظات التي يمكن تسجيلها. أولها أن المطالب التي تم التعبير عنها في التظاهرات الأولى التي وقعت يوم ١٤ فبراير كان تتعلق أساسا بالإصلاح السياسي والدستوري بما يمهد الطريق لمزيد من المشاركة الشعبية في الحكم والمساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفساد وإنهاء ما يسمى بالتجنيس السياسي، حيث دعا قليل من المتظاهرين الذين خرجوا للشارع في ١٤ فبراير لتغيير النظام الحاكم في البحرين أو لانتقاد جلالة الملك أو الأسرة المالكة. وقد تمتعت هذه المطالب بدرجة عالية من التوافق الشعبي العريض، الذي تجاوز الفوارق الطائفية والعرقية.

٦٤٥- وقد قع تحولا ملحوظ في حجم وطبيعة المظاهرات التي كانت محدودة في بادئ الأمر بعد حالتي وفاة إثنين من المتظاهرين في يومي ١٤، ١٥ فبراير، وهو الأمر الذي أدى لزيادة أعداد المتظاهرين بشكل كبير، هذا فضلاً عن التحول في طبيعة المطالب بعد الإخلاء الأول لدوار مجلس التعاون الخليجي في ١٧ فبراير ٢٠١١ وحالات الوفاة الناتجة عن المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن. كما ساهم في تأجيج السخط الشعبي ما اعتبره كثيرون عدم كفاية وتأخر تجاوب الحكومة مع المطالب والمظالم التي عبر عنها المتظاهرون. فعلى سبيل المثال، اعتبر كثيرون أن التعديل الوزاري المحدود الذي أجري يوم ٢٥ فبراير غير كاف بالمرة وهو ما أدى بالمتظاهرين لرفع سقف مطالبهم بطلب استقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بأكمله.

٦٤٦- وباستمرار الاحتجاجات زادت الادعاءات والاتهامات بالفساد الموجهة ضد صاحب السمو رئيس الوزراء، ومع تطور الأوضاع، بدأ العديد من المتظاهرين في المطالبة بتغيير النظام الحكام في البحرين، ثم أخذ الهتاف "الشعب يريد إسقاط النظام"، وهو هتاف تم اقتراضه من الدول العربية الأخرى التي شهدت أحداث مماثلة، والذي انتشر تدريجياً إلى أن أصبح من الشعارات التي يهتف بها المتظاهرون.

٦٤٧- هذا ولم يكن معنى ومغزى عبارة "إسقاط النظام" التي رددها العديد من البحرينيين مطابق في فحواه مع مضمون ما نودي به في بلدان عربية أخرى. فبالنسبة للعديد من الجماعات السياسية المعارضة، ومنها الوفاق، لم يكن "إسقاط النظام" يعني تأسيس نظام جمهوري في البحرين أو عزل أسرة آل خليفة الحاكمة من الحكم، بل إنها فسرت إسقاط النظام على أنه دعوة لاستقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، على أن يتبع ذلك بإصلاح دستوري يضمن تعيين رئيس وزراء منتخب وحكومة منتخبة ولها صلاحيات ومسئولة أمام السلطة التشريعية.

٦٤٨- وكان من السمات البارزة أيضاً في المظاهرات التي وقعت بعد إعادة فتح دوار مجلس التعاون الخليجي في ١٩ فبراير، توسع نطاق الاحتجاجات لتمتد إلى مواقع أخرى مهمة في المنامة، بدءاً من تنظيم مسيرات حاشدة في الشوارع الرئيسية المؤدية إلى دوار مجلس التعاون الخليجي، وكذلك "مسيرة الشهداء" في ٢٢ فبراير، كما امتدت التظاهرات أيضاً إلى أماكن أخرى مثل مبنى مجلس الوزراء، ووزارات الداخلية والإعلام والتربية والتعليم، ولاحقا في مرفأ البحرين المالي.

٦٤٩- وقد كان لمشاركة الطلبة من مرحلتي التعليم الاعدادي والثانوي والجامعي أثر كبير على الأحداث لعدد من الأسباب هي: أولاً.. أنه كان يؤدي لارتفاع أعداد المتظاهرين بشكل كبير حيث كان يخرج الآلاف من الطلبة في المسيرات التي عادة ما كانت من مدارسهم في ساعات مبكرة من الصباح، ثانياً.. أدت إلى توسيع النطاق الجغرافي للتظاهرات في البحرين لخروج الطلبة من مختلف المدارس للمشاركة، ثالثاً.. أدى اشتراك الطلبة في حركات الاحتجاج إلى إثارة المخاوف بين الأهالي والعائلات على سلامتهم لأنه كان يهدد بالمواجهات بين الطلاب الذين يحملون وجهات نظر سياسية مختلفة وهو ما أدى إلى الاشتباكات التي وقعت في جامعة البحرين في يومي ١٠ و١٣ مارس وهو ما ساهم بدوره بشكل كبير في زيادة الشعور بانعدام الأمن في البحرين.

٦٥٠- إلا أنه وعلى الرغم من ارتفاع سقف مطالب المتظاهرين وقيامهم بتوسيع أماكن تجمعاتهم إلا أن التظاهرات ظلت تتسم بالطبيعة السلمية. ومن جانبهم، مارس أفراد الشرطة قدراً كبيراً من ضبط النفس منذ إعادة فتح دوار مجلس التعاون الخليجي للمتظاهرين يوم ١٩ فبراير،حيث لم تسجل ثمة مواجهات مع المتظاهرين بما فيها المظاهرات التي كانت في بعض المرافق الحكومية أو التي كانت في طرق الوصول لدوار مجلس التعاون الخليجي، وذلك على الرغم من عدم حصول المتظاهرين على تصريح بتلك التظاهرات، حيث تم التغاضي عن المسيرات السلمية من جانب الحكومة.

٦٥١- وفي بداية شهر مارس ساهمت سلسلة من الأحداث في تغيير طبيعة الاحتجاجات وهو ما أدى لاتخاذ الحكومة تدابير حازمة لإنهاء المظاهرات، وكانت أولى تلك الأحداث هي الاشتباكات التي وقعت في مدينة حمد يوم ٣ مارس حيث كانت أول حالة لمواجهات كبيرة بين أبناء الطائفتين الشيعية والسنية في البحرين. وقد زادت حدة التوتر الطائفي في ٧ مارس عندما تم تداول التهديدات على الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر والفيسبوك ضد امرأة سنية أصابت أحد المتظاهرين في مرفأ البحرين المالي لأنها غادرت المنطقة بعد أن تم استيقاف سيارتها من قبل المتظاهرين وتعرضها للمضايقة. ورداً على تلك التهديدات بالانتقام منها تجمع عدد كبير من الرجال السنة أمام منزلها لحمايتها. وقد أدت هذه الحوادث وغيرها إلى الشعور بأن الحكومة لم تعد قادرة على توفير الحماية وأنه يتعين على البحرينيين أن يدافعوا عن أنفسهم من خلال تشكيل لجان شعبية ونقاط تفتيش في كل حي. وزاد هذا الشعور بانعدام الأمن بقيام مجموعات من المخربين المسلحين بمهاجمة العمال الأجانب والمنازل وتدمير الممتلكات الخاصة في مختلف الأحياء، وهو ما جعل الاحتجاجات تبدو وكانها قد أخذت منحى آخر.

٦٥٢- كما أعلنت ثلاثة من الجماعات المعارضة عن تشكيل التحالف من أجل الجمهورية في ٧ مارس بدعوتها إلى إقامة جمهورية ديمقراطية في البحرين، وهو ما أدى إلى تزايد المخاوف لدى البعض من أبناء الطائفة السنية من حركات الاحتجاج التي تتبنى مواقف طائفية أو أصولية. وكذلك أدت الاشتباكات التي وقعت بتاريخ ١٠ مارس في مدرسة سار الثانوية للبنات وأعمال العنف التي وقعت في جامعة البحرين بتاريخ ١٣ مارس إلى تزايد الانطباع بأن حركات الاحتجاج لم تعد سلمية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الجمعيات السياسية المعارضة ادعت أن هذه الأحداث وخاصة الاشتباكات التي وقعت بالجامعة كانت مدبرة من جانب الحكومة أو على الأقل تغاضت عنها، واللجنة لم تكن قادرة على التحقق من هذه الادعاءات، وإن كان من المؤكد أن الشعور بالخوف والشعور بغياب الأمن والاستقرار الذي نشأ لدى بعض البحرينيين وكثير من السنة كان بسبب هذه الأحداث قد ازداد بشكل ملحوظ.

٦٥٣- وقد زاد من تفاقم الوضع المسيرة التي نظمت في تاريخ ١١ مارس ٢٠١١ إلى منطقة الرفاع حيث يقع الديوان الملكي على الرغم من أن جمعيات المعارضة الرئيسية بما فيها الوفاق لم تشارك في هذه المسيرة بل إنها نظمت مظاهرة أخرى موازية في المناطق القريبة من دوار مجلس التعاون الخليجي. وقد أدت المسيرة التي نظمت إلى الرفاع بالكثير من الأروقة الحكومية ومن الطائفة السنية إلى قناعة مفادها أن مطالب المتظاهرين أصبحت راديكالية، وهو ما يعني صعوبة التوصل لحل وسط مع المتظاهرين.

٦٥٤- وكانت نقطة التحول النهائية في الصباح الباكر من يوم ١٣ مارس ٢٠١١ عندما قام المتظاهرون في مرفأ البحرين المالي بقطع حركة المرور على طول طريق الملك فيصل. وقد تزامن هذا التصعيد من قبل المتظاهرين مع فشل المحادثات بين ولي العهد وجمعيات المعارضة، حيث أدت هذه التطورات وتزايد تدهور الحالة الأمنية في البحرين بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات فعالة لإنهاء المظاهرات واستعادة النظام، بدءًا من وصول قوات دول مجلس التعاون الخليجي في ١٤ مارس وإعلان حالة السلامة الوطنية في ١٥ مارس والإخلاء الثاني لدوار مجلس التعاون الخليجي يوم ١٦ مارس.

ب) سياسة الحكومة خلال أحداث فبراير ومارس ٢٠١١:

٦٥٥- تطورت السياسة التي اتبعها الحكومة البحرينية في الفترة بين ١٤ فبراير و ٣١ مارس ٢٠١١ والإجراءات التي اتخذتها للتعامل مع الأوضاع في البلاد على ثلاث مراحل، حيث بدأت المرحلة الأولى باندلاع التظاهرات يوم ١٤ فبراير وامتدت إلى يوم ١٩ فبراير عندما أعيد فتح دوار مجلس التعاون الخليجي للمتظاهرين. أما المرحلة الثانية فتمتد من ١٩ فبراير حتى ١٤ مارس عندما وصلت قوات دول مجلس التعاون الخليجي إلى البحرين. واستغرقت المرحلة الثالثة والأخيرة الفترة من ١٤ مارس إلى ٣١ مارس ٢٠١١.

٦٥٦- بدأت المرحلة الأولى مع اندلاع المظاهرات في صباح يوم ١٤ فبراير وانتهت مع إعادة فتح دوار مجلس التعاون الخليجي يوم ١٩ فبراير بمبادرة سمو ولي العهد. وخلال تلك الفترة كانت الحكومة قد اتبعت سياسة تتأسس على مواجهة المتظاهرين أمنياً عن طريق نشر أعداد كبيرة من وحدات قوات الأمن العام للتعامل مع المتظاهرين وتفريقهم بالقوة وقد اتبعت قوات الشرطة أسلوب تطويق المظاهرات داخل المدن والقرى ومنع خروجها من تلك الأماكن وذلك لاحتواء المظاهرات داخل تلك المناطق.

٦٥٧- وكانت النتيجة الحتمية لذلك حدوث الاشتباكات بين المتظاهرين والشرطة، خاصة عندما تبدأ في تفريق المتظاهرين، وعادة ما كانت تنتهي هذه المواجهات باستخدام الشرطة لأساليب مكافحة الشغب مثل إطلاق الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص المطاطي وأحيانا طلقات بنادق الشوزن. وفي معظم الحالات كان يتفرق المتظاهرون في الشوارع والأزقة الصغيرة في أحيائهم حيث كان أحياناً ما تتم ملاحقتهم من قبل أفراد الشرطة. وفي بعض الأحيان كان المتظاهرون يلقون الحجارة والقضبان المعدنية وأشياء أخرى على الشرطة. وفي بعض الأحيان الأخرى كان المتظاهرون يقومون بقطع الطرق بالحجارة والأشجار وحاويات القمامة وإشعالها أحياناً.

٦٥٨- وأدت سياسة مواجهة المتظاهرين وتفريقهم بالقوة إلى حدوث حالتي وفاة الأولي والثانية في ١٤ و ١٥ فبراير، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص المشاركين في الاحتجاجات، وتأجج غضب من شارك في جنازات هؤلاء الضحايا من استخدام القوة ضد المتظاهرين بحيث تحولت مواكب الجنازة إلى مسيرات ومظاهرات رفعت سقف المطالب السياسية. وبحلول ١٥ فبراير كان دوار مجلس التعاون الخليجي قد أصبح بؤرة للمظاهرات وللمسيرات ومقصداً رئيسياً للمحتجين القادمين من أجزاء أخرى من القرى المجاورة و من المنامة.

٦٥٩- ولاستعادة النظام مرة أخرى في البلاد، قررت الحكومة إخلاء دوار مجلس التعاون الخليجي من جميع المتظاهرين يوم ١٧ فبراير، وخلال تلك العملية قتل أربعة أشخاص من قبل الشرطة وهو ما ارتفع بعدد القتلى إلى ستة قتلى. ثم قامت الحكومة بنشر وحدات قوة الدفاع لتأمين دوار مجلس التعاون الخليجي، وكذلك حرمان المتظاهرين الوصول إليه. وفي اليوم التالي حاولت مجموعات من المتظاهرين الدخول مرة أخرى إلى دوار مجلس التعاون الخليجي. وقد أصيب أثناء ذلك شخص آخر بجروح قاتلة بالقرب من حاجز قوة دفاع البحرين. وقد تسببت الوفيات الناتجة عن قوات الشرطة وتورط الجيش في إطلاق النار على المدنيين في تفاقم الغضب العام تجاه الحكومة.

٦٦٠- وحيث أنه من خلال الأدلة المتاحة وصورة تطور الأحداث خلال تلك الأيام لا يمكن أن تؤدي إلى الجزم بأن أوامر قد صدرت إلى وحدات الشرطة باستخدام السلاح بشكل قاتل ضد المتظاهرين، ومع ذلك وكما تم مناقشته في المبحث الثاني من الفصل السادس بشأن استخدام القوة من جانب أجهزة حكومة البحرين، فقد وجدت اللجنة أنه قد تم استخدام القوة من جانب وحدات الشرطة ضد المدنيين بطريقة لا تتفق مع مبدأيّ الضرورة والتناسب. وكان مرجع هذا، على الأقل جزئياً، لسوء تدريب هذه القوات، وضعف أنظمة السيطرة والقيادة عليها، وفي بعض الأحيان، قلة عدد القوات مقارنة بعدد المتظاهرين.

٦٦١- وقد ساهمت المواجهة العنيفة للمتظاهرين وعدم تجاوب الحكومة مع مطالبهم في تأجيج الغضب في الشوارع، وتسبب في وقوع المزيد من التصادمات بين المتظاهرين والشرطة.

٦٦٢- وفي هذه المرحلة وافق جلالة الملك على أن يتولى سمو ولي العهد مبادرة للحوار مع قادة المتظاهرين والمعارضة بحثا عن حل تفاوضي حول الإصلاحات الدستورية والاجتماعية والاقتصادية، وفي الأيام التالية كان لولي العهد دور فعال في تأمين انسحاب قوة الدفاع من

شوارع المنامة، وإعادة فتح دوار مجلس التعاون الخليجي أمام المتظاهرين وإطلاق المناقشات مع المعارضة بشأن حل الأزمة.

٦٦٣- وهكذا بدأت المرحلة الثانية والتي اتسمت بالتطور في سياسة الحكومة في التعامل مع الأحداث في البحرين، وخلال هذه المرحلة اتخذت الحكومة عدداً من التدابير الرامية إلى تهدئة الغضب الشعبي، من خلال قيام سمو ولي العهد بالدخول في مفاوضات مع مجموعات من مختلف الأطياف السياسية في محاولة للتوصل إلى حل للازمة المستمرة. وكان من بين التدابير التي اتخذتها الحكومة منح المتظاهرين حق الوصول بحرية إلى دوار مجلس التعاون الخليجي، وإقالة أربعة من الوزراء فضلاً عن العفو عن أعداد كبيرة من الأفراد المدانين في القضايا السياسية والسماح للقادة السياسيين في المنفى بالعودة إلى البحرين. كما سمحت الحكومة أيضا بالمظاهرات والمسيرات في جميع أنحاء البحرين وضمان ممارسة قوات الأمن العام لضبط النفس وعدم تفريق هذه المظاهرات، حيث لم تسجل أي حالة وفاة خلال الفترة من ١٨ فبراير وحتى ١٥ مارس ٢٠١١.

٦٦٤- في ظل استمرار الجهود الرامية إلى إيجاد حل تفاوضي للأزمة في البحرين، إلا أن جوانب أخرى من سياسة الحكومة قد أدت إلى تفاقم السخط العام. فعلى سبيل المثال أثارت وسائل الإعلام الحكومية، لا سيما تلفزيون البحرين الرسمي، انتقادات كثيرة بسبب ما اعتبره كثيرون انحيازاً في تغطية الأحداث الجارية وتعزيز الطائفية.

٦٦٥- وبمرور الأسابيع، كان هناك عدد من التطورات الهامة ربما كان أهمها المواجهات الطائفية، والانقطاع عن الدراسة في العديد من المدارس ومشاركة الطلبة في المسيرات السياسية، والاشتباكات العنيفة في جامعة البحرين، والهجمات ضد الأجانب، وقطع الشوارع الرئيسية في المنامة، ووجود اللجان الشعبية ونقاط التفتيش الأهلية في العديد من الأحياء للدفاع ضد المخربين.

٦٦٦- وبحلول يومي ١٢ و١٣ مارس كانت الحالة العامة للأمن والقانون والنظام في البحرين تدهورت بشكل ملحوظ، هذا بالإضافة إلى فشل المفاوضات السياسية بين ولي العهد والمعارضة. وهو ما اضطر الحكومة على اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة النظام والحفاظ على الأمن. حيث طلبت الحكومة المساعدة من دول مجلس التعاون الخليجي، والتي وصلت قواتها يوم ١٤ مارس. وتلا ذلك صدور المرسوم الملكي رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ بإعلان حالة السلامة الوطنية في البحرين.

هذا، ولم تشارك قوات مجلس التعاون الخليجي في أي عمليات لمكافحة الشغب، كما أنها لم تشترك في أي مواجهات مع مدنيين.

٦٦٧- وفي الأسابيع التالية واجهت الحكومة بقوة جميع أشكال المظاهرات في البحرين، حيث أرسلت قوات الأمن العام في مختلف القرى والأحياء لتفريق المظاهرات، كما تم نشر وحدات من قوة دفاع البحرين في وسط المنامة، حيث تم تطويق دوار مجلس التعاون الخليجي ثم إزالته في وقت لاحق. كما اعتقلت الحكومة العديد من القادة السياسيين لحركات الاحتجاج ووضعت نقاط تفتيش في جميع أنحاء البحرين. وتم اعتقال من يحتمل أن يكون قد شارك في المظاهرات أو تعاطف مع المتظاهرين، وتعرض العديد من المعتقلين لسوء المعاملة في أقسام الشرطة حيث استمر الحال على هذا النحو حتى ٣١ مارس ٢٠١١.

جـ) المفاوضات السياسية بين صاحب السمو الملكي ولي العهد و الجمعيات السياسية:

٦٦٨- وإن اللجنة بغرض التوضيح تجد أنه المفيد تلخيص المواقف التي اتخذتها جميع الأطراف المعنية في تلك المبادرة التي قام بها ولي العهد، وتقديم لمحة موجزة عن أسباب فشل المفاوضات.

٦٦٩- وحيث أن المقترحات التي تقدم بها سمو ولي العهد وفريقه التفاوضي قد استندت على المناقشات التي جرت مع مجموعة واسعة من الجمعيات السياسية وكبار رجال الأعمال والشخصيات الاجتماعية والتي امتدت في الفترة من ١٦ فبراير حتى ١٢ مارس ٢٠١١، وقد ظهرت نتائج هذه المشاورات في التصريح الذي صدر من سمو ولي العهد في ١٣ مارس ٢٠١١، والذي وافق عليه التجمع من أجل الوحدة الوطنية، والذي حدد المبادئ التي اقترحها للحوار الوطني وهي:

أ- وجود برلمان يتمتع بسلطات كاملة.

ب- حكومة تمثل إرادة الشعب.

ج- التجنيس.

د- نزاهة تقسيم الدوائر الإنتخابية.

هـ- مكافحة الفساد.

و- حماية ملكية الدولة.

ز- علاج التوتر الطائفي.

٦٧٠- وبما يؤشر إلى جدية هذه المبادرة، اقترح سمو ولي العهد آلية من شأنها أن تكفل تنفيذ نتائج الحوار الوطني المقترح، وهذه الآلية هي التي تضمنتها مذكرة التفاهم المؤرخة ١٢ مارس، وحوت تصوراً بأن الحوار الوطني يجب أن يهدف إلى تعديل الدستور وأن هذه النتائج يجب أن تقدم لاستفتاء شعبي للموافقة عليه.

٦٧١- أما قوى المعارضة، فقد تباينت مواقفها مع تطور حركة الاحتجاجات. ففي المناقشات الأولية بين مستشاري سمو ولي العهد وممثلي المعارضة وخاصة جمعية الوفاق الوطني الإسلامية والتي قدمت مطالب شملت تعديل الدستور لمنح صلاحيات أكبر لمجلس النواب وجعل الحكومة مسئولة أمام البرلمان. ولكن، مع تطور الأوضاع في البحرين واكتساب حركة الاحتجاج زخماً، أعادت المعارضة النظر في في مواقفها ووضعت مطالب إضافية، وتحديداً كان مطلب المعارضة الرئيسي انتخاب جمعية تأسيسية لكتابة دستور البحرين، بالإضافة إلى أن المعارضة وضعت شروطاً مسبقة للدخول في حوار وطني تضمنت استقالة صاحب السمو رئيس الوزراء والحكومة بكاملها. وبحلول ١٣ مارس قامت المعارضة وخاصة جمعية الوفاق بتعديل موقفها مرة أخرى برفض الدخول في حوار وطني لصالح انتخاب الجمعية التأسيسية التي يمكن من خلالها مناقشة جميع المسائل الدستورية والسياسية، وهو ما لم تقبله الحكومة وانتهت المفاوضات في نهاية المطاف.

٦٧٢- وفي تقدير اللجنة، أنه لو كانت مبادرة سمو ولي العهد لإجراء حوار وطني آنذاك قد قبلت، كان ذلك سيفتح الباب لإدخال اصلاحات سياسية ودستورية في البحرين.

٦٧٣- وقد كان للتردد الذي أبدته قوى المعارضة للموافقة على مبادرة سمو ولي العهد عدة أسباب، من بينها أن البعض من جمعيات المعارضة السياسية، وخاصة جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، اعتقدت أنها قادرة على تحقيق مكاسب سياسية أكبر نظرا لزخم وقوة حركة الاحتجاج. هذا، وقد ذكر بعض الأعضاء من جمعيات المعارضة للجنة، ومن بينها جمعية الوفاق، أنه كانت تساورهم الشكوك بشأن مدى استعداد البعض في النخبة الحاكمة وبعض الأطراف السنية المحافظة لقبول أي تغيرات جذرية في نظام الحكم في البحرين. كما يمكن إرجاع إحجام المعارضة ولا سيما،جمعية الوفاق، عن إبرام الاتفاق مع سمو ولي العهد والدخول في حوار وطني إلا بشروط مسبقة مثل إقالة الحكومة وبدون مبادئ تتفق عليها سلفاً ومعايير وآليات التنفيذ أيضاً إلى انعدام ثقة المعارضة في الحكومة. وكان السبب الأكثر وضوحاً لهذا الغياب في الثقة هو ما وصفته أطراف معارضة للجنة في مناسبات عديدة بأنه الإحساس بالخيانة من قبل الحكومة والذي تولد في الأشهر والسنوات التي أعقبت إقرار ميثاق العمل الوطني في عام ٢٠٠١. كما أعربت تلك

القوى المعارضة للجنة عن اعتقادها بأن أغلب التعهدات الإصلاحات التي وردت في ميثاق العمل الوطني لم تطبق. وكان هذا "النقص في الثقة" مستنداً إلى وعود الحكومة السابقة التي لم تتحقق وهو ما يعد سبباً رئيسياً في عدم حماسة المعارضة للمشاركة في الحوار وإصرارها على انتخاب جمعية تأسيسية تتولى صياغة الدستور كله ودراسة جميع القضايا السياسية الأخرى.